المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

قسم: علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

تخصص: شؤون اقتصادية و دولية

الموضوع:

واقع الاستثمار الأوروبي المباشر في الجزائر في ظل تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

إعداد الطالبة:
مدورنسيمة

إشراف:
أ/د بن علي أمحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ / بوشرف كمال..... رئيسا.....أستاذ محاضر-أ- / م و ع ع س

أ / بن علي أمحمد.....مشرفا ومقررا.....أستاذ محاضر-ب-/ م و ع ع س

أ / خالفي علي.....عضوا مناقشا..... أستاذ تعليم عالي/ جامعة الجزائر3.

أ / طافر عبد القادر .....عضوا مناقشا.....أستاذ مشارك/م و ع ع س/وزارة ش خ

السنة الجامعية:2011- 2012

كـــــلمة شــكر

الحمد لله الذي وفّقني لإتمام هذا العمل و ما توفيقي إلا بالله.

و لمّا كان شكر الناس من شكر الله ، فإني أتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف ***"بن علي أمحمد"*** على تأطيره لهذا العمل.

كما أوجّه شكري الخاص إلى الأستاذة ***"دامية سكينة"*** على توجيهاتها و نصائحها ودعمها و تشجيعها لنا طيلة فترة انجاز هذا العمل .

أشكر كلّ من كانت له يد سواء من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل.

الفهرس:

مقدمة.....1

الفصل الأول: الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر و اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.....6

المبحث الأول: تقديم الاستثمار الأجنبي المباشر.....6

المطلب الأول:تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و مجاله الاصطلاحي.....6

الفقرة الأولى: تعريف بعض المصطلحات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي 6

الفقرة الثانية: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر 8

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته.....9

الفقرة الأولى: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 10

الفقرة الثانية: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....11

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي 15

الفقرة الأولى: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....15

الفقرة الثانية: النظريات المفسرة لجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....20

المبحث الثاني: تقديم اتفاقية الشراكة كآلية لتفعيل التعاون بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي.....27

المطلب الأول: تطور علاقات التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي و الجزائر.....27

الفقرة الأولى: اتفاق التعاون لسنة 1976 27

الفقرة الثانية: السياسة المتوسطية المجددة 28

الفقرة الثالثة: ندوة برشلونة 28

الفقرة الرابعة:اتفاق الشراكة لسنة 2002 29

المطلب الثاني: الإطار القانوني و المؤسساتي لاتفاق الشراكة.....29

الفقرة الأولى: الإطار القانوني 29

الفقرة الثانية: الإطار المؤسساتي.....30

المطلب الثالث: أهداف و مضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.....31

الفقرة الأولى:أهداف اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي 31

الفقرة الثانية: أبواب اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي 31

الفصل الثاني:انعكاسات إبرام اتفاقية الشراكة على واقع الاستثمار الأوروبي المباشر في ظل مناخ الاستثمار السائد في الجزائر 35

المبحث الأول: دوافع الاستثمار الأوروبي المباشر.....36

المطلب الأول: من وجهة نظر البلد المستضيف (الجزائر).....36
الفقرة الأولى : توفير رؤوس الأموال و تنمية الاستثمار المحلي.....36
الفقرة الثانية : تطوير المستوى التقني.....36
الفقرة الثالثة : ترقيـة و تطـوير الصـادرات خارج قطاع المحروقات 38
الفقرة الرابعة :توسيع الاقتصاد الوطني و اكتساء مكانة على الساحة الدولية.....38
المطلب الثاني:من وجهة نظر البلد المستثمر (دول الاتحاد الأوروبي).....39
الفقرة الأولى: التقارب الجغرافي بين الجزائر و دول الإتحاد الأوروبي 39
الفقرة الثانية: اعتبار الجزائر كمنفذ و سوق لتصريف المنتجات الأوروبية.....39
الفقرة الثالثة: تمديد حياة المنتجات المتقادمة في السوق المحلية الأوروبية.....42
الفقرة الرابعة: الرهانات الأمنية.....42
المطلب الثالث:دراسة نقدية لمناخ الاستثمار السائد في الجزائر.....43
الفقرة الأولى: إمكانيات استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية 44
الفقرة الثانية: الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار 47
الفقرة الثالثة: المحفزات و الضمانات القانونية 56
أ- الضمانات الممنوحة للمستثمرين.....56
ب- المزايا الممنوحة للمستثمرين 58
ج- التحفيزات الجمركية.....59
المبحث الثاني : تحليل الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر.....60
المطلب الأول:من حيث الأحجام والتوزيع الجغرافي.....60
الفقرة الأولى: بالنسبة لإجمالي الاستثمارات المستقطبة إلى الجزائر 61
الفقرة الثانية: دراسة الاستثمارات الأوروبية المباشرة الواردة إلى الجزائر 64
المطلب الثاني:من حيث القطاعات.....71
الفقرة الأولى: فيما يخص إجمالي الاستثمارات الأجنبية المستقطبة.....71
الفقرة الثانية : القطاعات المستثمر فيها من طرف شركات دول الإتحاد الأوروبي.....73
الفقرة الثالثة: تنوع الاستثمارات الفرنسية الواردة إلى الجزائر.....82
المطلب الثالث:عوائق و آفاق الاستثمار الأوروبي المباشر في الجزائر.....88
الفقرة الأولى: عوائق الاستثمار في الجزائر 88
أ- في الجانب التشريعي 88
ب- مشكل العقار الصناعي.....89

ج- تعدد الإجراءات الإدارية و ترسخ السلوكية و البيروقراطية.....90
د- القطاع البنكي و المصرفي.....92
ه- السوق الموازية 92
الفقرة الثانية: آفاق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 93
خاتمة:.....100
قائمة المراجع:.....102
الملاحق:.....أ-ح

قائمة المختصرات:

المختصر	التفصيل
CIRDI	Centre International de Règlement des Différents relatifs à l'Investissement.
FMI	Fonds Monétaire International.
CNI	Conseil National d'Investissement.
APSI	Agence de Promotion et de Soutien de l'Investissement.
CALPI	Comité d'Aide de Localisation et de Promotion de l'Investissement.
IBS	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés
TAP	Taxe sur l'Activité Professionnelle.
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement.
PNDAR	Programme National de Développement Agricole et Rural.
ANIREF	Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière.

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول 01	تطور التجارة الخارجية للجزائر حسب المناطق الاقتصادية (Régions Economiques) من 2000 إلى 2010.	41
جدول 02	التوزيع الجغرافي للجالية الجزائرية في الخارج.	43
جدول 03	تطور الاستثمارات الإجمالية في الجزائر المصرح بها خلال الفترة 2002-2010.	61
جدول 04	الاستثمارات الأجنبية حسب أصل التدفق المصرح بها خلال الفترة 2002-2010.	62
جدول 05	توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب السنوات وأصل التدفق(الجهة) من 2002 إلى 2009.	64
جدول 06	تطور الاستثمارات الأوروبية الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب السنوات و حسب أصل التدفق (الدولة) من 2002 إلى 2009.	67
جدول 07	توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب قطاعات النشاط من 2002 إلى 2010.	72
جدول 08	تطور الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط من 2002 إلى 2009.	73
جدول 09	عدد مشاريع دول الإتحاد الأوروبي الواردة إلى الجزائر، المصرح بها حسب القطاعات من 2006 إلى 2009.	74
جدول 10	أهم المشاريع المستقطبة من طرف الجزائر و الواردة من دول الإتحاد الأوروبي حسب قطاعات النشاط من 2006 إلى 2009.	75-77
جدول 11	تطور الاستثمارات الفرنسية الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب القطاعات من سنة 2002 إلى 2009.	84
جدول 12	متوسط الفترة المستغرقة للجمركة (Dédouanement) حسب أهم الموانئ في الجزائر بالأيام.	90
جدول 13	متوسط الفترة المستغرقة للجمركة (Dédouanement) حسب المديريات الجهوية للجمارك بالأيام.	91

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل البياني	عنوان الشكل البياني	الصفحة
الشكل 01	التوزيع الجغرافي للجالية الجزائرية بالخارج.	43
الشكل 02	تطور عدد الاستثمارات المباشرة المصرح بها لدول الإتحاد الأوروبي الواردة إلى الجزائر من 2002 إلى 2009.	65
الشكل 03	تطور قيم الاستثمارات المباشرة المصرح بها لدول الإتحاد الأوروبي الواردة إلى الجزائر من 2002 إلى 2009.	65
الشكل 04	تطور عدد استثمارات دول الاتحاد الأوروبي الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب أصل التدفق من 2002 إلى 2009.	68
الشكل 05	تطور قيم استثمارات دول الاتحاد الأوروبي الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب أصل التدفق من 2002 إلى 2009.	68
الشكل 06	تطور عدد المشاريع الأوروبية المستقطبة إلى الجزائر المصرح بها حسب القطاعات من 2006 إلى 2009.	74
الشكل 07	عدد المشاريع الفرنسية الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب القطاعات من 2002 إلى 2009.	83
الشكل 08	قيمة المشاريع الفرنسية الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب القطاعات من 2002 إلى 2009.	83
الشكل 09	عدد مناصب الشغل الناتجة عن الاستثمارات الفرنسية الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب القطاعات من 2002 إلى 2008.	83

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق 01	خريطة تبين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.	أ
ملحق 02	توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب البلد الأصل من 2002 إلى 2009.	ب-د
ملحق 03	تطور الاستثمارات الفرنسية المصرح بها من 2002 إلى 2008.	ه
ملحق 04	توزيع الاستثمارات الفرنسية حسب قطاع النشاط.	و
ملحق 05	تطور عدد استثمارات دول الاتحاد الأوروبي الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب أصل التدفق وحسب السنوات من 2002 إلى 2009.	ز
ملحق 06	تطور قيم استثمارات دول الاتحاد الأوروبي الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب أصل التدفق و حسب السنوات من 2002 إلى 2009.	ز
ملحق 07	تشكيلة الشبابيك الوحيدة اللامركزية التابعة للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.	ح

ملخص:

في إطار الدخول في مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، سعت الجزائر إلى فتح سوقها و إزالة الحواجز أمام حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، هذه الأخيرة التي تتدفق في شكل استثمارات أجنبية مباشرة يرتبط استقطابها بتوفر مناخ استثماري ملائم، يتوافق مع متطلبات المستثمرين الأجانب و مصالح الدولة ، و في إطار مواصلة الجزائر جهودها لتنويع اقتصادها والخروج من وضعية أحادية القطاع المستقطب لرؤوس الأموال الأجنبية، عمدت إلى إبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، تهدف من ورائها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و تطوير و تنويع جهازها الإنتاجي ورفع صادراتها خارج المحروقات. غير أن البيئة الاستثمارية السائدة في الجزائر و ما تعرفه من عوائق كانت دون تطلعات المستثمرين الأجانب، و خاصة الأوروبيين منهم، مما أدى إلى عدم استقطاب الحجم المرغوب فيه من هذه الاستثمارات، إلا أن البرامج الجديدة المتبعة في ظل المخطط الخماسي 2010-2014 قد تفتح آفاقا واعدة للاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين مناخ الأعمال وتوفير فرص سانحة للمستثمرين الأجانب عامة، والأوروبيين خاصة.

Résumé :

Dans le cadre de son intégration dans une phase de transition vers l'économie de marché, l'Algérie a, si vite, opté pour l'ouverture de son marché sur l'international, et l'abolition des barrières susceptibles d'entraver la libre circulation des biens, services et capitaux, ces derniers se traduisent par de multiples investissements directs étrangers, dont leur attractivité est subordonnée en grande partie à la nécessité de créer un climat favorable qui répond, à la fois, aux attentes des investisseurs et en même temps aux intérêts de notre pays. Dans le même contexte, l'Algérie continue à faire beaucoup d'efforts pour diversifier les segments de son économie, et de ce fait sortir d'une économie basée sur l'unicité sectorielle attirant la majorité de ses investissements directs étrangers. Pour y arriver , le gouvernement Algérien a décidé de ratifier la convention portant l'accord d'association avec l'Union Européenne, en vue de stimuler la croissance économique, de développer et de diversifier son appareil productif, pour croître ses exportations hors hydrocarbures, néanmoins, le climat des affaires en général, et celui lié à l'investissement en particulier ainsi que les multiples contraintes demeurent un

véritable obstacle, souvent contesté par les investisseurs étrangers, en l'occurrence les Européens d'entre eux. Cette situation a fait que le volume des investissements étrangers attiré, à ce jour, reste loin de l'objectif de la politique de l'Investissement tracée par les pouvoirs publics. En fin, l'on pourrait dire que la nouvelle stratégie du gouvernement Algérien, contenue dans le programme quinquennal 2010-2014 estimé à 286 milliards de dollars US ouvre des perspectives prometteuses devant les investissements directs étrangers, en améliorant le climat des affaires et en offrant des meilleures opportunités d'investissement pour les étrangers, en particulier les Européens.

Abstract :

In order to be integrated in the market economy, Algeria tried to eliminate the barriers on merchandises, services and capital movement, this later flooded as a direct foreign investment, its appealing linked to providing an appropriate investing atmosphere that goes with foreign investors needs.

Algeria is continuing its efforts with the aim of varying the national economy and getting out from the unique sector that attracts the majority of foreign capitals, for that our country has made a partnership with European union to achieve the economic growth, development and increase its exports out of oil sector, but the investing atmosphere and the obstacles it suffers from was under the prospects of investors – especially the Europeans –which leads to an insufficient level of investment, but the new followed policy through the plan 2010/2014 that may open promising prospects to foreign investment, through improving the business atmosphere and providing opportunities to foreign investors in general and Europeans in particular.

مقدمة

مقدمــة:

في إطار الدخول في مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق التي فرضتها تداعيات العولمة الاقتصادية في الوقت الراهن، سعت مختلف الدول إلى العمل على الانفتاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال فتح أسواقها و إزالة الحواجز و تسهيل إجراءات انسياب حركة السلع و الخدمات ورؤوس الأموال، بهدف تطوير اقتصادياتها و تحقيق التنمية.

حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي تمثل أحد أشكال تدفق رؤوس الأموال عرفت انتشارا واسعا في العالم ، بحكم كونها إحدى طرق تمويل الاقتصاد، و تحريك عجلة النمو للدول، من خلال توفير الأموال اللازمة لإقامة المشاريع، توفير فرص عمل جديدة لليد العاملة، نقل التكنولوجيا و مهارات التسويق و التسيير لصالح الشركات المحلية، إذ أن هذه الاستثمارات أصبحت محل منافسة بين الدول خاصة النامية منها، من خلال سعي هذه الأخيرة إلى تهيئة بيئتها الاستثمارية و العمل على إغراء المستثمرين الأجانب.

و في هذا الإطار، تسعى الدولة الجزائرية إلى خلق مناخ استثماري ملائم يساهم في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تحسين وضعيتها الاقتصادية، و إرساء إطار قانوني ينظم الأنشطة المرتبطة بالسياسة الاستثمارية و إقرار مجموعة من الامتيازات التحفيزية و الضمانات القانونية التي تحمي حقوق المستثمرين من جهة، و تضمن مصالح الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، والتي من شأنها جلب اهتمام المستثمرين، الأجانب منهم خاصة، بالسوق الجزائرية، ووضع أجهزة و هياكل تسهر على تسهيل انجاز العمليات الاستثمارية، متابعتها و ترقيتها على أمل تنويع الاقتصاد الجزائري، و تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية الشاملة.

و في ظل محاولة الخروج من وضعية أحادية القطاع المستقطب لرؤوس الأموال الأجنبية، والمتمثل أساسا في قطاع المحروقات، و هو القطاع الاستراتيجي الذي يعرف وفود العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، و انتهاج سياسة تهدف إلى إنعاش قطاع الاستثمارات و إعطاء ديناميكية جديدة لعملية إدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي، قامت الجزائر بعقد اتفاقية شراكة مع دول الإتحاد الأوروبي، تتضمن خلق علاقات مبنية على أساس منافع متبادلة في عدة مجالات: سياسية ، ثقافية، اجتماعية و اقتصادية، هذه الأخيرة تشمل جانبا تجاريا متعلقا بحركة السلع والخدمات، و شقّا آخر يتعلق بحركة رؤوس الأموال و ترقية و تطوير الاستثمار، الذي تهدف الجزائر من ورائه إلى دفع و تنويع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، لما لها من آثار على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال نقل التكنولوجيا، خلق مناصب الشغل و تطوير الجهاز الإنتاجي الجزائري وتنويعه.

مبررات اختيار الموضوع:

إن البحث في واقع الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر في ظل تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي تقف وراءه عدة أسباب، منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي:

- المبررات الموضوعية:

موضوع واقع الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر في ظل تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يكتسي أهمية نظرا للمنافع المرتبطة بالاستثمارات، خاصة في مجال نقل التكنولوجيا ومهارات التسيير و التسويق، خلق مناصب الشغل و تنمية و تنويع الاقتصاد الوطني، مما يستلزم دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر باعتباره عامل جذب أو تنفير للمستثمرين الأجانب خاصة الأوروبيين منهم، باعتبار الاتحاد الأوروبي من أهم شركاء الجزائر خاصة في المجال الاقتصادي، بحكم إبرام اتفاقية شراكة مع دوله، مما يفضي إلى ضرورة التطرق إلى واقع هذه الاستثمارات بعد مرور سنوات من دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، لتقدير مدى احترام أحكامها في الجانب المتعلق بحركة رؤوس الأموال في صورة استثمارات من قبل أطراف هذه الاتفاقية، و محاولة التعرف على أهم العراقيل التي تقف كحائل للوصول إلى الأهداف المرجوة.

- المبررات الذاتية:

بالإضافة إلى الأسباب و الدوافع الموضوعية هناك دوافع ذاتية ترتبط بشخصية الباحث، وبالنسبة لهذا الموضوع فقد تم اختياره نظرا للميل الشخصي لدراسة المواضيع التي تخص الجزائر سواء من الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية، الثقافية أو السياسية، خاصة في إطار سعيها إلى الاندماج في السياق العالمي، من خلال إبرام شراكات مع تجمعات إقليمية فاعلة على الساحة الدولية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة عن واقع الاستثمار الأوروبي المباشر في الجزائر باعتبار الاتحاد الأوروبي أحد أهم شركاء الجزائر، خاصة في المجال الاقتصادي، و ذلك من خلال التطرق إلى عناصر مناخ الاستثمار السائد في الجزائر و مدى تنفيذ دول الإتحاد لأحكام اتفاقية الشراكة في الجانب المتعلق بحركة الاستثمارات في ظل هذا المناخ، خاصة في إطار سعي الجزائر إلى تنويع اقتصادها و الخروج من دائرة أحادية القطاع المستقطب لرؤوس الأموال الأجنبية.

كما قد تفيد هذه الدراسة المسؤولين في تحديد العوائق و المشاكل التي يواجهها المستثمرون الأجانب للعمل على تنسيق و توحيد الجهود لمواجهتها، و ذلك من خلال ما يمكن أن تسفر عنه هذه الدراسة من نتائج، وما قد تتوصل إليه من توصيات و ما تعرضه من معلومات حول هذا الموضوع.

الإشكالية:

معظم الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعالج واقع هذه الاستثمارات في الدول المتخلفة عامة، ودراسة حالة الجزائر خاصة، من خلال التطرق إلى مناخ الاستثمار و السياسة الاستثمارية المطبقة من طرف الجزائر من جهة، و إلى التعريج على إجمالي الاستثمارات المستقطبة دون التمعن بالتحليل في أصل هذه التدفقات.

وأغلب الدراسات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة يتم انجازها من طرف الهيئات والمنظمات العالمية التي اختصت بمتابعة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقارير و نشرات وكتابات خاصة، ونجد في هذا الصدد التقرير المشترك الذي أعدته المصالح الاستشارية حول الاستثمار الأجنبي للمؤسسة المالية الدولية و البنك العالمي في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والذي يتعلق بتشخيص مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ديسمبر سنة 2002[1] .

حيث تضمن هذا التقرير نظرة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال التطرق إلى العلاقة بين تحرير الاقتصاد و التجارة و بين مناخ الاستثمار، إضافة إلى الإطار القانوني والمؤسساتي للأعمال والاستثمار، و التحفيزات الممنوحة في إطار تشجيع استقطاب المستثمرين، إضافة إلى التطرق إلى أهم المشاكل التي تقف كعائق أمام تحقيق الأهداف المرجوة في هذا الإطار و تقديم توصيات من شأنها تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر.

و نجد كذلك تقريرا آخر أعدته الأمم المتحدة في إطار محاضرة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، سنة 2004، بعنوان دراسة سياسة الاستثمار في الجزائر[2].

حيث أن هذا التقرير تناول بالدراسة اتجاهات و آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى إطار الاستثمار من خلال التطرق إلى التدابير الخاصة المتخذة و الشروط العامة المطبقة على الاستثمارات الأجنبية، و تبيين الآفاق الإستراتيجية للاستثمار الأجنبي من خلال تحديد قدرات وإمكانيات الجزائر في مجال الاستثمار وعناصر تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية و ترقية الاستثمار، ليخلص إلى بعض التوجيهات الهادفة إلى تطوير الاستثمار في الجزائر.

[1] Rapport établi conjointement par le service-conseil pour l'Investissement Etranger , le service conjoint de la Société Financière Internationale (SFI) et de la Banque Mondiale (BIRD), dans le cadre du Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD), se rapportant à un Diagnostic sur le Climat d'Investissement Etranger en Algérie, élaboré en Décembre 2002.

[2] Rapport établi dans le cadre de la Conférence des Nations Unies sur le Commerce Et le Développement (CNUCED), en 2004, intitulé: Examen de la Politique de l'Investissement en Algérie.

و البحث الحالي يلتقي مع هذه الدراسات في مجال تبيين معالم السياسة الاستثمارية المطبقة من طرف الجزائر لتشجيع المستثمرين الأجانب على توجيه استثماراتهم إليها، إضافة إلى مختلف العوائق التي تواجهها الاستثمارات الأجنبية، إلا أنه توجد نقطة لا بد من التطرق إليها، تتعلق أساسا بأصل تدفقات الاستثمارات الأجنبية (البلد المستثمر) في ظل قيام الجزائر بإبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي لترقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في المجالات خارج قطاع المحروقات.

انطلاقا مما سبق تركز المشكلة البحثية على مدى مساهمة إبرام اتفاقية الشراكة في تحسين واقع الاستثمارات الأوروبية المباشرة في ظل المناخ الاستثماري السائد في الجزائر؟

و على هذا الأساس يتم طرح التساؤلات التالية:

- فيما تتمثل دوافع أطراف اتفاقية الشراكة من إدراج الجانب المتعلق بالاستثمارات المباشرة في أحكامها؟

- ما مدى مساهمة مناخ الاستثمار في الجزائر في جذب الاستثمارات الأوروبية المباشرة؟

- هل سيؤدي إبرام اتفاقية الشراكة بين الجزائر و دول الإتحاد الأوروبي إلى استقطاب الاستثمارات الأوروبية و تحقيق الأهداف المرجوة في ظل الإمكانيات المتوفرة؟

فرضيات الدراسة : تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- إن استقطاب الاستثمارات الأوروبية المباشرة مرتبط بالمناخ الاستثماري السائد في الجزائر.

- إن دول الإتحاد الأوروبي تولي أهمية لتنفيذ الشق التجاري من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مقارنة بالجانب المتعلق بالاستثمارات المباشرة.

- إن الاستثمارات الفرنسية المباشرة المستقطبة إلى الجزائر تبقى ضئيلة بالرغم من احتلالها الصدارة في توجيه الاستثمارات خارج قطاع المحروقات مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى.

حدود ومجال الدراسة:

المجال الزمني: تعالج هذه الدراسة واقع الاستثمارات الأوروبية المباشرة المستقطبة إلى الجزائر بعد دخول اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، أي ابتداء من الأول سبتمبر لسنة 2005.

المجال المكاني: تخص هذه الدراسة الاستثمارات الأوروبية المباشرة المستقطبة على المستوى الوطني.

المقاربة المنهجية:

في هذه الدراسة سيتم اعتماد منهج دراسة حالة، و ذلك من خلال التطرق إلى الاستثمارات الأوروبية المباشرة باعتبارها جزء من الاستثمارات الأجنبية الإجمالية المستقطبة إلى الجزائر، و القيام بوصف

وتحليل واقع هذه الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر وإبراز الأسباب الكامنة وراء مستوى تدفق هذه الاستثمارات إليها، إضافة إلى دراسة عناصر مناخ الاستثمار السائد في الجزائر، كما سيتم في إطار معالجة هذا الموضوع، الاستعانة بالعديد من الإحصائيات الرسمية الوطنية المتوفرة و كذلك نتائج بعض الدراسات الميدانية التي قامت بها بعض الهيئات الدولية في مجال الاستثمارات و البيئة الاستثمارية في الجزائر، بالإضافة إلى استغلال المعطيات و المعلومات المتحصل عليها من مقابلة بعض المديرين الفرعيين على مستوى مديرية المشاريع الكبرى و الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

تقسيم الدراسة:

لقد تم تنظيم البحث وفق فصلين أساسيين يتمثلان في:

فصل أول: خُصّ لتقديم الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر و اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، من خلال التطرق إلى مختلف التعاريف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لتمييزه عن بقية المفاهيم المرتبطة به، و تبيين أشكاله و محدداته بالإضافة إلى أهم النظريات المفسرة لدوافعه و آثاره، كما أنه من خلال هذا الفصل سيتم تناول الإطار العام لاتفاقية الشراكة والتعريج على علاقات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، زيادة على الإطار القانوني و المؤسساتي الذي يسهر على حسن متابعة تنفيذ أحكام الإتفاقية، و تحديد مضمونها و أهم الأهداف التي يصبو أطراف الاتفاقية إلى تحقيقها.

فصل ثان: و أُعدّ لرصد واقع الاستثمار الأوروبي المباشر في الجزائر من خلال تناول دوافعه، سواء من وجهة نظر البلد المستضيف (الجزائر) أو البلد المستثمر (دول الاتحاد الأوروبي)، والتطرق إلى خصائص البيئة الاستثمارية في الجزائر كعامل محفّز أو منفّر للأجانب، من خلال تناول إمكانيات استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار إضافة إلى أهم المحفزات والضمانات القانونية التي قد تغري المستثمرين الأجانب، ليتم في نقطة أخرى تحليل الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر من حيث توزيعها الجغرافي، أحجامها و أهم القطاعات المتلقية لها، ليتم تحديد العوائق التي تقف دون تدفق الحجم المرغوب فيه منها و تحديد آفاق هذه الاستثمارات في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر و اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: تقديم الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: تقديم اتفاقية الشراكة كآلية لتفعيل التعاون بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي

في هذا الفصل سيتم تناول الاستثمار الأجنبي المباشر في إطاره النظري، و ذلك من خلال التعرض لمختلف المفاهيم التي تمكن من فهم الموضوع بوضوح، إضافة إلى التطرق إلى أهم النظريات والمساهمات التي حاولت تفسير طبيعة هذا الاستثمار بالاستناد إلى عدة عوامل وتبريرات لدعم وجهات نظرها.

كما أن هذه الدراسة ستصب اهتمامها أيضا لتقديم اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، للتعرف على أهم المحاور التي جاءت بها و لتحديد الأهداف التي يصبو كل طرف من الاتفاقية إلى تحقيقها.

و على هذا الأساس ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، فقد تم تخصيص المبحث الأول منه لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و بعض المصطلحات المرتبطة به و التي تمكّن من تحديد خصائصه، إضافة إلى التطرق إلى أشكاله و محدداته و أهم النظريات المفسرة لدوافعه و آثاره.

في حين خصّ المبحث الثاني للتعريف باتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، من خلال التعريج على تطور علاقات التعاون بين الطرفين، و تحديد الإطار القانوني و المؤسساتي لهذه الاتفاقية إضافة إلى مضمونها و أهم الأهداف المرجوة منها.

المبحث الأول: تقديم الاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحديد بعض المفاهيم التي تمكّن من تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، و التطرق إلى أشكاله والنظريات المفسرة لدوافعه و آثاره.

المطلب الأول:تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و مجاله الاصطلاحي:

قبل تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من تحديد بعض المفاهيم المرتبطة به.

الفقرة الأولى: تعر يف بعض المصطلحات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي:

لابد من تحديد و توضيح بعض المفاهيم المستعملة في إطار التطرق إلى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك للتمكن من التحديد الدقيق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و تمييزه عنها، و منها:

- **الشركة الأجنبية:** هي الشركة التي تملك أو تدير بصورة مباشرة أو تمارس بصورة غير مباشرة نشاطا استثماريا سواء في مجال الإنتاج أو التسويق أو الخدمات خارج الدولة الأم، وذلك بغض النظر عن عدد الدول المضيفة التي تقع في دائرتها الأنشطة المذكورة[1].

- **الشركة الدولية:** يعرفها Livingstone على أنها تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة وتمارس

[1] عبد السلام أبو قحف، *اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي* (مصر: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، ط.1، 2001)، ص.374 .

نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية أو أكثر، ويقصد بالشخصية المستقلة للشركة الدولية ، عدم خضوعها لرقابة أي حكومة من الحكومات الأم فيما يخص ممارسة أنشطتها المختلفة أو القرارات المرتبطة بها في الخارج[1].

و منه فهذا التعريف يركز على درجة حرية الشركات في ممارسة الأنشطة المختلفة في الخارج، استنادا إلى عدم خضوعها لرقابة الحكومة الأصلية أو فرض شروط مرتبطة بممارسة أنشطتها.

- **الشركة متعددة الجنسيات:** يعرفها VERNON على أنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر[2].

نلاحظ اهتمام هذا التعريف بحجم مبيعات الشركة عكس التعريف السابق الذي يركز على حرية الشركات في ممارسة أنشطتها، كما أنه يهتم بعدد الدول المضيفة خلافا لتعريف Livingstone الذي يكتفي بممارسة الشركة لنشاطها الإنتاجي على الأقل في دولة واحدة لتكتسي طابع الشركة الدولية.

وتعرف كذلك على أنها شركة تراقب و تشرف على أصول إنتاجية في دول أجنبية [3].

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** يمكن تعريفه على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي يقتصر فقط على انتقال الأموال النقدية ، دون أن يكون للمستثمر الأجنبي ملكية كل أو جزء من المشروع الاستثماري، و لا يتمتع المستثمر الأجنبي بالرقابة أو السيطرة و اتخاذ القرار في هذا الشكل من أشكال الاستثمارات[4].

كما يمكن تعريفه على أنه تملك الأجنبي عددا من السندات أو الأسهم في إحدى الشركات المحلية بصورة لا تمكنه من السيطرة أو الرقابة على أعمالها، مقابل حصوله على عائد نظير هذه المشاركة المتمثلة بالأسهم و السندات[5].

و بالتالي في ظل هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لا يكون المستثمر مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار، و لا يتحكم في إدارة و تنظيم المشروع، و لا يتدخل في عمليات الإنتاج و الأسعار و المبيعات و لا يحاول التأثير على السياسات الاقتصادية للمشروع، و عن طريقه يتم الحصول على عائد دون تحويل مسؤولية الإنتاج و الإدارة للجهة المستثمرة، غير أن شيوع استخدام الاستثمار الأجنبي غير المباشر وفعاليته يسهل مهمات الشركات متعددة الجنسيات في التقدم إلى مرحلة الاستثمار الأجنبي

---

[1] عبد السلام أبو قحف، *مرجع سابق*، ص.374.

[2] *المرجع نفسه*، ص.375 .

[3] Vincent BAUDRAND, *Les éléments clés de la mondialisation* (France : Jeunes éditions STUDYRAMA, 2002), p.169.

[4] عبد الله عبد الكريم عبد الله، *ضمانات الاستثمار في الدول العربية- دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية و المعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية و دورها في هذا المجال-*(الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ط.1، 2008)، ص. 21.

[5] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، *الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي* (الأردن، عمان: دار النفائس للنشر و التوزيع، ط.1، 2005)، ص.20.

المباشر في الإنتاج.

الفقرة الثانية: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعددت و تباينت التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي نظرا لإختلاف الآراء و الأفكار المفسرة لمفهومه، و لهذا سنتعرض لأهم التعريفات الخاصة بالاستثمار الأجنبي بالشكل التالي:

- كل عملية تملك يقوم بها المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الإستثمارات في مشروع معين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع مستثمر وطني في حالة الاستثمار المشترك، أو السيطرة الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الإستثمار، و يمكن للمستثمر الأجنبي تحويل كمية من الموارد المالية و المادية و التكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات للدول المضيفة[1].

- كل استثمار يتم خارج موطنه باحثا عن دولة مضيفة، سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية و السياسية سواء كانت هذه الأهداف مؤقتة أو لأجل محدد أو لآجال طويلة[2].

- تملك المستثمر الأجنبي لكامل المشروع الاستثماري أو لجزء منه، أو أنه قيام المستثمر الأجنبي سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا باستثمار أمواله داخل الدولة المضيفة وذلك بانشاء مشروع يحفظ فيه لنفسه حق السيطرة و الإدارة و اتخاذ القرار[3].

- ممارسة مستثمر أجنبي لنشاط اقتصادي في الدولة المضيفة مع احتفاظه بالسيطرة على أنشطة المشروع سواء من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية لرأسمال المشروع[4].

و كتعريف شامل يمكننا القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر، هو عبارة عن إنشاء مشروع متكامل بين مستثمر أجنبي و دولة مضيفة، و يمتلك فيه المستثمر جزء أو كل الاستثمارات، إضافة إلى قيامه بالمشاركة في الإدارة مع المستثمر الوطني في حالة المشروع المشترك، أو السيطرة الكاملة على الإدارة في الملكية المطلقة، يحوّل فيه المستثمر الأجنبي بعض موارده المالية و التكنولوجية ويجلب معه خبراته الفنية والتقنية، بغرض إنتاج منفعة تكون على شكل خدمة أو سلعة، و يمكن أن يكون الطرف الأجنبي فردا أو شركة أجنبية أو فرعا لشركة أجنبية خاصة كانت أو عمومية.

و يتميز الاستثمار المباشر بطابع مزدوج، الأول يتمثل في وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف ، و الثاني يتجلى في ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع [5].

و يمكن القول بأن معيار التفرقة و التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير

---

[1] عبد السلام أبو قحف، *اقتصاديات الأعمال: المقدمات الأساسية و الأصول العلمية، محاور دراسات الجدوى الإقتصادية ، نظريات تدويل الاستثمارات* (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1993)، ص.236.

[2] نور الدين شنوفي، "الشراكة وسيلة مشجعة على الاستثمار الأجنبي"، *العلوم التجارية*، ع.9 (جويلية 2009)، ص ص.07 – 33.

[3] عبد الله عبد الكريم عبد الله، *مرجع سابق*، ص. 20.

[4] *المكان نفسه*.

[5] نزيه عبد المقصود مبروك، *الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية* (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008)، ص.31.

المباشر يتمثل في مسألة الرقابة والسيطرة التي يمارسها المستثمر الأجنبي على المشروع ، فإذا كان المستثمر الأجنبي يسيطر على مشروعه في الخارج فإن استثماره يعد استثمارا مباشرا، و إذا كان لا يملك سلطة الرقابة و التحكم فيه فإنه يعدّ استثمارا غير مباشر، فالفرق إذا يكمن في مسألة التحكم الفعلي (المراقبة الفعلية) في الشركة، و يتحدد التحكم بمقدار المساهمة في رأسمال الشركة[1]، و المعيار الآخر للتفرقة هو المعيار الزمني ، فالاستثمار الأجنبي غير المباشر يعتبر استثمارا قصير الأجل بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتميز بنوع من الثبات و الديمومة.

حسب تعريف المنظمة العالمية للتجارة: الاستثمار الأجنبي المباشر هو العملية التي يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (الدولة الأم) باستعمال أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها[2].

حسب تعريف صندوق النقد الدولي FMI: الاستثمار المباشر هدفه حيازة فوائد دائمة في المؤسسة التي تكون نشاطاتها في الميدان الاقتصادي ، من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة[3].

و حسب صندوق النقد الدولي يتجسد الاستثمار الأجنبي المباشر في العمليات التالية:

- إنشاء وحدة إنتاجية جديدة من طرف المستثمر الأجنبي.
- شراء حصة 10 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي للشركة الأجنبية.
- إعادة استثمار الأرباح من طرف الفرع.

حسب التعريف القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرّف الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار في مادته الثانية، الاستثمارات الأجنبية على أنها الاستثمارات المنجزة من طرف مستثمر أجنبي في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات والتي تشمل:

- اقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار الخوصصة الجزئية أو الكلية.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته:

سيتناول هذا المطلب أهم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة إضافة إلى محدداته.

---

[1] قادري عبد العزيز، *الاستثمارات الدولية-التحكيم التجاري الدولي، ضمان الاستثمارات*-(الجزائر: دار هومة، ط.2، 2006)، ص.26.

[2] نور الدين شنوفي، *مرجع سابق*، ص ص. 07 – 33.

[3] *Manuel du FMI* (4ème edn., 1997), p.66.

الفقرة الأولى: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يأخذ عدة أشكال بحسب النوع و الأهمية، والخصائص المميزة لكل شكل، و يرجع هذا التعدد لعدة أسباب منها اختلاف مناخ الاستثمار في البلدان المضيفة واختلاف أهدافها، و كذا اختلاف خصائص الشركات متعددة الجنسيات و قدراتها التنافسية.
و على العموم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ الأشكال التالية:

أ-الشركات المختلطة أو الاستثمارات المشتركة:

في هذا النوع، يتم تعاقد مؤسستين أو أكثر على إنشاء مؤسسة جديدة يقتسمان فيها الرأسمال والمخاطرة وتكون المساهمة تنظيمية أو مالية أو تقنية[1]، و تعتبر الشركة المختلطة كوسيلة فعالة للدخول في الأسواق الدولية و نقطة قوة كونها تجمع بين التقنيات والخبرات و تخدم مصالح كلا الطرفين.

أي أن الاستثمار المشترك هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني و الآخر أجنبي، والطرف الوطني قد يكون قطاعا خاصا أو قطاعا عاما، و مشاركة الطرف الأجنبي تأخذ عدة أشكال، سواء في شكل مالي أو خبرة و معرفة أو عمل أو تكنولوجيا أو تقديم معلومات أو تقديم السوق[2].
ويمكن تلخيص مميزات الاستثمار المشترك فيما يلي:

- يعتبر اتفاقا طويل الأجل بين طرفين معنيين بالعملية الاستثمارية، أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل الدولة المضيفة.

- الطرف الوطني يمكن أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

- تمتع كل طرف في العملية الاستثمارية بحق المشاركة في إدارة المشروع المشترك.

- يمكن أن تكون مشاركة طرفي مشروع الاستثمار في شكل تقديم الخبرة والمعرفة أو التكنولوجيا والعمل أو المشاركة بحصة في رأس المال.

- وما تجدر الإشارة إليه هو أن عنصر المشاركة في إدارة المشروع يكتسي أهمية في تعريف الاستثمار المشترك.

ب- المشاريع المملوكة بالكامل للطرف الأجنبي:

من خلال تسميتها يتضح بأن الدولة المضيفة لا تشترك في امتلاك حصص في هذا النوع من المشاريع.
حيث تقوم الشركات الأجنبية بإنشاء فروع الإنتاج أو الخدمات بالدول المضيفة، و يكون الإشراف

[1] شنوفي، مرجع سابق، ص ص.07-33.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، *مبادئ و سياسات الاستثمار*(الإسكندرية: الدار الجامعية، ط.1، 2010)، ص.474.

والإدارة و سلطة اتخاذ القرار في يد الطرف الأجنبي[1]، غير أن الدول المضيفة تبدي تخوفها من هذا النوع من الاستثمارات، نظرا لما قد يترتب عنها من التبعية الاقتصادية و ما قد يحمله من مخاطر سياسية ومساوئ الاحتكار و أخطار تمس بالسيادة والإنتاج المحلي. ولكن في السنوات الأخيرة بدأت هذه الأفكار تتراجع بسبب الوعي بأهمية هذا النوع من الاستثمار لاستقطاب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة في ظل انتشار العولمة الاقتصادية التي جعلت هذه الدول في حالة تنافس لتحسين بيئتها الاستثمارية لمحاولة جذب أكبر قدر ممكن من التدفقات الاستثمارية، كما تجدر الإشارة إلى أن المستثمرين الأجانب يفضلون هذا النوع من الاستثمارات بحكم أنها مدرّة لأرباح معتبرة، كما أنها تضمن لهم السيطرة و التحكم في هذه المشاريع.

جـ - الاستثمار في المناطق الحرة:

في إطار هذا النوع، يكون الاستثمار الأجنبي بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، و يعمل من خلال قوانين خاصة تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة، ويتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم و الضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدولة المضيفة[2].

ومنه فإن الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة تخضع لنظام تحفيزي، و ذلك من خلال مختلف الامتيازات ذات الطابع الجبائي والجمركي التي تستفيد منها.

د- مشاريع الاستثمار القائمة على التجميع :

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي و آخر وطني سواء عام أو خاص، يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا[3].

وغالبا ما يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو التكنولوجيا الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع والتجهيزات والمعدات في مقابل عائد مادي يتفق عليه، و يتم هذا خاصة في الدول النامية.

الفقرة الثانية: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية تخضع إلى مجموعة من المحددات التي يعتمد عليها المستثمرون الأجانب في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وتأخذ هذه المحددات التي تساهم في تنظيم العلاقات بين الدولة المضيفة و المستثمر الأجنبي عدة أشكال نذكر منها:

أ- حجم السوق المحلي: حيث يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار و يدخل في هذا الاعتبار

[1] شنوفي، *مرجع سابق*، ص ص.07-33.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، *مرجع سابق*، ص.475.
[3] *المكان نفسه.*

اتساع السوق من حيث المساحة وعدد السكان و القدرة الشرائية للمستهلكين و المرتبطة بمستوى الدخل. فالدول ذات الدخل المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية[1]، كما أن موقع الدولة المضيفة يلعب دورا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فالدول التي تحتل مواقع إستراتيجية تحظى باهتمام الشركات الأجنبية كونها تشكل منفذا لتسويق منتجاتها.

ب- النمو الاقتصادي:

كلما شهد الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة نموا معتبرا و زادت احتمالات نموه كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي، و يُستدلّ في ذلك بمعدل النمو الاقتصادي، نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج الداخلي الخام، معدل التضخم، توازن ميزان المدفوعات، مدى تطبيق برامج الخصخصة، درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم، إضافة إلى السياسات الاقتصادية المطبقة، و التي إذا كانت تتسم بالكفاءة و غير متضاربة الأهداف، و تتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني و على مستوى التحولات العالمية، ساهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية[2]، وذلك من خلال إقرار السياسة المالية على حوافز جبائية مغرية و تقوية البنية الأساسية من خلال تبني سياسة توسعية للإنفاق العام، وسياسة نقدية تتوافق مع حجم النشاط الاقتصادي، إضافة إلى سياسة سعر الصرف، سياسة سعرية وسياسة تجارية تحررية.

ج- تأمين الموارد البشرية:

إن وجود يد عاملة مؤهلة و سياسة موجهة لاستغلال رأس المال بكفاءة من شأنه تشجيع استقطاب الأموال الأجنبية، حيث أن الموارد البشرية و المتمثلة في اليد العاملة تعتبر العامل الإنتاجي الذي يجمع و ينسق بين عوامل الإنتاج الأخرى، وهي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية والفنية واستخدام رؤوس الأموال بما يحقق أهداف المستثمر الأجنبي[3].

د- المحددات القانونية و التشريعية:

تتعلق بالقواعد التي تحدد كيفية التعامل مع الاستثمار الأجنبي إضافة إلى تنظيم العلاقات بين الدولة المضيفة و المستثمر الأجنبي، و سن القوانين المشجعة للاستثمار بالشكل الذي يضمن حقوق كلا الطرفين المعنيين بالعملية الاستثمارية و يحدد التزاماتهما أيضا، كما أن المحددات التشريعية تُعنى بحماية المستثمرين من الأخطار المترتبة عن التغييرات في التشريعات المعمول بها و المراجعات و الإلغاءات التي تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة وعدم تطبيقها عليها، إضافة إلى حمايتها من المصادرة الإدارية.

---

[1] شنوفي، *مرجع سابق*، ص ص.07-33.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، *مرجع سابق*، ص.510.

[3] شنوفي، *مرجع سابق*، ص ص.07-33.

و لهذا عمدت كثير من الدول إلى تغيير و سن تشريعات كثيرة و في العديد من المجالات، التي تهدف من ورائها إلى[1] :

- تبسيط إجراءات الاستثمارات و توفير الحماية لها.

- إلغاء كل العراقيل و الحواجز التي قد تحول دون الاستثمار في بعض النشاطات.

- معالجة الاستثمارات الأجنبية بنفس طريقة معالجة الاستثمارات الوطنية و التمتع بنفس الحقوق والامتيازات، مما يعني ضمان المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين.

- حماية حقوق الملكية و ضمان التعويض العادل في حالة التأميم أو المصادرة.

- تسهيل و تبسيط عملية تحويل الأرباح و توزيع رؤوس الأموال، من خلال وضع إجراءات تسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل العوائد و الأرباح عن طريق وضع سياسة جبائية تحفيزية للاستثمارات الأجنبية.

- اللجوء إلى التحكيم في حالة نشوب خلافات و عدم اتفاق الأطراف المعنية بالاستثمار حول نقاط معينة، كاللجوء إلى المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات CIRDI التابع للبنك العالمي.

ه- التقارب الجغرافي بين الدولة الأم و الدولة المضيفة:

تتجه الشركات الأجنبية المستثمرة إلى التوسع خارجيا و ذلك نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم، فكلما كانت الدولتين قريبتين جغرافيا، كلما كان هناك احتمال كبير في أن تتشابه ثقافتيهما[2]، إضافة إلى الرغبة في تخفيض تكاليف النقل و الشحن و أعباء الاتصالات الخارجية المترتبة في إطار ممارسة هذه الشركات لأنشطتها الإنتاجية و التسويقية.

و- عنصر الاستقرار السياسي والأمني:

تميز النظام السياسي بالديمقراطية و الاستقرار السياسي و الأمني، و ضعف وجود احتمالات ومخاطر الحروب في الدول المضيفة يعتبر عاملا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية، فنشوب نزاعات مسلحة أو عسكرية من شأنه زعزعة ثقة المستثمرين الأجانب في البلد المضيف، و التأثير على مدى ملاءمة مناخ الاستثمار لذلك البلد.

و من خلال ملاحظة كل هذه العوامل نجد بأنها تعمل في منظومة واحدة، و حسب الدراسة التي أعدتها اللجان المتخصصة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، فقد توصلت إلى ترتيب العوامل المؤثرة في

[1] شنوفي، *مرجع سابق*، ص ص.07-33.

[2] رضا عبد السلام، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة-دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر*-(المكتبة العصرية، ط.2، مصر، 2010)، ص.56.

قرار الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي[1] :

في المرتبة الأولى: توافر البنية الأساسية.

في المرتبة الثانية: توافر الاستقرار السياسي و القانوني الملائم للاستثمار في جو من الأمان.

في المرتبة الثالثة: توافر عناصر الإنتاج كما و نوعا مع إمكانية استقدامها من الخارج.

في المرتبة الرابعة: التسهيلات المالية و تحويل الأرباح للخارج.

في المرتبة الخامسة: السياسة الاقتصادية للدولة من حيث الحرية و الحماية.

في المرتبة السادسة: الحوافز الضريبية و مدى استقرارها.

فمن الواضح من خلال هذه الدراسة أن الامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة المضيفة لا تعتبر العامل الرئيسي في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أنها احتلت المرتبة الأخيرة في ترتيب هذه العناصر، إذ أن وزنها النسبي أقل من الأهمية و الوزن النسبي للمحددات الأخرى، المرتبطة بمدى توفر الهياكل القاعدية و البنية الأساسية و الاستقرار السياسي و القانوني والاقتصادي، المشكلة لمناخ الاستثمار و القدرة التنافسية للدول المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي.

ز- المخاطر التي تتعرض لها الشركات الأجنبية المستثمرة:

يرتبط جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة بعامل آخر يتمثل في حجم المخاطر التي قد تتعرض إليها الشركة المستثمرة على مستوى تلك الدولة، و قد تكتسي هذه المخاطر طابعا سياسيا أو اقتصاديا، و يمكن ذكر البعض منها كالتالي:

1- المخاطر السياسية:

و تتمثل في المخاطر السياسية التي يتعرض لها المستثمرون الأجانب عند نقض الحكومة لوعودها لسبب أو لآخر، من خلال الاستيلاء على عمليات الشركات الأجنبية، و تجنبا للآثار السلبية والخطيرة المترتبة على مثل هذه الأفعال و التصرفات الحكومية، فتضمن الشركات الأجنبية المستثمرة توزيعا جغرافيا متنوعا لمشاريعها[2]، و ذلك من خلال إنجاز عدة مشاريع في عدة دول مضيفة و ذلك تخفيضا للتبعية السياسية المترتبة من جراء تركيز كل مشاريعها في دولة واحدة، أما فيما يخص حكومة البلد المضيف فإنها تقوم باتخاذ ما يلزم من الإجراءات لضمان عدم نقض المستثمر الأجنبي لالتزاماته.

2- مخاطر سعر الصرف:

يتعرض المستثمرون الأجانب إلى مخاطر سعر الصرف المترتبة عن التقلب في أسعار الصرف والتي

[1] عبد المطلب عبد الحميد، *مرجع سابق*، ص.513.
[2] شنوفي، *مرجع سابق*، ص ص.7-33.

تؤثر سلبا على جلب الاستثمارات الأجنبية.

و هناك نوع آخر من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المستثمرون الأجانب و المتمثلة في قيام حكومة البلد المضيف بوضع قيود على تحويل الأرباح إلى الشركة المستثمرة .

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي:

قدمت العديد من النظريات شرحا و تفسيرا لأسباب و جدوى الاستثمارات الأجنبية، فهي ترتكز على عدة عوامل لإيضاح الدوافع التي تقف وراء قيام الشركات بالاستثمار خارج دولتها الأصلية، كما نجد نظريات تؤيد فكرة أن هذه الاستثمارات الأجنبية تكتسي أهمية معتبرة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لدى الدول المضيفة و خاصة النامية منها، و في المقابل فإن هذه الشركات تحصل على المنافع التي تسعى لتحصيلها من جراء تدويل استثماراتها، و بالتالي فإن العلاقة التي تربط الأطراف المعنية هي علاقة تحكمها المصالح المشتركة و الانتفاع المتبادل، في حين نجد وجهة نظر أخرى ترفض هذه الفكرة باعتبار أن المنافع التي تستفيد منها الشركات الأجنبية تفوق بكثير ما تقدمه بدورها للدول المضيفة.

الفقرة الأولى: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

سيتم تناول أهم النظريات التي تحلل أسباب و دوافع اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول الأجنبية، و بناءا على هذا سيتم عرض النظريات الأربعة الأكثر شيوعا في النقاط التالية:

أ- نظرية عدم كمال السوق:

حاولت هذه النظرية تفسير الدوافع التي تجعل بعض الشركات تقوم بنقل نشاطاتها الاقتصادية خارج حدود دولتها الأم، و هي تقوم على عدة فرضيات تعتمد عليها في تحليلها كافتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية و بالتالي نقص عرض السلع فيها، بالإضافة إلى أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية[1] من حيث مستوى الإدارة أو المستوى التكنولوجي أو توفر الموارد المالية في مجال النشاطات الاقتصادية المختلفة كالتسويق، الإنتاج و التوزيع ، أي أن توفر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركات المتعددة الجنسيات بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو القيام باستثمارات أجنبية، كما تفترض هذه النظرية أن الملكية المطلقة لمشاريع الاستثمار من طرف الشركة المتعددة الجنسيات هي الشكل المفضل لديها حتى تضمن الاستغلال الأمثل لجوانب قوتها و قدراتها التنافسية.

حيث أن أهم عنصر للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها هذه الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري[2]، مما يعني أن الدافع وراء قيام

[1] أبو قحف، *اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي*، مرجع سابق، ص.393.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص.42.

الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.

و نظرا لسيادة المنافسة الكاملة في أسواق الدول المتقدمة و ميل معدلات الأرباح فيها للانخفاض، ونظرا لعدم قدرة الشركات في الدول المتقدمة على التحكم في السوق كونها سوقا تنافسية، فإنها تفكر في تمديد نشاطاتها الاقتصادية خارج حدود دولتها، و هذا يتعزز كلما توفرت جملة من العوامل تتمثل فيما يلي[1]:

- اكتساب الشركات الأجنبية لمهارات تسويقية، إنتاجية، تنظيمية و إدارية تجعلها تتفوق في البلدان المضيفة.
- وجود اختلافات جوهرية في منتجات الشركات الأجنبية مقارنة بمنتجات الشركات الوطنية للدول المضيفة.
- كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات، و بالتالي قدرتها على الإنتاج بكميات كبيرة حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق و فورات الحجم الكبير.
- تشدد سياسة إجراءات الحماية الجمركية في كثير من الدول المضيفة، خاصة النامية منها، مما يقف عائقا أمام تصدير منتجات تلك الشركات من الدولة الأم إلى الدول المضيفة، و من ثم يصبح نقل إنتاجها داخل هذا البلد من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأسلوب الأفضل لغزو هذه الأسواق و تجنب مواجهة تلك العوائق.
- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات و تسهيلات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كالتسهيلات و التخفيضات الجبائية و الجمركية و توفير العقارات اللازمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية.

ب-نظرية الحماية:

يقصد بالحماية، الممارسات الوقائية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج، التسويق و الإدارة إلى أسواق الدول المضيفة و ذلك لأطول فترة ممكنة، هذا من جهة، و من جهة أخرى حتى تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية الخاصة بالدول النامية المضيفة، بغرض إجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر للشركات المتعددة الجنسيات داخل أراضيها[2].

و عموما ترى نظرية الحماية بأن تعظيم عوائد و أرباح الشركات المتعددة الجنسيات مرتبط بمدى حماية هذه الشركات لأنشطتها الخاصة بالبحث و التطوير و الابتكار التي تحقق لها التميز المطلق، وذلك من خلال ممارسة هذه النشاطات داخل الشركة أو بين الشركة الأم و فروعها في الدولة المضيفة، بدلا من القيام بها في الأسواق بطريقة علنية و مباشرة أو القيام بتصديرها أو بيعها للشركات الأخرى في الدول

[1] عبد السلام أبو قحف، *اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي*، *مرجع سابق*، ص.394.
[2] *المرجع نفسه*، ص.398.

المضيفة.

غير أنه من الملاحظ حاليا وجود أساليب بديلة لممارسة الحماية التي تسعى الشركات الأجنبية إلى تحقيقها، قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها هذه الشركات ، كإقرار ضوابط لحماية براءات الاختراع على مستوى العالم تضمنها مواثيق دولية متفق عليها و تقوم بتنفيذها منظمات دولية، و من ثم يمكن القول بأنه لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات اختراعاتها في أي نشاط اقتصادي تمارسه[1].

ج- نظرية دورة حياة المنتج الدولي (السلعة الدولية):

هذه النظرية تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من جهة، و من جهة أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات و الاختراعات خارج حدود الدولة الأم، فهي تعتبر أن أي منتوج عنده دورة حياة محددة بمراحل كأي كائن حي، و التي تنطوي عموما على أربعة مراحل أساسية تتمثل في:

المرحلة الأولى: و تتمثل في مرحلة الانطلاق أو التقديم، حيث يقتصر إنتاج المنتج على السوق المحلية، ويكون هنالك حجم قليل من الإنتاج ، و يقتصر المنتج على نموذج واحد أو نماذج قليلة كمرحلة اختبارية نظرا لجهل أذواق المستهلكين، و في هذه المرحلة تكون الشركة المنتجة محتكرة للسوق، و تُقاد حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق بهدف التعريف به و خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة، كما أنه خلال هذه المرحلة لا تطمح الشركة المنتجة إلى الربح، نظرا لتميزها بالإنفاق الكبير و أحيانا بالخسائر المالية[2]، و الذي قد يترتب من انخفاض حجم المبيعات مقارنة بالتكاليف.

المرحلة الثانية: و تتمثل في مرحلة النمو التي تتميز بارتفاع المبيعات بمعدلات متزايدة، نظرا لتوسع المستهلكين في عملية الشراء، حيث تزداد القدرة التصديرية للبلد المنتج من تلك السلعة إلى كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إضافة إلى أن الترويج الذي تقوم به الشركات في هذه المرحلة لا يقتصر على التعريف بخصائص المنتوج و إنما إبراز خصائص منتوجاتها مقارنة بالمنتجات الأخرى لأغراض الدعاية التنافسية، كما أن هذه المرحلة تشهد ظهور منتجين جدد من دول أخرى على مستوى السوق لكون المنتج قد حظي باهتمام المنتجين، مما ينجر عنه ظهور المنافسة و ما يترتب عنها من انخفاض أسعار المنتج، إذ أن الطلب في الدولة الأم يصبح أكثر حساسية للأسعار[3]، و ظهور تشبع السوق، و دخول المنتج مرحلة النضج.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، *اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي*، مرجع سابق ، ص.400.
[2] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص.49.
[3] *المرجع نفسه*، ص.50.

المرحلة الثالثة: وتتمثل في مرحلة النضج و هي أطول مرحلة يعيشها المنتوج ، حيث أنه يدخل هذه المرحلة في اللحظة التي تكون فيها معدلات المبيعات تتزايد بمعدلات متناقصة، حيث تبدأ الدول المتقدمة بزيادة قوتها الإنتاجية و التصديرية أكثر فأكثر و تنافس بها الدولة المبتكرة لهذا المنتوج، في حين أن القدرة التصديرية لهذه الأخيرة تتراجع شيئا فشيئا في هذه المرحلة، و بالتالي يصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في الدولة الأم[1]، و لكي تمدد الشركات في عمر منتوجاتها فإنها تحاول نقل إنتاجها خارج البلد الأم، و خلال هذه المرحلة فالدعاية الإعلامية للمنتوج تكون ذات طابع تذكيري.

المرحلة الرابعة: و تتمثل هذه المرحلة في مرحلة التدهور، وهي المرحلة النهائية في دورة حياة المنتج، حيث أنه خلالها تبدأ الدولة المبتكرة للمنتوج في استيراد نفس السلعة من الدول الأخرى، وذلك بسبب انخفاض المزايا التنافسية التي كانت تتمتع بها في إنتاج تلك السلعة، كما أن هذه المرحلة تشهد بدء الدول النامية في إنتاج و تصدير هذه السلعة.

حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل إنتاج و بيع السلع في السوق المحلية طالما أنها تحقق مستويات مرضية من الأرباح، بينما تتجه إلى الاستثمار في الدول النامية عندما تشتد المنافسة في السوق الوطنية، إذ أنها ستجد في الدولة المضيفة أسواقا لم تتشبع بعد أو في حالة اتساع متزايد، بينما تقادمت تلك السلعة في الدولة الأم، أما في الدولة المضيفة ستتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمزايا عديدة في الإنتاج، التسويق و الإدارة مقارنة مع الشركات الوطنية لهذه الدولة المضيفة.

لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية لا يمكن تطبيقها على بعض المنتجات فهناك نوع من السلع التي لا تنطبق عليها هذه النظرية مثلا سلع التفاخر أو السلع التي يصعب على دول أخرى (غير الدولة صاحبة الابتكار) تقليدها أو إنتاجها بسهولة[2].

كما أن إستراتيجية الشركة الأجنبية في هذه المرحلة هي الإنتاج من أجل التصدير و ليس لإحلال الواردات[3].

و بالتالي فمن خلال هذه النظرية يتضح أن كثيرا من المنتجات التي كانت تصديرية من البلدان المبتكرة قد تصبح مستوردة من قبل نفس البلد.

غير أن هذه النظرية لم تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لإحلال الواردات، أي الاستثمارات غير الموجهة لغرض التصدير و إنما لخدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة، و ذلك بانتاج سلع ذات مواصفات و جودة معينة تلبي احتياجات السوق الخارجي و ليس سوق الدولة الأم، كما أن ابتكار منتج جديد في الوقت الراهن يتم بشكل سريع جدا لدرجة تجعل من دورة حياة المنتج قصيرة جدا و ربما يصعب

[1] رضا عبد السلام، *مرجع سابق*، ص.50.
[2] عبد السلام أبو قحف، *اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي* ، مرجع سابق، ص.402.
[3] رضا عبد السلام، *مرجع سابق*، ص.51.

تحديدها.

د- نظرية الموقع:

تهتم نظرية الموقع بمجمل الأسباب التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى نقل نشاطاتها خارج الدولة الأم، مع توضيح العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار الخاص لهذه الشركات والتي تقف وراء اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو لممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية الخاصة بها، و من أهم هذه العوامل و المحددات نجد ما يلي:

- العوامل المرتبطة بالسوق: توفر بعض العوامل التسويقية التفضيلية و التحفيزية تشجع الشركات على الاستثمار ، و يندرج تحتها حجم سوق البلد المستهدف و الذي يقاس بعدد المستهلكين و قدرتهم الشرائية، معدل نمو السوق، درجة المنافسة التي يشهدها السوق، منافذ التوزيع، احتمالات التصدير لدول أخرى، درجة التطور التكنولوجي، ملاءمة و توفر شروط ووسائل الترويج و خاصة الإعلام إضافة إلى توافر البنية الأساسية[1].

- العوامل المرتبطة بالتكاليف: تتضمن القرب من مصادر المواد الأولية و مدى وفرتها، مدى توفر اليد العاملة و درجات تأهيلها، مدى انخفاض مستويات الأجور، مدى انخفاض تكاليف النقل والشحن، مدى وفرة تسهيلات و هياكل النقل و الاتصال، الخدمات المصرفية و خدمات التأمين.

- العوامل المرتبطة بالسياسة الجمركية: و تتضمن مستوى التعريفة الجمركية، نظام الحصص المطبق، سعر الصرف المطبق و القيود المفروضة على التجارة الخارجية كنظام التراخيص.

- العوامل المرتبطة بالمناخ الاستثماري: و يندرج تحت مناخ الاستثمار مدى قبول التواجد الأجنبي واستثماراتهم نظرا لاختلاف درجة انفتاح الدول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الاستقرار السياسي و الأمن، القيود المفروضة على ملكية الأجانب لمشاريع الاستثمار، إجراءات التحويل والتعامل بالعملات الأجنبية، مدى ثبات أسعار الصرف و استقرارها، النظام الضريبي المطبق، حيث أن السياسة الضريبية من شأنها أن تسهل و تشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية، و يتم ذلك من خلال تخفيف الأعباء الضريبية المفروضة على هذه الاستثمارات بما تقدمه لها من حوافز و مزايا و إعفاءات ضريبية[2].

- الحوافز و التسهيلات و الامتيازات: التي تقدمها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب[3].

- عوامل أخرى: مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفر البلد المضيف

[1] عبد المطلب عبد الحميد، *مرجع سابق*، ص.513.
[2] نزيه عبد المقصود مبروك، *مرجع سابق*، ص.102.
[3] عبد السلام أبو قحف، *اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي*، مرجع سابق، ص.404.

على الثروات الطبيعية[1]، انخراط البلد المضيف في التكتلات الاقتصادية الإقليمية أو عدمه، التشريعات المتعلقة بتشجيع و تصدير رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية و الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة و الدولة الأم و التي تخص الاستثمارات الأجنبية.

الفقرة الثانية: النظريات المفسرة لجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إن وجهات النظر اختلفت بين معارضين و مؤيدين لفكرة وجود و تشجيع الاستثمار الأجنبي، بالنظر إلى الآثار التي تترتب عنها، ونجد في هذا الصدد ما جاء به أنصار النظرية الكلاسيكية أو التقليدية، و ما افترضه أنصار الاتجاه الثاني و المتمثل في النظرية الحديثة.

أ-النظرية الكلاسيكية:

حيث يفترض رواد هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية تأخذ أكثر مما تعطي، فهي بمثابة علاقة أحادية المنافع لصالح الشركات متعددة الجنسيات في معظم الحالات، إن لم يكن في كل الحالات.
و نلخص آراء بعض رواد هذه النظرية فيما يلي:

1- إسهامات فرانك Frank :

يرى فرانك أن عنصر استغلال المستثمرين الأجانب لثروات الدول المضيفة متوفر بكل أركانه في العلاقات القائمة بين طرفي الاستثمار الأجنبي، بدليل تركز الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعات الاستخراجية للدول النامية، التي لا تساعد على خلق علاقات قوية للتكامل مع باقي الأنشطة الاقتصادية في الدول المضيفة[2]، و في هذه الحالة نجد بأن الدول المستثمرة تستفيد كثيرا من ارتفاع مردودية استثماراتها المترتبة عن ارتفاع معدل العائد، و حصولها على المواد الخام اللازمة لانجاز الاستثمار بأقل الأسعار مقارنة بأسعار السلع المصنعة و المستوردة من الحكومات المضيفة.

2- إسهامات هود و ينج Hood & Young:

أشار هود و ينج في تحليلهما للنظرية الكلاسيكية إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر شكلا جديدا للامبريالية، حيث أن مظاهر السلوك الامبريالي لهذه الشركات يتجلى في قيامها بتصدير رؤوس أموالها و استثمارها خارج حدود الدولة الأم، بسبب تدهور معدلات الأرباح المحققة فيها، أو سعيا منها للبحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها أو خدماتها التي تدهور الطلب عليها في أسواقها المحلية[3]. كما أن خلق التبعية التكنولوجية للدول المضيفة و استمرار اعتمادها على الدول المستثمرة، إضافة إلى تغيير العادات والأنماط الاستهلاكية السائدة بالدول المضيفة و جلب نماذج جديدة تعتبر من مظاهر الامبريالية الجديدة.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، *اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي*، مرجع سابق، ص.404.
[2] عبد السلام أبو قحف، *أساسيات إدارة الأعمال الدولية-الأصول العلمية و الأدلة التطبيقية*-(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط.2، 2003)، ص.42.
[3] *المرجع نفسه*، ص ص.43،42.

كما يضيف هود و ينج أن استيراد المهارات والخبرات الفنية من الخارج قد يؤثر إلى حد كبير على استخدام و تنمية المهارات المحلية أو تدمير الموارد البشرية في الدول المضيفة[1].

و فيما يلي بعض الأمثلة للافتراضات التي تخص هذه الآثار[2]:

- إن ارتفاع درجة تنوع نشاط الشركات متعددة الجنسيات من إنتاج سلع و خدمات يمكن أن يؤدي إلى خلق حالات الاحتكار، مما يؤثر سلبا على اقتصاديات السوق في الدول المضيفة عموما، و على الكفاءة في إنجاز الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها، إضافة إلى التأثير السلبي على الملكية الوطنية.

- أن نقل التقنيات التكنولوجية المتقدمة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق مشكلة فقد استقلالية الدول المضيفة، و ذلك بسبب اعتماد هذه الأخيرة على الدول الأم أو على هذه الشركات.

- إن حجم و مدى استقرار العمالة في الدول المضيفة مرهون باستقرار و بقاء هذه الشركات أو المستوى التكنولوجي المستخدم و معدل تطوره.

3- إسهامات باليجا Baliga :

أشار باليجا من واقع تحليله لأنشطة و ممارسات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية إلى أنّ[3]:

- وجهة النظر الاستعمارية تفترض أن الدول المضيفة هي بمثابة مصدر رئيسي للمواد الخام والمواد الأولية، و من ثم فإن الاستثمارات الأجنبية تستهدف استخراج أو الحصول على هذه المواد لاستخدامها في الدولة الأم أو الدول المتقدمة الأخرى، و التي تكون أسعارها منخفضة، إضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات يجب أن تكون مسؤولة مسؤولية كاملة عن تحديد و اختيار أماكن ومواقع الاستثمارات و حجم و نوع هذه الاستثمارات.

و يرى أصحاب هذه النظرية أن الدول المضيفة ليس لها القدرة على اقتناء و إدارة التكنولوجيا المتقدمة أو إدارة منشآت الأعمال فيها، في حين أن المستثمرين الأجانب هم الأقدر على ذلك.

- وجهة نظر المستثمر الأجنبي تفترض أن الدول المضيفة بما تحتويه من فرص متعددة للاستثمار و إنتاج و تسويق السلع تمثل أسواقا مربحة، و لكي يتم استغلال هذه الفرص يجب مشاركة مستثمرين وطنيين في مشروعات الاستثمار على أن تحتفظ الشركة الأجنبية بحق الإدارة والرقابة، بالإضافة إلى قيامها بتحديد مكان ووقت تنفيذ هذه المشاريع مما يستلزم أن تكون حصة المستثمر الأجنبي أكبر من حصة نظيره في الدولة المضيفة.

- إن تمتع الشركات متعددة الجنسيات بمركز تنافسي يستلزم منها اختيار الدولة المضيفة التي تتميز

---

[1] شنوفي، *مرجع سابق*، ص ص.7-33.

[2] أبو قحف، *أساسيات إدارة الأعمال الدولية-الأصول العلمية و الأدلة التطبيقية-*، ص.43.

[3] *المرجع نفسه*، ص.41.

بانخفاض تكاليف العمل بها، و بالتالي يستحسن تحويل أو إنشاء مشروعات تعتمد على كثافة عنصر العمل بالدرجة الأولى، مع إسناد الوظائف الروتينية و الميكانيكية إلى العمالة الوطنية بالدول المضيفة، إضافة إلى ضرورة الاحتفاظ بصغر حجم هذه المشروعات تجنبا للأخطار.

4- إسهامات فريمان و بيرسن، ليفنجستون و آخرون Freeman & Persen Livingstone and many others:

يرى هؤلاء أن الشركات متعددة الجنسيات تعيق التخطيط الاقتصادي داخل الدول النامية (المضيفة) من خلال محاولة الحصول على الكثير من الإمتيازات كالإعفاءات الجمركية، إعفاءات من قوانين العمل المطبقة في هذه الدول، التخفيض في الضرائب...إلخ. كما أنها تساهم في نشر بعض الممارسات غير الأخلاقية كالرشوة و العمولات و غيرها من الأساليب الأخرى و التي تسيء إلى أنظمة الحكومات القائمة في هذه الدول المضيفة[1].

5- إسهامات بيرستكر Biersteker :

قدم بيرستكر العديد من العناصر التي تعكس الآراء المعارضة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، والمتمثلة فيما يلي:

- أن صغر حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة المستثمرة، و كذلك كبر حجم التحويلات من الأرباح والدخول، إضافة إلى ميل هذه الشركات إلى خلق علاقات اقتصادية ضعيفة مع بعض القطاعات الاقتصادية الوطنية في الدول النامية يؤثر سلبا على كل من ميزان المدفوعات وانخفاض حصيلة الدولة المضيفة من الضرائب، و زيادة اعتماد الدولة على دول أجنبية أخرى، و هذا ما قد يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد القومي، و كذلك إضعاف الدولة سياسيا نتيجة زيادة احتمالات حدوث التوتر الداخلي بين أفراد الشعب نتيجة لهذه الآثار السلبية، كما يمكن أن يؤدي اعتماد الدولة المضيفة على دول أجنبية أخرى إلى تراجع درجة مشاركتها في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية[2].

- انخفاض الإنتاج الوطني نتيجة قيام الشركات متعددة الجنسيات بشراء بعض الشركات الوطنية تطبيقا لنظام الخصخصة، إضافة إلى عدم قدرة بعض الشركات الوطنية على المنافسة الأجنبية لعدم تمتعها بنفس الخصائص و المزايا التنافسية.

- ميل الشركات الأجنبية المستثمرة إلى احتكار التكنولوجيا الحديثة و المتطورة و تركيز أنشطة التنمية والبحث على مستوى الشركة الأم، و هذا يؤدي إلى انخفاض مساهمة هذه الشركات في التقدم التكنولوجي للدول المضيفة و خاصة النامية منها، نظرا لقيام هذه الشركات بتصدير قدر معين من التقنيات الفنية

[1] شنوفي، مرجع سابق، ص ص.7-33.
[2] عبد السلام أبو قحف، *أساسيات إدارة الأعمال الدولية-الأصول العلمية و الأدلة التطبيقية-*، مرجع سابق، ص.44.

والتكنولوجية لا يتواءم مع خصائص الدول النامية و متطلبات التنمية فيها[1]، مما يؤدي إلى ظهور حالة الاحتكار أو التحكم المطلق في أسواق هذه الدول و توسيع فجوة التخلف التكنولوجي بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

- قيام الشركات المستثمرة بترويج أفكار جديدة و أنماط جديدة للاستهلاك لا تتواءم مع النماذج الاستهلاكية و عادات و تقاليد و ثقافة الدول المضيفة، كما أن التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية بدلا من الإنتاجية و ميل أفراد المجتمعات النامية إلى إنفاق معظم دخولهم على الاستهلاك سيؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار، مما يؤدي إلى التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالدول النامية وانخفاض كفاءتها الاقتصادية و استقلالها السياسي، نظرا للجوئها إلى التمويل الخارجي لتغطية متطلبات البرامج التنموية المسطرة وما يترتب عليه من التزامات على عاتق هذه الدول النامية.

التعليقات الموجهة للنظرية الكلاسيكية[2]:

انطلاقا من هذه الآراء فإنه يمكن توجيه عدة انتقادات لهذه النظرية و التي يتم تلخيصها فيما يلي:

- إنه لمن الخطأ افتراض أن الشركات متعددة الجنسيات سوف تكون مثالية في السلوك والممارسات التي تؤديها في الدول النامية، و تعمل من أجل تحقيق أهداف الدول المضيفة على حساب مصالحها و أهدافها الأساسية.

- في بعض الأحيان نجد أن الخوف والحذر الشديد من قبل الشركات متعددة الجنسيات من قيام الدول النامية بتأميم و مصادرة الملكيات أو المشروعات الاستثمارية الأجنبية ، يجعل هذه الشركات تفضل المشاريع الاستثمارية المشتركة مع الطرف الوطني، غير أن هذا بالرغم من تلاؤمه مع هدف الدول المضيفة في المحافظة على ملكية المشروع الاستثماري إلا أنه لا يساعد على تحقيق الأهداف التنموية الأخرى للبلد المضيف، و ذلك نظرا لضعف المقدرة التمويلية و الفنية و الإدارية للمستثمر الوطني مقارنة بنظيره الأجنبي، و بالتالي فصغر حجم المشروع قد لا يسمح باستعمال مستوى تكنولوجي يساعد في تحقيق مواكبة الدول النامية للتطور التكنولوجي على مستوى العالم، كما أن هذا لن يساعد على خلق فرص عمل كافية للمواطنين، مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة الدولة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

- يرى البعض أن الوقوف على مدى صدق نوايا الشركات متعددة الجنسيات في مساعدة الدول النامية المضيفة، يمكن إدراكه من خلال تحليل و دراسة اتجاهات تدفق الاستثمارات الأجنبية وحجمها بين دول العالم.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، *أساسيات إدارة الأعمال الدولية-الأصول العلمية و الأدلة التطبيقية-*، مرجع سابق، ص.45.

[2] شنوفي، مرجع سابق، ص ص.7-33.

ب- النظرية الحديثة:

خلافا للنظرية الكلاسيكية فإن هذه النظرية تفترض بأن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار و المتمثلة في الدولة المضيفة و الدولة الأم، فهي قائمة على تبادل المنافع بين الأطراف المعنية، فهي عملية يحصل فيها كل طرف على عدد من العوائد و المنافع المخطط لها.
و فيما يلي يمكن عرض آراء بعض رواد هذه النظرية، المؤيدين لجدوى و إسهامات الاستثمارات الأجنبية في تنمية الدول المضيفة و خاصة النامية منها :

1- إسهامات كار Carr:

يرى كار أن قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في الدول المضيفة و قبولها من طرف هذه الدول إنما يعني وجود اعتقاد مشترك بين هذين الطرفين بإمكانية تحصيل العديد من الامتيازات و المنافع المتبادلة من وراء هذه الاستثمارات[1]. فالمنافع التي قد تتحصل عليها الشركات متعددة الجنسيات تتمثل في الأرباح المتأتية من استغلالها لخصائصها و ميزاتها التنافسية ودخولها لأسواق الدول المضيفة، مقابل حصول الدولة المضيفة على فرص جديدة للعمالة، تحسين مستوى مداخيل الأفراد، نقل التكنولوجيا، إضافة إلى تحسين الإنتاجية.

2- إسهامات ميكسل Mikesell، فرنون Vernon ، ويلس Wells :

لم يتجاهل ميكسل و فرنون و ويلس الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أنهم يرون بأن هذه الاستثمارات قد تلعب دورا حيويا في جهود التنمية في الدول المضيفة و خاصة النامية منها، إذا تمكنت هذه الدول من توجيه و تنظيم و تخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة[2]، و ذلك نظرا للاعتبارات التالية:

- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا جيدا للحصول على العملات الصعبة و رؤوس الأموال الأجنبية، التي تمثل محورا أساسيا لأي برنامج تنموي في الدول النامية، كما تعتبر وسيلة لتنمية الملكية الوطنية و خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال تقدم مشروعات جديدة لاقتصاديات الدول المضيفة.

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس فقط في نقل التكنولوجيا و خلق فرص جديدة للعمل، وإنما تساهم كذلك في تنمية و تدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية (نقل المعارف وتقارب الثقافات). مع الأخذ في الاعتبار أن مدى هذه المساهمة يتوقف على ما تضعه الدول المضيفة من ضوابط و إجراءات تساعدها على تحقيق ذلك.

- تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فتح أسواق جديدة للتصدير، خاصة في حالة تحكم الشركات

[1] شنوفي، مرجع سابق، ص ص.7-33.
[2] عبد السلام أبو قحف، *أساسيات إدارة الأعمال الدولية-الأصول العلمية و الأدلة التطبيقية-*، مرجع سابق، ص. 52.

المستثمرة في أسواق بعض السلع.

3- إسهامات استويفر Stoever:

يرى استويفر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة من طرف الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات تساهم في رفع معدلات التكوين الرأسمالي في الدول المضيفة، من خلال زيادة عدد وقيمة المشاريع الإنتاجية و التجهيزات الرأسمالية فيها، إضافة إلى أن هذه الاستثمارات الأجنبية تساهم في تنمية و تحديث البنى و الهياكل الأساسية كالطرق ووسائل الاتصال السلكي و اللاسلكي، إضافة إلى مشاريع الخدمات كالمستشفيات و المدارس و المساكن، مما يساعد على رفع معدلات الناتج الوطني و خلق فرص للعمل وتنمية الموارد البشرية و استغلالها استغلالا جيدا[1]، إلى جانب كونها تساهم في:

- تحسين ميزانية المدفوعات من خلال زيادة فرص التصدير و تقليل الواردات و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

- تنمية المناطق المتخلّفة اقتصاديا و اجتماعيا.

- خلق فرص عمل جديدة يساعد في تحسين المداخيل.

- تحسين و توطيد العلاقات السياسية و الاقتصادية و أواصر الصداقة بين الدول المضيفة و الدول الأم.

4- إسهامات هود و ينج Young & Hood:

رغم الانتقادات الموجهة من قبلهما إلا أنهما اعترفا بأن هناك إسهامات ايجابية للاستثمارات الأجنبية في دفع عجلة التنمية بالدول المضيفة لا يمكن إنكارها و التي نبرزها كالآتي:

- إسهامات الشركات الأجنبية في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و خلق فرص العمل والتطوير التكنولوجي، كما يشيران إلى أن العديد من الانتقادات التي يوجهها الكلاسيك إلى الاستثمارات الأجنبية، وخاصة فيما يتعلق بالاستقلال السياسي و الاقتصادي للدول المضيفة تفتقر إلى الأدلة التطبيقية، كما أن وجهة النظر التي ترى وجود عنصر استغلال الشركات المستثمرة للثروات والمواد الأولية للدول المضيفة لا يعني بالضرورة أن هذه الشركات تعتبر أحد أدوات الامبريالية[2].

- إن الشركات الأجنبية تعتبر أكثر الوسائل تكاملا في استغلال و تنظيم الموارد الطبيعية والبشرية على نطاق واسع، بما لديها من إمكانيات فنية و إدارية لا تتوافر لنظرائها من الشركات الوطنية في الدول النامية[3].

- إن أنشطة و ممارسة الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية يجب تقييمها ليس فقط من الناحية

[1] عبد السلام أبو قحف، *أساسيات إدارة الأعمال الدولية-الأصول العلمية و الأدلة التطبيقية-*، مرجع سابق، ص.54.
[2] *المرجع نفسه*، ص.55.
[3] عبد السلام أبو قحف، *أساسيات إدارة الأعمال الدولية-الأصول العلمية و الأدلة التطبيقية-*، مرجع سابق، ص.55.

النظرية و لكن أيضا من الناحية التطبيقية و على كل المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

5- إسهامات بيرستكر: Biersteker

يرى بيرستكر بأن الدول المضيفة يمكنها الحصول على العديد من الفوائد و المنافع من خلال فتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية، و من خلال تحليله لوجهات نظر رواد النظرية الحديثة ذكر بيرستكر أن الشركات الأجنبية المستثمرة تساهم في تنمية الدول النامية من خلال[1] :

- توفير عوامل الإنتاج اللازمة لتحقيق تنمية الدول المضيفة كرؤوس الأموال، التكنولوجيا، الخبرات والمهارات الإدارية، و تنمية و استغلال الموارد المالية و البشرية في الدول المضيفة، والمساهمة في تحقيق التنمية الثقافية و الاجتماعية من خلال إدخال عادات و أنماط جديدة للسلوك.

- فتح أسواق جديدة للتصدير و توفير منتجات جديدة بأسعار منخفضة للمستهلكين.

- خلق فرص جديدة للعمالة و تخفيض نسبة البطالة.

- خلق و تنمية العلاقات بين قطاعات الإنتاج المختلفة.

التعليق على وجهة النظر الحديثة:

إن الجدل حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة من طرف الدول النامية سيظل قائما، و في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما يلي[2]:

- يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تشكل أحد العوامل الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية في دولة معينة، مع ضرورة توفر البيئة الاستثمارية الملائمة لممارسة الأنشطة الاستثمارية المستقطبة، غير أنه ليس بالضرورة أن التخلف و عدم النمو الاقتصادي في دولة معينة يرجع إلى غياب مثل هذه الاستثمارات فيها.

- إن منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و إن صعب قياس بعضها، إضافة إلى التكاليف المرتبطة بهذه الاستثمارات هي حقائق لا يمكن تجاهلها، و ما قد تعتبره الدولة المضيفة تكلفة قد تراه الشركة المستثمرة بمثابة عائد في الكثير من الأحيان، و العكس قد لا يحدث بالضرورة.

- مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق تطلعات الدول المضيفة يتوقف على عدة عوامل و محددات، كما أن تنافس الدول النامية على جذب هذه الاستثمارات يتم من خلال الامتيازات الممنوحة للشركات المستثمرة إضافة إلى السماح لها بالتملك المطلق للمشاريع، وبالتالي فلا يمكن تجاهل وجود مصلحة مشتركة بين طرفي العملية الاستثمارية.

---

[1] *المرجع نفسه*، ص.56.

[2] عبد السلام أبو قحف، *اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي*، *مرجع سابق*، ص.435.

المبحث الثاني: تقديم اتفاقية الشراكة كآلية لتفعيل التعاون بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي:

تعتبر الجزائر شريكا استراتيجيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، و ذلك نظرا للمكانة الجيواستراتيجية التي تحتلها في منطقة المغرب العربي من جهة ، و من جهة أخرى اعتبارا للدور الذي تلعبه في إفريقيا و في مختلف مؤسساتها و منظماتها متعددة الأطراف كالاتحاد الإفريقي و النيباد، إضافة إلى مركزها كبلد منتج للمحروقات و مورّد أساسي لدول الاتحاد الأوروبي بمعدل الثلث من احتياجاتها من الغاز[1]، و في هذا الإطار تم عقد اتفاقية شراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي تضم عدة محاور، و يسهر على متابعة تنفيذها إطار مؤسساتي يضطلع بصلاحيات مختلفة لذلك، و سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المراحل التي مرت بها علاقات التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر، الإطار القانوني و المؤسساتي لهذا الاتفاق و أهم المحاور و الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها.

المطلب الأول: تطور علاقات التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي و الجزائر:

إن الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها الجزائر في نظر الاتحاد الأوروبي يجعلها من أولويات سياسته الخارجية ، و في هذا الإطار تحكم العلاقات الأوروبية الجزائرية اتفاقية شراكة وضع لبنتها إعلان برشلونة عام 1995 [2]، غير أن هذه الاتفاقية لا تعتبر بداية بناء العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، و التي مرت عبر المراحل التالية:

الفقرة الأولى: اتفاق التعاون لسنة 1976:

إنّ أول العلاقات الرسمية التي ربطت الاتحاد الأوروبي بالجزائر هي تلك التي تم تحديدها ضمن اتفاق التعاون المبرم بتاريخ 1976/04/26، و الذي كانت أهدافه تتمثل في مساعدة و دعم إجراءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد[3]، و قد تم بناء اتفاق التعاون حول 03 محاور أساسية تتعلق بما يلي:

- المبادلات التجارية: تمنح رخص تصدير السلع الجزائرية نحو السوق المشتركة الأوروبية مع إعفائها من الرسوم الجمركية، باستثناء المواد الزراعية التي تخضع لقانون الحصص.

- التعاون الاقتصادي و المالي: يهدف المحور المالي إلى توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الإجراءات و المخططات المبرمج تنفيذها في إطار التعاون.

- المجال الاجتماعي: منح تسهيلات للعمال الجزائريين المقيمين في أوروبا، إلا أنه لم يتم تطبيق هذا المحور نظرا لارتفاع مستوى الامتيازات المخولة مسبقا - خاصة في إطار نظام الجزائريين المقيمين

---

[1] Délégation de la commission européenne en Algérie, *Rapport annuel de la coopération UE-Algérie*, 2008,p.03.

[2] شنايت صباح، "الشراكة الأوروبية-العربية و آثارها المحتملة على الاقتصاديات العربية،" *دراسات اقتصادية*، ع.17(أكتوبر 2010)، ص ص.85-98.

[3] الاتحاد الأوروبي، بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر ، *الاتحاد الأوروبي-الجزائر ربع قرن من التعاون*، ص.05.

بفرنسا- عن تلك الممنوحة بموجب هذا الاتفاق.

و في هذا السياق استفادت الجزائر من مساعدات مالية قدرها 949 مليون أورو[1] في إطار أربع بروتوكولات خلال الفترة الممتدة من سنة 1976 إلى 1995.

الفقرة الثانية: السياسة المتوسطية المجددة:

نظرا لانخفاض أسعار النفط خلال سنة 1986 كانت الجزائر تبحث عن مساعدات مالية لمواجهة الظروف الصعبة التي تمر بها و لتمويل و تجسيد إصلاحاتها الاقتصادية، فكان التحاد الأوروبي أول وجهة للجزائر، و على هذا الأساس تم إتباع ديناميكية جديدة تؤدي إلى تعدد المبادلات والعلاقات بين المسؤولين الجزائريين و الأوروبيين ، و قد تم عرض توجه جديد في أوائل سنة 1991 من خلال اقتراح الخطوط العريضة لما عرف بالسياسة المتوسطية المجددة التي تضطلع بآليات تجارية و مالية لتفعيلها[2]، والتي تتضمن تحسينات في مجال تدعيم الإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية و خلق علاقة تعاون جهوي جديدة ، خاصة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى المحافظة على البيئة، و استفادت الجزائر في هذا الإطار من ارتفاع مستوى المساعدات المالية بنسبة 46%[3]، غير أن الأوضاع الأمنية المتردية التي سادت في الجزائر خلال سنوات التسعينات وتفشي الأعمال الإرهابية عرقلت تجسيد المشاريع المبرمجة، خاصة من حيث استحالة إرسال أعوان الخبرات التقنية للعمل في الميدان.

الفقرة الثالثة: ندوة برشلونة:

نظرا للتغيرات الطارئة على الأوضاع الاقتصادية و السياسية التي أثرت على العالم ارتأى الاتحاد الأوروبي إلى إدخال تعديلات على علاقاته مع الدول المتوسطية، و ذلك بعقد ندوة برشلونة سنة 1995، والتي بعثت معالم التعاون الأورو متوسطي الذي لم يقتصر على المجالات الاقتصادية والتجارية فقط، بل شمل لأول مرة الأبعاد السياسية و الاجتماعية و الثقافية، التي تهدف من ورائها إلى إرساء السلم و الأمن و الاستقرار في منطقة البحر المتوسط، بالإضافة إلى تفعيل المبادلات الثقافية و البشرية بين شعوب المنطقة، و بالتالي فالشراكة الأورو متوسطية هي تعبير عن إرادة الاتحاد الأوروبي لدفع التنمية الاقتصادية في البحر المتوسط و إعادة التوازن لسياسة في منطقة هامة تؤثر تأثيرا مباشرا على أمنه[4]، فهي برنامج عمل متكامل للمنطقة المتوسطية، يرتكز على خطة للتعاون المالي الاقتصادي و التجاري وكذا السياسي، قائمة على منح مساعدات مالية لتمويل المشاريع المتعلقة بدعم الإصلاحات في المنطقة كبرنامج "ميدا I 1995-1999" ، وتجمع هذه الندوة بين دول الاتحاد الأوروبي و 12 دولة متوسطية

---

[1] الاتحاد الأوروبي، بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر ، *الاتحاد الأوروبي-الجزائر ربع قرن من التعاون*، *مرجع سابق*، ص.05.

[2] Bekenniche Otmane, *Le Partenariat Euro-méditerranéen -Les enjeux-*, (Alger : Office des Publications Universitaires, 2011), p.40.

[3] الاتحاد الأوروبي، بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، *مرجع سابق*، ص.06.

[4] خليفي عبد النور، "الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية المنجزات و العوائق 1995-2008"، *دراسات اقتصادية*،ع.15(أفريل 2010)، ص ص.103-126.

أخرى، منها ثماني دول عربية و هي سوريا، لبنان، الأردن، تونس، المغرب، الجزائر، مصر و فلسطين و أربع دول غير عربية تتمثل في تركيا، قبرص، مالطا و إسرائيل[1]، و لقد انتقل هذا العدد إلى 16 دولة متوسطية من الضفة الجنوبية خلال ندوة باريس التي أسست الإتحاد من أجل المتوسط في 13 جويلية 2008.

و في إطار التعاون ارتأت الدول الأعضاء إلى إنشاء منطقة متوسطية للتبادل الحر بين دول الاتحاد الأوروبي و دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، و ذلك من خلال إبرام اتفاقيات شراكة ثنائية مع كل شريك متوسطي، و في هذا الإطار جاءت اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

الفقرة الرابعة:اتفاق الشراكة لسنة 2002:

جاء في إطار تجسيد التعاون الأورو متوسطي لإنشاء منطقة متوسطية للتبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي و دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، حيث أنه بعد 18جولة من المشاورات تمت الموافقة على اتفاق الشراكة يوم 19 ديسمبر 2001، ليصادق عليه نهائيا في 22 أفريل 2002 بفالونسيا، و دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 [2]، بغرض إنشاء منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في غضون 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أي بحلول سنة 2017.

فاتفاق الشراكة يعوّض اتفاق التعاون المبرم سنة 1976، و هو يهدف إلى بناء شراكة فعلية على أساس مبدأ المعاملة بالمثل (Principe de réciprocité) بين الأطراف المعنية، و تعدي العلاقة القائمة على مجرد تقديم المساعدة لتحقيق التنمية في الجزائر، و لتحقيق الأهداف المسطرة تم إقرار إطار قانوني ومؤسساتي يضمن متابعة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية.

المطلب الثاني: الإطار القانوني و المؤسساتي لاتفاق الشراكة

قامت الجمهورية الجزائرية بالموافقة و التصديق على اتفاقية الشراكة المبرمة مع دول الاتحاد الأوروبي لتكريس دخولها حيز التنفيذ، إضافة إلى إقرار إطار مؤسساتي يضمن المتابعة الدائمة لشؤون الاتفاقية.

الفقرة الأولى: الإطار القانوني:

تم إبرام اتفاقية الشراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "الجزائر" من جهة، و من جهة أخرى دول الاتحاد الأوروبي و المتمثلة في مملكة بلجيكا، مملكة الدانمارك، جمهورية ألمانيا الاتحادية، الجمهورية اليونانية، مملكة اسبانيا، الجمهورية الفرنسية، ايرلندا، الجمهورية الإيطالية، الدوقية الكبرى للوكسمبورغ، مملكة الأراضي المنخفضة، جمهورية النمسا، الجمهورية البرتغالية، جمهورية فنلندا،

[1] شنايت صباح، مرجع سابق، ص ص.85-98.

[2] Youcef Benabdallah, " L'Algérie dans la perspective de l'accord d'association avec l'Union Européenne," *Les cahiers du CREAD*, n°75(2006), pp.199-233.

مملكة السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا و شمال ايرلندا، قبرص، استونيا، ليتونيا، لتوانيا، مالطا، المجر، بولونيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، بلغاريا و رومانيا، و التي نص على دخولها حيز التنفيذ بموجب القوانين التالية:

- القانون رقم 05-05 المؤرخ في 26 أفريل 2005 المتضمن الموافقة على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة، و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع بفالونسيا يوم 22 أفريل سنة 2002، وكذا ملاحقه من 01 إلى 06 و البروتوكولات من رقم 01 إلى 07 و الوثيقة النهائية المرفقة به[1].

- المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005 ، والمتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة، والمجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع بفالونسيا يوم 22 أفريل سنة 2002، و كذا ملاحقه من 01 إلى 06 و البروتوكولات من رقم 01 إلى رقم 07 و الوثيقة النهائية المرفقة به[2].

الفقرة الثانية: الإطار المؤسساتي:

إن الإطار المؤسساتي لاتفاقية الشراكة تم إقراره بمقتضى الباب التاسع لهذه الاتفاقية ، و الذي يتشكل من:

أ- مجلس الشراكة: يتكون من أعضاء عن مجلس الاتحاد الأوربي من جهة، و أعضاء عن اللجنة الأوربية و أعضاء عن الحكومة الجزائرية من جهة أخرى.

ويجتمع على المستوى الوزاري مرة واحدة في السنة على الأقل، و يسعى لدراسة المشاكل التي يتعرض لها الاتفاق و جميع القضايا الثنائية أو الدولية الأخرى ذات الاهتمام المشترك[3]، و تخول رئاسة هذا المجلس بالتناوب لعضو من مجلس الاتحاد الأوروبي ثم عضو عن الحكومة الجزائرية وفقا للإجراءات الواجب تحديدها في النظام الداخلي.

ب- لجنة الشراكة: تتكون هذه اللجنة من ممثلي أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي و أعضاء اللجنة الأوروبية من جهة، و من ممثلين عن الجزائر من جهة أخرى، تكلف لجنة الشراكة بعمليات تسيير شؤون الاتفاق مع مراعاة اختصاصات مجلس الشراكة الذي يحق له أن يفوض إجمالي سلطاته للجنة أو جزء منها[4]. و تعقد لجنة الشراكة جلساتها على مستوى الاتحاد الأوروبي أو في الجزائر، والقرارات المتخذة على مستواها تتم بشكل توافقي و تكون ملزمة للأطراف المعنيين باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتطبيقها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30 المؤرخة في 27 أفريل 2005، ص.05.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31 المؤرخة في 30 أفريل 2005، ص.03.
[3] الاتحاد الأوروبي، بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، *مرجع سابق*، ص.13.
[4] الاتحاد الأوروبي، بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، *مرجع سابق*، ص.13.

المطلب الثالث: أهداف و مضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي:

إن اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي قد حددت لها عدة أهداف تسعى إلى تحقيقها من خلال عدة أبواب تغطي مجالات مختلفة من التعاون.

الفقرة الأولى:أهداف اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي:

تستند النظرة الجديدة للشراكة بين الجزائر و دول الإتحاد الأوروبي على أنها شراكة فعالة تُعنى بإقامة علاقات على أساس التساوي بين الأطراف، وقد تم تحديد الأهداف المرجوة من هذا الاتفاق بموجب المادة الأولى منه، و المتمثلة في:

- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهما و تعاونهم في جميع المجالات ذات الأهمية، بهدف ترسيخ السلم و الأمن في المنطقة بالإضافة إلى تدعيم مبدأ دولة القانون وحسن التسيير.
- تنمية المبادلات، ضمان مستقبل متوازن للعلاقات التجارية و الاجتماعية بين الأطراف و تحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، و إقامة منطقة تبادل حر[1].
- تشجيع المبادلات في الموارد البشرية و خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية، و ترسيخ التعاون الثقافي بهدف تنمية مستوى الإدراك و التفهم للثقافات و الحضارات الأخرى.
- تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات و التعاون ضمن المجموعة المغاربية و بين هذه الأخيرة و دول الاتحاد الأوروبي.
- تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المالية.

الفقرة الثانية: أبواب اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي:

نصت اتفاقية الشراكة على تطبيق الأهداف سالفة الذكر ضمن الأبواب الثمانية التالية:

أ- الحوار السياسي و الأمني : الذي يتطرق إلى الشروط الأساسية لضمان السلم و الأمن و التنمية الجهوية عن طريق تدعيم جهود التعاون و تطوير تفاهم متبادل و إجراء تشاور منتظم حول المسائل الدولية ذات الاهتمام المشترك، و خلق جو من التفاهم و التسامح بين الثقافات، و ذلك بإتباع السبل الدبلوماسية و بالخصوص الاجتماعات الدورية و التشاور بمناسبة الاجتماعات الدولية والعلاقات بين الممثلين الدبلوماسيين في بلدان أخرى.

ب-حرية تنقل السلع: حيث أن الجزائر و الاتحاد الأوروبي سيقيمان تدريجيا منطقة تبادل حر وذلك خلال فترة انتقالية قدرها 12سنة ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وفقا لأحكام الاتفاقية العامة

[1] Nachida Bouzidi,"Les enjeux économiques de l'accord d'association Algérie-Union Européenne, "*IDARA*, vol.12, n°.24(2002), pp.75-84.

للتعريفات الجمركية و التجارة لسنة 1994 و غيرها من الاتفاقيات متعددة الأطراف الخاصة بتجارة السلع و التي ألحقت باتفاق تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، و المعروفة باسم "الجات".

ج- تجارة الخدمات: يمنح الاتحاد الأوروبي لممونو الخدمات الجزائريين نظام تفضيلي في نفس شكل النظام الذي يتمتع به الممونون الأوروبيون لنفس الخدمات، مما يعني منح كل طرف في الاتفاقية نفس المعاملة للطرف الآخر بناء على الاتفاق العام حول تجارة الخدمات.

د- التسديد، رؤوس الأموال، المنافسة و غيرها من الترتيبات الاقتصادية: يضمن كل من الاتحاد الأوربي والجزائر حرية تنقل رؤوس الأموال ابتداء من دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق و ذلك فيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة في الجزائر و التي تتم لفائدة شركات أسّست وفقا للقوانين سارية المفعول، بالإضافة إلى تصفية و استرجاع ناتج تلك الاستثمارات و كل الأرباح التي قد تترتب عنها[1].

تتشاور الأطراف فيما بينها و تتعاون لتوفير الظروف الضرورية لتسهيل تداول و انتقال رؤوس الأموال بين الإتحاد الأوربي و الجزائر مع الاستمرار في ذلك إلى أن يتم تحريرها بشكل تام.

ه- التعاون الاقتصادي:

يندرج التعاون الاقتصادي في إطار الأهداف المسطرة ضمن تصريح برشلونة[2]، بحيث يتعهد الطرفان بتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينهما من أجل ضمان مصالحهم الثنائية، و وفقا لمبادئ الشراكة التي أبرم الاتفاق بموجبها، و يهدف هذا التعاون إلى تدعيم إصلاحات الجزائر و جهودها الرامية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية المستديمة.

و حسب المادة 49 من الاتفاقية يتم تجسيد التعاون الاقتصادي من خلال خلق حوار اقتصادي دوري بين الطرفين يشمل جميع مجالات سياسة الاقتصاد الكلي بواسطة :

- تبادل المعلومات و الاتصالات.
- أعمال الإستشارة و الخبرة و عمليات التكوين.
- تنفيذ ثنائي لأعمال مشتركة.
- المساعدة التقنية و الإدارية و التنظيمية.
- إجراءات خاصة لمساندة التعاون ودعم الشراكة و الاستثمارات المباشرة من قبل المتعاملين، لاسيما الخواص منهم، بالإضافة إلى برامج الخوصصة.

من بين مختلف مجالات التعاون فإننا نجد مجال التعاون الجهوي، التعاون العلمي، التقني والتكنولوجي،

[1] الاتحاد الأوروبي، بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، *مرجع سابق*، ص.10.

[2] المادة 47 من الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة، و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع بفالونسيا يوم 22 أفريل سنة 2002،(جريدة رسمية عدد 31 المؤرخة في 30 أفريل 2005)، ص.16.

البيئة، التعاون الصناعي، تنمية و حماية الاستثمارات، الخدمات المالية، الزراعة، الصيد البحري، النقل، المواصلات، الطاقة و المناجم، السياحة و الصناعات التقليدية، التعاون في المجال الجمركي، التعاون في مجال الإحصائيات، إضافة إلى التعاون في مجال حماية المستهلكين.

و- التعاون الاجتماعي و الثقافي: ينص الباب السادس من اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي على عدة ترتيبات خاصة بالمجالين الاجتماعي و الثقافي، و المتمثلة فيما يلي:

- ترتيبات خاصة بالعمال: تطبيق دول الاتحاد على العمال الحاملين للجنسية الجزائرية والعاملين على ترابها نظاما تنعدم فيه كل أنواع التمييز القائم على أساس الجنسية مقارنة برعاياها، فيما يتعلق بشروط وظروف العمل و الأجور و الإقالة من الوظيفة، و الجزائر بدورها تمنح نفس النظام للعمال من رعايا الدول الأعضاء العاملين على إقليمها.

- الحوار في المجال الاجتماعي: تقيم الأطراف فيما بينها حوارا مستمرا بالتطرق لجميع القضايا ذات الاهتمام المشترك في المجال الاجتماعي، تهدف من خلاله إلى تحقيق حرية تنقل العمال وتساوي المعاملات فيما بينهم و الاندماج الاجتماعي للرعايا الجزائريين و رعايا الاتحاد الأوروبي المقيمين بشكل قانوني على تراب الدول المضيفة، و يتناول هذا الحوار ظروف عيش العمال وظروف عملهم، الهجرة وخاصة غير الشرعية منها.

- التعاون في المجال الثقافي و التربوي: يهدف الاتفاق إلى ترقية مستوى تبادل المعلومات والشراكة الثقافية، حيث سيتم البحث عن أفضل السبل التي ترفع من مستوى تفهم و تسامح مختلف الثقافات فيما بينها، إضافة إلى تطوير الإجراءات الثنائية في مختلف المجالات منها الصحافة، الإعلام السمعي البصري و تبادل الأفكار بين الشباب.

ز- التعاون المالي: يخص هذا المجال تكييف الوسائل الخاصة بدعم سياسات التنمية و الإصلاحات وتأهيل البنى التحتية الاقتصادية، إضافة إلى ترقية الاستثمار الخاص و النشاطات الموفرة لمناصب الشغل[1]، وكل تلك المتعلقة بتحرير الاقتصاد الجزائري، ويهدف إلى إعادة التوازن المالي الشامل و إرساء جو اقتصادي ملائم لإعادة بعث النمو وتحسين مستوى رفاهية الشعب الجزائري و هذا بالتعاون مع مختلف الهيئات المالية الدولية.

ك- التعاون في مجالات القضاء و قضايا أخرى داخلية:

ستعمل الأطراف ضمن الباب الثامن من اتفاقية الشراكة على:

- تدعيم الهيئات في مجال تطبيق القانون و تسيير القضاء و تدعيم دولة القانون.

[1] المادة 79 من الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة، و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع بفالونسيا يوم 22 أفريل سنة 2002،(جريدة رسمية عدد 31 المؤرخة في 30 أفريل 2005)، ص.23.

- التعاون في مجال تنقل الأشخاص من خلال تطبيق إجراءات خاصة بمنح التأشيرة، وفقا لتشريعات الاتحاد الأوروبي و التشريعات الوطنية السارية المفعول.

- تنمية التعاون الثنائي و الإيجابي في مجال الوقاية و مراقبة الهجرة غير الشرعية، من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بمعرفة مستوى كثافة هذه الظاهرة و العمل على تفاديها و مراقبتها[1].

- التعاون في المجال القانوني و القضائي و مدى أهميته لتكملة أشكال التعاون المنصوص عليها في الاتفاق.

- التعاون في مجال القضاء المدني خصوصا بتبادل الخبرات فيما يخص التسيير و تحسين مستوى إدارة القضاء المدني، و تعزيز المساعدة المتبادلة من أجل التعاون في معالجة الخلافات أو القضايا ذات الطابع المدني أو التجاري أو العائلي.

- التعاون في مجال القضاء الجنائي من خلال تنمية تبادل الخبرة في هذا المجال و تحسين فعاليته، إضافة إلى مجالات حماية الحقوق و الحريات الشخصية و مكافحة الإجرام المنظم.

كما تعد المجالات التالية كموضوع للشراكة: الوقاية ضد الإجرام المنظم و مكافحته، مكافحة عمليات تبييض الأموال، مكافحة العنصرية و كراهية الأجانب، مكافحة المخدرات و الإدمان عليها، مكافحة الإرهاب، مكافحة الرشوة و الفساد.

خلاصة الفصل الأول:

إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر كان محل اهتمام العديد من الباحثين و المنظرين، الذين قاموا بتحديد مفهومه، أشكاله، محدداته و إبراز أهم دوافع و آثار هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة على الدول المضيفة النامية منها، من خلال عدة إسهامات و نظريات في هذا المجال، منها من ينظر إلى ظاهرة الاستثمار الأجنبي من جانب سلبي خاصة بالنسبة لآثاره على الدول النامية، و منها من يُقرّ بوجود منافع متبادلة بين الأطراف المعنية بها.

و في إطار السعي إلى تحقيق منافع متبادلة، خاصة في مجال الاستثمار، قامت الجزائر بإبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، تتضمن ترقية عدة مجالات سياسية، اجتماعية، ثقافية واقتصادية، و لضمان متابعة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية تم إرساء إطار قانوني و مؤسساتي يسهر على ذلك.

[1] الاتحاد الأوروبي، بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، *مرجع سابق*، ص.13.

الفصل الثانـي

انعكاسات إبرام اتفاقية الشراكة على واقع الاستثمار الأوروبي المباشر في ظل مناخ الاستثمار السائد في الجزائر

المبحث الأول: دوافع الاستثمار الأوروبي المباشر

المبحث الثاني : تحليل الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر

تعتبر دول الإتحاد الأوروبي من أهم المتعاملين مع الجزائر خاصة في ميدان التجارة الخارجية، فالإتحاد الأوروبي يعتبر من أهم مصادر المبادلات بالنسبة للجزائر، حيث نجد بأن نسبة 49 %من الصادرات الجزائرية باتجاه الاتحاد الأوروبي و 51 % من وارداتها متأتية من دول الاتحاد الأوروبي، خلال سنة 2010 حسب إحصائيات المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات (CNIS) التابع للمديرية العامة للجمارك الجزائرية[1]، و من المتوقع ارتفاع هذه النسب، حيث أن اتفاقية الشراكة تهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر على أفق 12 سنة من دخولها حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2005، أي بحلول سنة 2017، مما سيؤثر على الاقتصاد الجزائري خاصة بعد إزالة العراقيل والقيود المفروضة على التجارة الخارجية تدريجيا و الحد من احتكار القطاع العام لبعض الميادين الاقتصادية، و فتح المجال أمام وفود المستثمرين الأوروبيين.

و في هذا السياق، فإن اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي تطرقت في مادتها 54 إلى مسألة ترقية و حماية الاستثمارات، حيث أنها نصت على أن التعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يهدف إلى خلق مناخ مناسب و ملائم لتدفقات الاستثمارات، والذي يتحقق خاصة من خلال:

- وضع إجراءات منسقة و مبسطة لآليات التعاون في مجال الاستثمار (و بالخصوص بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، و توفير المعلومات الضرورية و اللازمة عن إمكانيات وفرص الاستثمارات.

- وضع إطار تشريعي محفز للاستثمار، إضافة إلى إمكانية عقد اتفاقيات بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي حول حماية الاستثمارات و اتفاقيات تعمل على تجنب الازدواج الضريبي.

- تقديم المساعدات التقنية الضرورية في مجال ترقية و ضمان الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

ولكل طرف في الإتفاقية دوافعه الخاصة المرتبطة بالأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، سواء من وراء جذب أو توجيه استثماراته إلى الطرف الآخر، و سيتم التطرق في إطار هذا الفصل إلى أهم الدوافع التي تقف وراء عمل الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأوروبية من جهة ، و دوافع الطرف الأوروبي لتوجيه استثماراته إلى الجزائر من جهة أخرى، إضافة إلى عرض السياسة العامة التي تتبعها الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية و المتمثلة في خصائص بيئتها الاستثمارية ، و التي تشمل الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، الإطار القانوني و المؤسساتي الذي يعمل على تأطير العمليات الاستثمارية، تطويرها و متابعتها، والمحفزات و الضمانات القانونية التي تمنح للمستثمرين بغرض الحفاظ على حقوقهم و حماية مصالح الجزائر كدولة مستضيفة، و في نقطة أخرى سيتم التعرض إلى تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية عامة و الأوروبية خاصة، الواردة إلى الجزائر، خاصة بعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، بالإضافة إلى التعريج على أهم العراقيل التي تواجه هذه

[1] http://www.douane.gov.dz/Evolution%20des%20indicateurs.html (28/12/2011/).

الاستثمارات و محاولة تحديد آفاقها.

المبحث الأول: دوافع الاستثمار الأوروبي المباشر

إن سعي الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي إلى إدراج الشق المتعلق بتدفق الاستثمارات في إطار اتفاقية الشراكة ما هو إلا انعكاس و تعبير عن المصالح التي يحاول كل طرف من الاتفاقية تحقيقها من وراء ذلك، و فيما يلي سيتم التطرق إلى أهم دوافع الاستثمار سواء من وجهة نظر البلد المستضيف و المتمثل في الجزائر أو وجهة نظر البلد المستثمر و هو دول الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: من وجهة نظر البلد المستضيف (الجزائر)

سيتناول هذا المطلب أهم الأسباب و الدوافع التي جعلت الجزائر تعمل على استقطاب الاستثمارات الأوروبية المباشرة، و ذلك نظرا للإسهامات المتوقع أن تقدمها مؤسسات الاستثمار المباشر إلى الجزائر، لتحقيق أهداف التنمية المنشودة في ظل التحولات العالمية الراهنة، و تتمثل هذه الدوافع أساسا فيما يلي:

الفقرة الأولى : توفير رؤوس الأموال و تنمية الاستثمار المحلي:

بالرغم من الوفرة المالية التي تتمتع بها الجزائر بفضل عائداتها المعتبرة من المحروقات إلا أنه لا يمكن استبعاد أهمية مساهمات مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق برؤوس الأموال اللازمة لإنجاز و تنفيذ النشاطات الاستثمارية في الجزائر، و بعث حركية النشاط الاقتصادي فيها و المحافظة على مستويات نمو معقولة.

حيث أن هذه الشركات المستثمرة و بفعل حركيتها المتواصلة تستطيع تنويع مصادر تمويلها التي تعتمد عليها في انجاز استثماراتها في الدول المضيفة، فمنها ما هو ذاتي تعود ملكيته للمؤسسة الأم أو أحد فروعها المتعددة، و منها ما هو خاص بالوطن الأصل، و منها ما يعبّر عن بدائل التمويل الإقليمية والدولية المتاحة أمام عموم المستثمرين في شتى مواقع الاستثمار الدولي[1].

و تعدد مصادر التمويل يلعب دورا مهما في تراكم رأس المال، حيث أنه لا يمثل دينا يستحق الدفع على عاتق الجزائر، و هذا يفتح أمامها إمكانية الاستفادة من رؤوس الأموال الأوروبية الموجهة للاستثمار في أرجائها ، رغم كون هذه المؤسسات تسعى من خلالها إلى تعظيم أرباحها، كما أن هذه الشركات المستثمرة قد تقوم بإعادة استثمار أجزاء مهمة و معتبرة من الأرباح المتحصل عليها من العمليات الاستثمارية، إما في تمويل مشاريع قائمة ، أو في إقامة مشروعات استثمارية جديدة.

الفقرة الثانية : تطوير المستوى التقني

تهدف الجزائر من وراء سعيها لاستقطاب الاستثمارات الأوروبية المباشرة إلى التقليل من العجز التقني

1 كمال مرداوي، *الاستثمار الأجنبي المباشر في الدّول لمتخلفة، حالة الجزائر*، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية(جـامعـة منتـوري - قسنطينـة، كليّة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2003-2004)، ص.253.

الذي تعاني منه، و ذلك من خلال نقل و تحويل التكنولوجيا والاستفادة من خبرات الشركات المستثمرة في التحكم في الأساليب[1] والتقنيات التكنولوجية المتطورة و المعارف و المهارات المتعلقة بأساليب التسيير والتنظيم و فنون التسويق و الاتصال و مساعدتها على استعمالها، و التي يمكن الاستفادة منها كذلك من خلال احتكاك المسيرين الأجانب بالعاملين المحليين في مناصب،على مستوى الشركات الأجنبية المستثمرة، تمكنهم من تحسين مستويات أدائهم الإداري و التقني وتعزيز قدراتهم و مؤهلاتهم الخاصة.

حيث أن ظروف المنافسة الدولية التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي قد جعلت إقحام التكنولوجيا المتطورة و إدماجها أمرا حتميا و ضروريا بالنسبة لمختلف الدول ، بما فيها الدول المتخلفة[2]. إذ أن الصناعات الحديثة الموجهة نحو التصدير تستدعي تكنولوجيا كثيفة و أكثر تطورا، من أجل أن تكون أقدر على المنافسة في بيئة اقتصادية دولية تتميز بتعدد و اختلاف مستويات تنافسية الشركات، أين يحتل العامل التكنولوجي أهمية في المنافسة والنمو.

فالمهارات و المعارف و التقنيات التكنولوجية تعتبر من أهم الخصائص و المزايا النوعية التي تحرص مؤسسات الاستثمار الأجنبي على احتكارها، و ذلك من خلال تبني ممارسات وقائية لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج، التكنولوجيا، البحث و التطوير، التسويق و الإدارة إلى أسواق الدولة المضيفة، مما يجعل من رغبة الدولة المضيفة في الاستفادة من تكنولوجيا المؤسسات الاستثمارية الأجنبية و عمل هذه الأخيرة على احتكارها و عدم تسريبها مصدرا للخلاف بين الطرفين.

غير أنه في الواقع نجد بأن ما يتم تحويله فعلا من تكنولوجيا إلى الدول المضيفة، و خاصة النامية منها لا يمثل سوى التكنولوجيا المتقادمة التي تتمتع بقدرة تنافسية ضعيفة، كما أن التكنولوجيا المتطورة التي يتم نقلها من خلال إنشاء مشروعات المفتاح في اليد تكون محل إشراف و متابعة من قبل المؤسسات المستثمرة.

و لكن ما تجدر الإشارة إليه هو ضرورة قيام الدول المضيفة بتكييف بيئتها العلمية و التقنية والتنظيمية وهيكلة مؤسساتها وتكوين و تأهيل مواردها البشرية من خبراء و مهندسين و أعوان مكلفين باستيعاب وتلقي التكنولوجيا المحوّلة، والقدرة على التحكم و الاستفادة منها و استغلالها استغلالا جيدا وإرساء أسس صناعات وطنية تنافسية في إطار المسار التنموي لهذه الدول ، حيث أن فعالية و جدوى التكنولوجيا المحولة يتوقف على درجة التلاؤم النسبي لمستوى و نوع التكنولوجيا المنقولة مع خصائص الدول المضيفة، غير أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما تبرر النقص في استثماراتها في مجالات التكنولوجيا في الدول المضيفة، و خاصة النامية منها، بنقص إمكانيات البحث و التطوير في هذه الدول،

[1] قادري، مرجع سابق، ص.58.
2 مرداوي، مرجع سابق، ص.259.

من حيث توفر المؤهلات و المؤسسات والتشريعات والتنظيمات و السياسات التي تسهل و تدعم نشاط المؤسسات الأجنبية في هذه المجالات[1]، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول عليها، فالدول المضيفة لا يمكنها الحصول على التكنولوجيا دون تكلفة ، أو حتى بتكلفة منخفضة في كثير من الأحيان.

الفقرة الثالثة : ترقيـة و تطـوير الصـادرات خارج قطاع المحروقات:

تسعى الجزائر من خلال الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأوروبية إلى تطوير مستوى وتركيبة صادراتها، و بناء قاعدة صناعية قوية و إرساء جهاز إنتاجي فعال و متنوع قادر على تلبية احتياجات السوق المحلية و تصدير الفائض إلى الخارج و تعزيز القدرة التنافسية لهذه الصادرات، و خاصة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، و ذلك من خلال استغلال الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر و الاستفادة من التجربة و الخبرة الأوروبية في هذا المجال.

و حسب بيانات وزارة المالية فإن صادرات الجزائر خارج المحروقات بلغت سنة 2010 نسبة 2,74 % من إجمالي الصادرات، و نسبة 2,76 % سنة 2009، و هي نسبة ضئيلة جدا، مما يدفع الجزائر إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتنويع صادراتها، و تخفيف اعتمادها على المحروقات التي تعتبر ثروة زائلة و إيجاد بدائل لها لضمان الأمن الاقتصادي للجزائر.

وتساهم الشركات المستثمرة في ترقية و تنمية صادرات الدول المضيفة بطرق عديدة ، و ذلك من خلال زيادة القدرات الإنتاجية الخاصة بها و توجيه الفائض للتصدير، أو بتحفيز المؤسسات الوطنية للدول المضيفة على زيادة الإنتاج و توجيهه نحو التصدير اعتمادا على قنوات التوزيع المسخرة من قبل المؤسسات الأجنبية، أو الاستفادة من الأسواق الخارجية و المنافذ المفتوحة من قبلها لتسويق منتجاتها.

الفقرة الرابعة :توسيع الاقتصاد الوطني و اكتساء مكانة على الساحة الدولية:

تسعى الجزائر من وراء إبرام اتفاقية الشراكة و جذب الاستثمارات الأوروبية إلى اكتساء مكانة ووزن على الساحة الدولية، بحكم كونها شريك لتجمع اقتصادي يعتبر من أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مما سيساهم في إخراجها من العزلة أو التهميش الذي كانت تعاني منه خلال سنوات التسعينيات، إضافة إلى تطلعها إلى الاستفادة من مساعدة دول الإتحاد الأوروبي في مسارها نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

كما تهدف الجزائر من خلال فتح المجال للاستثمار الأجنبي عامة و الأوروبي خاصة إلى مساهمة هذا الأخير في التوسع الاقتصادي للجزائر[2]، و خاصة خلق و توفير مناصب العمل من خلال توظيف الموارد البشرية المحلية على جميع المستويات، و فتح إمكانية التوظيف و التشغيل على مستوى المسيّرين

[1] مرداوي، مرجع سابق، ص.263.
[2] قادري، مرجع سابق، ص.55.

والأعوان التنفيذيين و الاستفادة من مداخيل في شكل أجور، وذلك في إطار سعي الجزائر إلى التخفيف من حدة مشكلة البطالة و انعكاساتها و الآثار السلبية المترتبة عنها.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع مستوى الحوافز و الأجور المغرية المعتمدة من طرف المؤسسات الاستثمارية الأجنبية، قد يترتب عنه هروب الإطارات المؤهلة من الشركات المحلية للعمل في هذه المؤسسات الأجنبية.

كما أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية يعمل على تحسين توازن ميزان المدفوعات وزيادة المداخيل العمومية من خلال تطبيق السياسات الجبائية المقررة، و تحصيل الضرائب المستحقة على الأرباح المحققة من قبل الشركات المستثمرة، مما يوفر للدولة المضيفة إيرادات يمكن استغلالها في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة ، الأمر الذي قد يترتب عنه توفير فرص جديدة للعمل.

المطلب الثاني:من وجهة نظر البلد المستثمر (دول الاتحاد الأوروبي)

تقف عدة دوافع وراء قيام دول الاتحاد الأوروبي بتوجيه بعض أنشطتها الاستثمارية نحو الجزائر، في صورة استثمارات مباشرة، و التي تتمثل أساسا في:

الفقرة الأولى: التقارب الجغرافي بين الجزائر و دول الإتحاد الأوروبي:

إن الشركات المستثمرة الأجنبية عامة والأوروبية خاصة تتبنى إستراتيجية تدنية التكاليف بهدف تعظيم أرباحها و تحسين مردوديتها، و لذلك فهي تعمل على التوسع خارجيا و ذلك نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم[1] ، حيث أن التقارب الجغرافي يسمح للشركة الأم بممارسة رقابة وسيطرة أكبر مع إنفاق تكاليف اتصال أقل في علاقتها مع فروعها في الدول الأجنبية، إضافة إلى تقليص و تخفيض تكاليف النقل و الشحن و الاتصالات في إطار انجاز المشاريع الاستثمارية، وهذا يمكن أن يفسر قيام دول الاتحاد الأوروبي بتوجيه بعض من استثماراتها المباشرة إلى الجزائر.

الفقرة الثانية: اعتبار الجزائر كمنفذ و سوق لتصريف المنتجات الأوروبية:

كما رأينا سابقا فإن حجم السوق المحلي يؤثر على مردودية الاستثمار الأجنبي و يدخل في هذا الاعتبار اتساع السوق من حيث المساحة وعدد السكان و القدرة الشرائية للمستهلكين و المرتبطة بمستوى الدخل. كما أن موقع الدولة المستضيفة يلعب دورا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فالدول التي تحتل مواقع إستراتيجية تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية[2] كونها تشكل منفذا لتسويق منتجاتها.

و من هذا المنطلق، يمكن القول بأن دول الاتحاد الأوروبي تسعى من وراء ممارسة بعض الأنشطة

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص.56.
[2] شنوفي، مرجع سابق، ص ص.07-33.

الاستثمارية في الجزائر إلى اتخاذها كسوق لتصريف جزء من منتجاتها المتحصل عليها من استثماراتها، بحكم تمتع الجزائر بعدد من السكان يصل إلى 36,3 مليون نسمة في الأول من شهر جانفي2011[1]، وحسب التقرير الأمريكي IHS Global Insight، والذي يعطي نظرة إجمالية حول تطور الاقتصاد الجزائري، فقد بلغت قيمة الناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر 4.424 دولار سنة 2009، 4.570 دولار في 2010، 4.864 دولار سنة 2011 ، و قد قدّر وصولها مبلغ 5.337 دولار في 2012، 5.823 دولار في 2013، و 6.266 دولار سنة 2014 [2]، و هذا الارتفاع في قيمة الناتج الداخلي الخام للفرد قد يعكس إلى حدّ ما القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائريين، أخذا بعين الاعتبار معدلات التضخم التي تسود الوضعية الاقتصادية الجزائرية، إضافة إلى احتلالها موقعا جغرافيا استراتيجيا، باعتبارها مدخلا لإفريقيا و منفذا مهما لأوروبا.

غير أن الاتحاد الأوروبي يفضّل تصدير سلعه المنتجة في دوله و تصريفها على مستوى السوق الجزائرية عوضا عن تأسيس شركات و مصانع في الجزائر و تسويق منتجاتها محليا، خاصة بعد قيام الجزائر برفع الحواجز الجمركية عن الواردات المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي من خلال تطبيق نظام التفكيك التعريفي (Démantèlement tarifaire)، في إطار تنفيذ أحكام اتفاقية الشراكة الهادفة إلى إنشاء منطقة تبادل حر على أفق سنة 2017، والذي أدى إلى خسائر كبيرة في العائدات الجمركية بالنسبة للجزائر، والتي وصلت إلى 5,2 مليار دولار بين 2005 و2009 مع توقع ارتفاعها إلى 5,8 مليار دولار بين 2010 و 2017 (حسب تصريح وزير الخارجية، السيد مدلسي)[3]، مما يؤدي إلى تدني إيرادات الميزانية العامة للجزائر.

حيث أن التجارة الخارجية بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي تمثل نسبة 51 % من إجمالي الواردات الجزائرية المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي، و نسبة 49 % من إجمالي الصادرات الجزائرية الموجهة لدول هذا الاتحاد، و ذلك خلال سنة 2010 حسب المعطيات الموضحة في الجدول أدناه و التي تبين كذلك بأن الواردات الجزائرية المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي في ارتفاع بعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، أي منذ سنة 2005 .

---

[1] Rachid Benyoub, *Annuaire économique et social –Algérie état des lieux–*(Alger : Kalma Consulting, 7ème edn., 2011), p.06.

[2] Fayçal Abdelaziz, "Des perspectives plus que prometteuses pour l'Algérie," *L'Actuel*, n°.113(Mars 2010), pp.26-28.

[3] م م، " جزايرس انتقدت فشل اتفاق الشراكة في رفع حجم الاستثمارات الأوروبية،"http://www.djazairess.com/annasr/953(2010/07/15).

جدول رقم 01: تطور التجارة الخارجية للجزائر حسب المناطق الاقتصادية (Régions Economiques) من 2000 إلى 2010:

EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

PERIODE: Années 2000 à 2010

IMPORTATIONS

Unite: Millions USDollars

REGIONS ECONOMIQUES	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
U.E (EX CEE)	5 256	5 903	6 732	7 954	10 097	11 255	11 729	14 427	20 985	20 772	20 704
O.C.D.E (hors U.E)	2 194	2 125	2 485	2 242	3 071	3 506	3 738	5 363	7 245	6 435	6 519
Autres pays d'EUROPE	603	636	757	855	1 097	1 058	777	715	659	728	388
AMERIQUE DU SUD	142	269	385	567	1 166	1 249	1 281	1 672	2 179	1 866	2 380
ASIE (sans les pays arabes)	599	579	943	1 206	1 952	2 506	3 055	4 318	6 916	7 574	8 280
OCEANIE	64	92	127	47	56	31	_	_	_	2	
pays Arabes (sans UMA)	144	179	366	418	525	387	493	621	705	1 089	1 262
Pays du MAGHREB	52	72	127	120	169	217	235	284	395	478	544
Autres pays d'AFRIQUE	119	85	87	125	175	148	148	231	395	350	396
TOTAL	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473

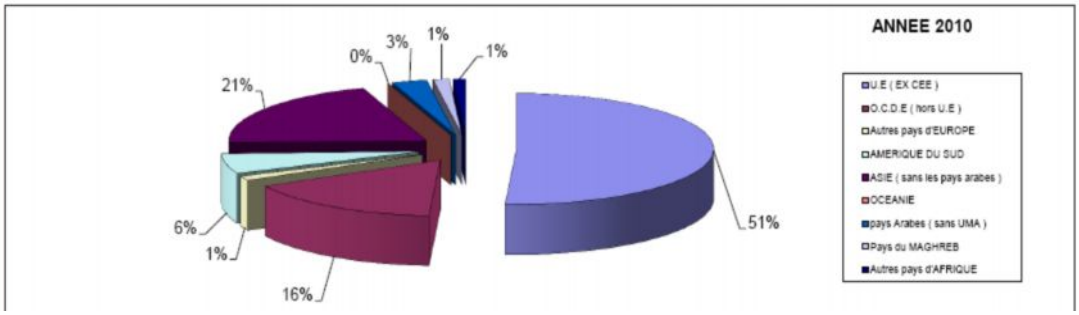

EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES

PERIODE: Années 2000 à 2010

EXPORTATIONS

Unite: Millions USDollars

REGIONS ECONOMIQUES	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
U.E (EX CEE)	13 792	12 344	12 100	14 503	17 396	25 593	28 750	26 833	41 246	23 186	28 009
O.C.D.E (hors U.E)	5 825	4 549	4 602	7 631	11 054	14 963	20 546	25 387	28 614	15 326	20 278
Autres pays d'EUROPE	181	87	130	123	91	15	7	7	10	7	10
AMERIQUE DU SUD	1 672	1 037	951	1 220	1 902	3 124	2 398	2 596	2 875	1 841	2 620
ASIE (sans les pays arabes)	210	476	456	507	686	1 218	1 792	4 004	3 765	3 320	4 082
OCEANIE	0	23	38	0	-	-	-	55	-	-	-
pays Arabes (sans UMA)	55	315	248	355	521	621	591	479	797	564	694
Pays du MAGHREB	254	275	250	260	407	418	515	760	1 626	857	1 281
Autres pays d'AFRIQUE	42	26	50	13	26	49	14	42	365	93	79
TOTAL	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053

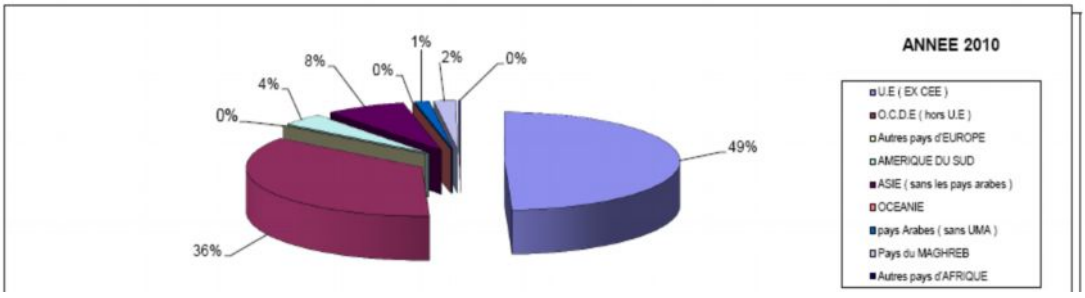

* المصدر: المديرية العامة للجمارك، 2011.

الفقرة الثالثة: تمديد حياة المنتجات المتقادمة في السوق المحلية الأوروبية:

عندما تكون معدلات مبيعات بعض منتجات دول الإتحاد الأوروبي تتزايد بوتيرة متناقصة نظرا لدخولها مرحلة النضج، تعمل هذه الدول على التفكير في انطلاق جديد لتلك المنتجات من خلال نقل إنتاجها خارج البلد الأصلي، و تعتبر الجزائر من بين الدول التي يتم نقل استثمارات دول الاتحاد الأوروبي إليها.

حيث أنه خلال هذه المرحلة يصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في الدولة الأم، و ذلك لأسباب عديدة من بينها ظهور منافسين جدد بالداخل، تغير الذوق العام أو اعتماد تكنولوجيا متخلفة خاصة في ظل ثورة التكنولوجيا[1].

الفقرة الرابعة: الرهانات الأمنية:

قد تعتبر دول أوروبا نزعة الجزائريين إلى الهجرة نحوها كعامل تهديد لأمن و هوية هذه الدول، و بالتالي فهذه الأخيرة قد تعمد إلى إنشاء مشاريع استثمارية في الجزائر وتوفير مناصب شغل للشباب الجزائريين، مما سيساهم في تحسين أوضاعهم الاجتماعية وبالتالي دفعهم إلى الاستقرار في الجزائر و التخلي عن فكرة الهجرة، خاصة غير الشرعية منها، و هو الأمر الذي يجنب الدول الأوروبية من مواجهة المشاكل الناتجة عن الهجرة وخاصة ذات الطابع الأمني و الهوياتي منها.

و الجدول الموضح أدناه يبين عدد الجالية الجزائرية في الخارج، و الذي تحتل فيه أوروبا الصدارة من حيث عدد المهاجرين الجزائريين الوافدين إليها مقارنة بعددهم في القارات الأخرى، و بالخصوص في فرنسا، حيث أن 80,40 % منهم متواجدون على مستوى هذه الأخيرة، و هذه النسبة تقابل 1.413.278 جزائري مسجل رسميا ، وقد يعود ذلك إلى أسباب تاريخية، بحكم كون الجزائر من إحدى مستعمرات فرنسا، في حين أن البعض الآخر من هذه الجالية موزّع على باقي دول أوروبا بنسبة 10,80 %، و هو ما يعادل 189.927 جزائري مهاجر بطريقة قانونية.

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص.50.

جدول رقم 02: التوزيع الجغرافي للجالية الجزائرية في الخارج:

المنطقة	عدد المسجلين (immatriculés)	%
فرنسا	1.413.278	% 80,40
أوروبا (دون فرنسا)	189.927	% 10,80
المغرب العربي	44.223	% 2,52
المشرق	27.057	% 1,54
إفريقيا	4.692	% 0,25
أمريكا	75.691	% 4,31
آسيا و أستراليا	2.997	% 0,17
المجموع	1.757.865	% 100

***المصدر:** بيانات وزارة الشؤون الخارجية بالجزائر، 01 جانفي 2011.

شكل بياني رقم 01: التوزيع الجغرافي للجالية الجزائرية بالخارج:

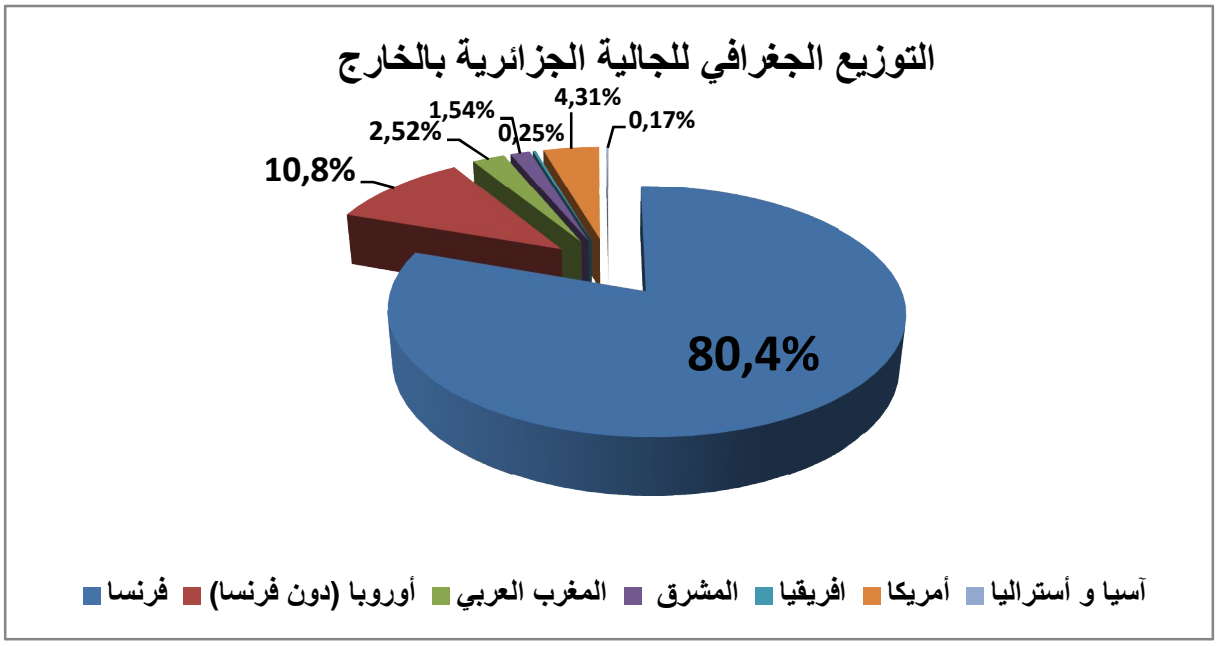

المطلب الثالث: دراسة نقدية لمناخ الاستثمار السائد في الجزائر:

نظرا لأهمية استقطاب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، و في ظل المنافسة الدولية، تحاول الجزائر الاستجابة لمتطلبات المستثمرين الأجانب و ذلك من خلال العمل على استغلال و تثمين الإمكانيات التي تتوفر عليها، و من خلال إرساء إطار قانوني و مؤسساتي للاستثمار يضمن منح ضمانات وامتيازات للمستثمرين الأجانب، مما سيعطي للمستثمر الأجنبي نظرة عن جدية الدولة في الاهتمام بهذا النوع من الاستثمارات.

الفقرة الأولى: إمكانيات استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية

تزخر الجزائر بقدرات و إمكانيات قد تغري المستثمرين الأجانب، وتجعل منها من أهم الدول المستقطبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من خلال معطيات محيطها العام أو وضعيتها الاقتصادية.

أ- المحيط العام للجزائر:

يشمل المحيط العام للجزائر مايلي:

الموقع الاستراتيجي: تتميز الجزائر بموقع استراتيجي هام نظرا لتوسطها دول شمال القارة الإفريقية وقربها من الأسواق الأوروبية، فهي تعتبر مدخلا لإفريقيا و منفذا مهما لأوروبا، فساحلها الممتد على طول 1200 كلم[1] يجعلها من بين الدول المتوسطية الأكثر أهمية في تسهيل العلاقات اللوجيستيكية بين الضفتين الشمالية و الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

المساحة: تعتبر الجزائر نقطة التقاء الدول المتوسطية و الدول الإفريقية، و هو أكبر بلدان المغرب العربي بمساحة قدرها 2.381.741 كلم^2 و بشريط ساحلي قدره 1200كلم، حيث تتمتع هذه المساحة بتنوع الأقاليم ، و تعدد الموارد ، إضافة إلى تركز التجمعات السكانية في المنطقة الشمالية و يتقاسمون 12% من المساحة الإجمالية للجزائر، نظرا لاعتدال مناخها و تنوع تضاريسها و تمركز أهم الأراضي الصالحة للزراعة فيها ، في حين يتميز الجنوب بكونه منطقة صحراوية تحتل أكثر من 80% من مساحة الجزائر ، تتميز بتوفرها على احتياطات معتبرة من الموارد الطبيعية و المواد الأولية و مصادر الطاقة.

الثروات الطبيعية[2]: الجزائر تزخر بثروات طبيعية مهمة و متنوعة، حيث أن احتياط الجزائر من الغاز يعتبر من بين أهم الاحتياطات في العالم (بلغ إنتاج الغاز الطبيعي 152,8 مليار م^3 سنة 2007 و احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عالميا)، إضافة إلى تمتع الجزائر بالبترول (بلغ إنتاج البترول الخام في الجزائر 63,8 مليون طن سنة 2007)، الزنك، الحديد (1,5مليون طن)، الفوسفات (1,4 مليون طن) واليورانيوم[3].

السوق الداخلية: كما تم الإشارة إليه سابقا، تتمتع الجزائر بعدد من السكان يصل إلى 36,3 مليون نسمة في الأول من شهر جانفي2011[4]، حيث أن المجتمع الجزائري يتميز بتركيبة سكانية متنوعة، تعرف فيها فئة الشباب نسبة معتبرة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، و بالتالي فهذا العدد للسكان يمثل سوقا معتبرة للاستهلاك و للعمالة و لتوجيه النشاطات الاستثمارية. كما أن الانخفاض النسبي لتكلفة اليد العاملة في

[1] KPMG Algérie SPA, *Guide investir en Algérie* (Blida: imprimerie Mauguin, 2011), P.15.
[2] *Ibid*., p.23.
[3] *Ibid*., p.16.
[4] Benyoub, *op.cit.*, p.06.

الجزائر يمكن أن يرفع من قدرتها التنافسية و جاذبيتها للمستثمرين الأجانب[1].

البنية التحتية[2]: يمكن تلخيصها في:

-النقل البري: تمتلك الجزائر شبكة طرق معبدة تصل إلى 135.000 كلم، منها 2600 كلم تتمثل في الطرق السريعة، بالإضافة إلى شبكة السكك الحديدية التي تصل إلى 4500 كلم، و التي تتضمن 200 محطة على المستوى الوطني.

-النقل البحري: تمتلك الجزائر 13 ميناء(ميناء الجزائر، عنابة، أرزيو، بجاية، بني صاف، دلس، جنجن، الغزوات، مستغانم، وهران، سكيكدة و تنس).

-النقل الجوي: تملك الجزائر 35 مطار، و منها 13 مطارا دوليا.

- شبكة الكهرباء: 95% من التراب الوطني مزود بالكهرباء.

- شبكة الغاز الطبيعي: 35 % من العائلات تستفيد من توزيع الغاز الطبيعي، كما أن المخطط الخماسي 2010-2014 يتضمن تزويد 1.500.000 منزل جديد.

ب- المؤشرات الاقتصادية[3] **:**

سيتم عرض بعض المؤشرات التي تعكس الوضعية الاقتصادية للجزائر:

الناتج الداخلي الخام PIB: بلغ 108,5 مليار دولار سنة 2006، 116 مليار دولار سنة 2007، 146 مليار دولار سنة 2010 و 168,8 مليار دولار حسب توقعات سنة 2011، أي بنسبة نمو تفوق 03 % من سنة 2010 إلى سنة 2011 ، ويعود هذا النمو أساسا لارتفاع أسعار البترول.

احتياطي الصرف: بلغ 78 مليار دولار سنة 2006 ، 136 مليار دولار سنة 2008 ، 147 مليار دولار سنة 2009 ، 157 مليار دولار نهاية سنة 2010 [4] و 160 مليار دولار في فيفري 2011.

حصة قطاع المحروقات: يمثل قطاع المحروقات نسبة 45 % من الناتج الداخلي الخام و نسبة 97% من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة.

النمو : بلغ نسبة 5,3 % سنة 2004، 5,1 % سنة 2005 ، 5,3 %سنة 2006 ، و أشار البنك العالمي في تقريره المتعلق بالاقتصاديات العالمية لسنة 2010 حول الأزمة، الشؤون المالية والنمو بأن الناتج الداخلي الخام للجزائر و الذي عرف نسبة نمو تصل إلى 2,1 % سنة 2009 سيستمر في الارتفاع ليصل

[1] Nations Unies, Cnuced, *Examen de la Politique de l'Investissement : ALGERIE* (New York et Genève, 2004), p.65.
[2] KPMG Algérie SPA, *op.cit.*, p.22.
[3] KPMG Algérie SPA, *op.cit.*, p.21.
[4] Benyoub, *op.cit*., p.36.

إلى نسبة 3,9 % في 2010 ، كما أن هذه المؤسسة العالمية تتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج الداخلي الخام للجزائر إلى نسبة 4% سنة 2011.

و منه حسب تقديرات البنك العالمي فإن معدل نمو الناتج الداخلي الخام للجزائر يفوق معدل نمو الناتج الخام العالمي و الذي سيسجل نسبة + 2,7 % سنة 2010 و نسبة + 3,2 % في 2011 مقابل نسبة -2,7 % سنة 2009 [1] ، و بناء على هذا يمكن القول بأن الجزائر تعتبر من بين الدول التي تمكنت من تجنب الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ، و استطاعت تغطية حاجاتها الاستهلاكية والاستثمارية بفضل احتياطاتها من الصرف، بالرغم من انخفاض إيراداتها من صادرات المحروقات بسبب انخفاض أسعار البرميل و تراجع الطلب العالمي عليها.

كما أن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات بلغ نسبة 9,3 % سنة 2009 مقابل 6,1 % سنة 2008 [2]، و هذا ما يعكس التوسع الاقتصادي الناتج عن تواصل ارتفاع مستوى نمو قطاعات البناء، الأشغال العمومية و الخدمات ، إضافة إلى تحسن الإنتاج الزراعي، حيث أن القطاع الزراعي حاليا يمثل نسبة 10% من الناتج الداخلي الخام، و مساهمته في النمو الإجمالي بلغت نسبة 0,6% سنة 2002، 2% سنة 2004 لتصل إلى 3% سنة2007 [3].

التضخم: بلغ نسبة 0,3 % سنة 2000، 1,5% سنة 2002، 3,2 % سنة 2007، 5,9 % سنة 2009 ليتوقع بلوغها نسبة 5 % سنة 2011 [4]، و يمكن تفسير ارتفاع هذه النسبة بالتزايد المستمر في أسعار المواد الأساسية و الواسعة الاستهلاك و ارتفاع فاتورة استيرادها، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر و عدم تنوعه.

الميزان التجاري: سجل فائض ايجابي بفضل صادرات المحروقات و الذي بلغ 1, 33 مليار دولار سنة 2006، 19,7 مليار دولار في 2008، حوالي 04 مليار دولار سنة 2009 و يرجع هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار البترول بسبب الأزمة المالية لسنة 2008 ، وسيعرف فائض الميزان التجاري ارتفاعا ليبلغ 13,5 مليار دولار حسب توقعات سنة 2011 [5].

البطالة: بلغت نسبتها 30% من اليد العاملة النشطة (population active) سنة 2004 ، وحسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء فإن البطالة وصلت نسبة 10,2 % سنة 2009 مقابل 11,3 % سنة 2008 [6].

الدين الخارجي: إن الجزائر اتبعت سياسة رشيدة للتخفيف من آثار المديونية الخارجية و ذلك بتبني سياسة

[1] Benyoub, *op.cit*., p.36.
[2] *Ibid.*, p.37.
[3] KPMG Algérie SPA, *op.cit*., p.24.
[4] *Ibid.*, p.21
[5] *Loc.cit*.
[6] Benyoub, *op.cit.*, p.38.

التعديل الهيكلي إضافة إلى سياسة الدفع المسبق، حيث أن الدين الخارجي بلغ 32,4 مليار دولار سنة 1994 في حين أن هذا المبلغ انخفض ليصل إلى 3,92 مليار دولار في نهاية سنة 2009، لينخفض سنة 2010 إلى 2,4 مليار دولار[1].

الدين العمومي الداخلي : عرف انخفاضا مستمرا، حيث سجل مقدار 1800 مليار دينار جزائري سنة 2006 مقابل 1200 مليار دينار جزائري سنة 2007 ، ليصل إلى 814 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2009 مقابل 734 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2008 [2].

تدل المؤشرات المتعلقة بالوضعية الاقتصادية للجزائر على وجود إرادة من قبل السلطات الجزائرية لتحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية و التوازنات المالية، و خلق مناخ اقتصادي ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن تحسن هذه الأوضاع الاقتصادية يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول، حيث نلاحظ هيمنة المحروقات على عائدات التصدير، مما يعني عدم تنويع الاقتصاد الوطني الذي يظل أحادي المنتوج و المصدر، و يفتقر إلى جهاز إنتاجي فعال و تعدد في أنشطته بواسطة اعتماد سياسة صناعية حقيقية، إذ أن اقتصاد الجزائر مرتبط بالمحروقات والمعطيات العالمية هي التي تحدد أسعار النفط، و من ثم فانه يتوجب على الجزائر تبني ركيزة اقتصادية أكثر صلابة و أكثر ضمانا.

الفقرة الثانية: الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار

في إطار سعي السلطات الجزائرية إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و العمل على استقطابها، قامت بإرساء مجموعة من القوانين و التنظيمات التي تنظم الأنشطة الاستثمارية في الجزائر، إضافة إلى إنشاء العديد من الأجهزة التي تسهر على تطوير هذه الاستثمارات و متابعتها.

أ- الإطار القانوني:

نظرا لوعي السلطات الجزائرية بأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الوطنية إلى جانب القطاع العمومي الذي عجز عن فعل ذلك بمفرده، توجهت الجزائر إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، و ذلك من خلال سن و إقرار مجموعة من التشريعات و التنظيمات التي أعطت أهمية للقطاع الخاص، و خاصة الأجنبي الذي كان محل تحفظ وتخوف من قبل السلطات الجزائرية في ظل النظام الاشتراكي، و ذلك بدافع الحفاظ على السيادة الوطنية و الخيرات الاقتصادية من التأثيرات التي قد تترتب عن هذه الاستثمارات الأجنبية، حيث أن هذه الأخيرة أصبحت تعتبر كأداة مهمة للتمويل من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة و التكنولوجيا و خلق فرص

[1] KPMG Algérie SPA, *op.cit*., p.21.
[2] Benyoub, *op.cit*., p.37.

العمل و تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي عمدت الجزائر على تبنيها، و فيما يلي سيتم عرض أهم التشريعات المتعلقة بتطوير الاستثمارات في الجزائر:

- القانون رقم 82-13:

ينص القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتضمن تأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وسيرها على أن الاستثمارات الأجنبية لا تنجز في الجزائر إلا في إطار الشركات مختلطة الاقتصاد، وذلك لتحقيق الأهداف المتمثلة في إخضاع تأسيس هذه الشركات إلى توجيهات المخطط الوطني للتنمية، ممارسة الرقابة على المستثمرين الأجانب المساهمين، بالإضافة إلى اعتبار الاستثمار الأجنبي أسلوبا فعالا في نقل التكنولوجيا.

وقد حدد هذا القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة، حيث أنه نص على ما يلي: لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تقل نسبة مساهمة المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية عن 51 %[1]، غير أن المحفزات التي نص عليها هذا القانون لم تكن كافية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، إضافة إلى حصر الشراكة مع المستثمرين الأجانب في القطاع العمومي و إقصاء مؤسسات القطاع الخاص منها، مما استدعى ضرورة تعديله ليكون أكثر استجابة لمتطلبات الاقتصاد الجزائري و حاجته إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في الرفع من قدرات الإنتاج و زيادة معدلات النمو.

- القانون رقم 86-13 :

لقد صدر القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 لإتمام و تعديل القانون 82-13 نظرا لعجز هذا الأخير على تحفيز و جلب التدفقات المرغوب فيها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فلقد تضمن هذا القانون الجديد تنظيم و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و محفزة نسبيا لاستقطاب مؤسسات الاستثمار الأجنبية مقارنة بالقانون السابق ، و ذلك من خلال تخويل الشركاء الأجانب الذين أبرموا شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية بالمساهمة في تحديد حقوق وواجبات و مجالات تدخل الأطراف طيلة مدة بقاء الشركات المختلطة، مع المحافظة على نفس نسبة مساهمة كل من الطرف المحلي و الطرف الأجنبي من رأس مال الشركة التي أقرها القانون 82-13، و المتمثلة في نسبة 51 % على الأقل بالنسبة للمؤسسات العمومية الجزائرية ، مما يضمن لهذه المؤسسات الأجنبية المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح ، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، حيث أن السلطات الجزائرية تهدف من وراء جلب هذه الاستثمارات ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال وخلق فرص العمل وتكوين وتأهيل المستخدمين، و هو ما يتمثل في الدور

[1] المادة 22 من القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982، و المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، ج ر 35.

المنتظر من هذه الشركات الأجنبية.

غير أنه بالرغم من التحفيزات التي منحها هذا القانون إلا أنه لم يتم تحقيق الحجم المرغوب فيه من الاستثمارات الأجنبية فيما عدا قطاع المحروقات، و ذلك نظرا للصعوبات البيروقراطية العديدة التي واجهها المستثمرون الأجانب في عمليات تحويل الأرباح و رؤوس الأموال، مما جعل مشكلة التمويل الخارجي أحد أهم عراقيل و معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر، خاصة بعد بلوغ المديونية الخارجية للجزائر في نهاية الثمانينات مستويات مرتفعة بسبب انخفاض أسعار البترول، و هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى محاولة إرساء أطر قانونية تتماشى و التحولات الطارئة خاصة على المستوى الدولي، والتي تستدعي تبني إصلاحات اقتصادية تكرس الانفتاح و فتح المجال أمام القطاع الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي، للمساهمة في بذل الجهود التنموية إلى جانب القطاع العام.

- القانون رقم 90-10:

جاء القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، و المتعلق بالنقد و القرض كبادرة من بوادر دخول الجزائر مرحلة التحول التي اندرجت في إطار تغيير النظام الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر منذ الاستقلال، وذلك من خلال تبني بعض المبادئ و الأساسيات التي يقوم عليها نظام اقتصاد السوق، و ما يفرضه من انفتاح وحرية تنقل عناصر الإنتاج بين الدول.

حيث أن هذا القانون قد ميز بين المستثمرين الأجانب و المستثمرين المحليين من خلال معيار الإقامة حيث أنه يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني[1] ، و هذا ما يكرس حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر، إضافة إلى إمكانية إنشاء استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمرين الأجانب دون مساهمة المؤسسات العمومية الجزائرية في رأسمال الشركة، ما يستلزم إلغاء الأحكام الواردة في القوانين السابقة و التي تفرض و تحدد نسبة الشراكة بين المستثمر الأجنبي و المؤسسات العمومية، مما ساهم في فتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري.

و لقد أبرز قانون النقد و القرض حاجة الاقتصاد الجزائري إلى الاستثمارات الأجنبية و أهميتها في تنميته، من خلال تحقيق التوازن في المبادلات التجارية ببعث صناعات محلية تحل محل الواردات وتدعم الصادرات ، توفير مناصب العمل و تحسين مستوى الإطارات و المستخدمين الجزائريين، بالإضافة إلى شراء وسائل تقنية وعلمية والاستغلال الأمثل محليا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات المبرمة من قبل الدولة، مع الاهتمام بتوفير التكنولوجيا

[1] المادة 183 من القانون رقم 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، و المتعلق بالنقد والقرض.

ومختلف المعارف و المهارات الفنية المفتقدة في مجالات التسيير والتسويق و الإنتاج [1].

و على هذا الأساس يمكن القول بأن القانون المتعلق بالنقد و القرض يحمل بذرة الإصلاح من حيث أنه فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب، و شكل من خلال ذلك أحد أهم أدوات تنمية و ترقية الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي في الجزائر، و ما يترتب عن ذلك من استجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

- المرسوم التشريعي رقم 93-12:

في إطار محاولة مواكبة مقتضيات الانفتاح على اقتصاد السوق، في ظل المنافسة القوية بين الدول لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، قامت الجزائر بإصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، و المتعلق بترقية الاستثمار، المعدل و المتمم ، إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 جوان 1994، و الذي يتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها ، والذي جاء لتكريس مبادئ قانون الاستثمارات الناجح والتي تتمثل في: عدم اللجوء إلى التأميم، حرية تحويل رؤوس الأموال والعوائد الناتجة عنه و التحكيم الدولي[2]، كما أن وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها تعمل على وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة أنشطتهم الاستثمارية و كيفيات منح المزايا المرتبطة بها[3].

وبهدف ترقية الاستثمارات وتحفيز زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، جاء هذا المرسوم مكرسا لـ:

- **مبدأ حرية الاستثمار**:حيث تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة (التي تستوجب حصول الشركة الأجنبية على ترخيص للاستثمار فيها)، وتكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار لدى وكالة ترقية الاستثمار ودعمها و متابعتها [4]، غير أن المجالات الحيوية تبقى من اختصاص الدولة أو إحدى مؤسساتها.

- **منح امتيازات** عامة للاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى امتيازات خاصة تمنح للاستثمارات في المناطق المراد ترقيتها أو تلك التي تساهم في التنمية الجهوية، سواء خلال فترة الإعداد أو فترة الاستغلال، وتتمثل أساسا في مختلف التسهيلات، التحفيزات الجبائية و الإعفاءات و التخفيضات من الضرائب و الرسوم.

- **الضمانات القانونية:** حيث جاء هذا المرسوم التشريعي مكرسا لضمان معالجة متساوية للمستثمرين من

---

[1] المادة 185 من القانون رقم 90- 10 المذكور سابقا.

[2] محمد يوسفي، "مضمون وأهداف الأحكام الجديدة في المرسوم التشريعي 93-12،" *مجلة إدارة* ، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، ع.2(1999) ،ص.59.

[3] M. Boudehane, *Les Nouveaux Fondements et Cadres de l'Investissement en Algérie* (Alger : El-Malakia, 2000), p.171.

[4] المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار.

حيث الحقوق و الواجبات وعدم التمييز بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني، سواء كان تابعا للقطاع العام أو القطاع الخاص، حسب المادة 38 منه، بالإضافة إلى إمكانية تحويل الأرباح إلى الخارج، وضمان التعويض في حالة الاستيلاء وذلك حسب المادة 40 منه.

- **مبدأ عدم رجعية القوانين:** و يتعلق هذا المبدأ بعدم تطبيق الأثر الرجعي للقوانين الجديدة ، حيث لا يتضرر المستثمر من المراجعات والإلغاءات التي تطرأ مستقبلا على الأسس التشريعية والتنظيمية المنظمة للنشاط الاستثماري في الجزائر.

- **التحكيم الدولي:** حيث أقر المشرع إمكانية لجوء الأطراف المعنية بالعملية الاستثمارية إلى الصلح والتحكيم الدولي في حالة نشوب نزاعات فيما بينها، طبقا للمادة 41 من المرسوم التشريعي 93-12.

ومنه يمكن القول بأن الجزائر حاولت، من خلال إصدار هذه القوانين و التشريعات، خلق مناخ تشريعي وتنظيمي ملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إقرار بعض التحفيزات والضمانات ، وفتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص المحلي و الأجنبي بعدما كان حكرا على القطاع العام و اشتراط امتلاك المؤسسات العمومية الجزائرية حصة من رأسمال الشركة تفوق حصة الطرف الأجنبي، في إطار الشراكة المبرمة بينهما، و ذلك بهدف التخفيف من العراقيل التي كانت تقف أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر و تشجيعها.

غير أنه بالرغم من إرساء هذه الأطر القانونية و خلق جهاز يهتم بمتابعة و تطوير الاستثمارات، والمتمثل في وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لخلق مناخ ملائم يستقطب رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما توضحه نتيجة تقييم وضعية الاستثمارات التي قامت بها هذه الوكالة بنسبة إنجاز لا تتعدى 1,2 %[1] ، وهذا راجع إلى أسباب و عوامل أخرى تعتبر مهمة وأساسية في نظر المستثمرين الأجانب للمحافظة على أموالهم و ضمان حقوقهم و تتمثل أساسا في الأمن و الاستقرار السياسي، الأمن القانوني و عدم التغيير المستمر في التشريعات التي تنظم الأنشطة الاستثمارية ، إضافة إلى المردودية الاقتصادية للمشاريع المستقطبة و التي تتأتى في نظرهم، في ظل الظروف السائدة، من خلال الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية التي بقيت محتكرة من طرف الدولة في ظل هذا المرسوم التشريعي.

ولقد توالت بعد سنة 1993 التشريعات و القوانين التي تدعم سياسة الانفتاح الاقتصادي و تعمل على تهيئة مناخ استثماري ملائم و مطمئن للمستثمرين الوطنيين و الأجانب.

- الأمر رقم 01-03 و أهم التعديلات الواردة عليه:

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر رقم 01 - 03

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،*مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة* (الدورة 20، جوان 2002)، ص. 47.

المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل و المتمم، و المتعلق بتطوير الاستثمار، و لقد حدد هذا الأمر النظام العام المطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار النظام الإستثنائي ومنح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب.

و يمكن تلخيص أهم ما جاء به هذا الأمر فيما يلي:

- إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والخاصة، و تكريس المساواة بين المستثمرين الوطنيين والمستثمرين الأجانب.

- فتح مجال الاستثمار على كل القطاعات وعدم حصره في البعض منها دون الأخرى.

- توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل العمليات المرتبطة بالخوصصة وكذا إمكانية اتخاذ الاستثمار في شكل مساهمة في رأسمال المؤسسة في صورة مساهمات عينية أو نقدية.

- بالإضافة إلى إقرار عدة ضمانات و تحفيزات سيتم ذكرها لاحقا في الفقرة الثالثة من هذا المطلب.

و لقد عرف هذا الأمر عدة تغييرات تمثلت أساسا في التعديلات المقررة بموجب:

- **الأمر رقم 06-08** المؤرخ في 15 جويلية 2006، و المتعلق بتطوير الاستثمار، و الذي حافظ في أغلبه على ما نص عليه الأمر 01-03 ، مع إضافة بعض التخفيضات و الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمستثمرين.

- **الأمر رقم 09-01** المؤرخ في 22 جويلية 2009، و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وتتمثل أهم التعديلات التي جاء بها هذا الأمر في مجال الاستثمارات الأجنبية في:

- **الشراكة:** وقد نصت عليه المادة 58 منه، و تتمثل في تقييد انجاز الاستثمارات الأجنبية بضرورة إبرام شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي، و هذا ما جعل حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر يتناقص.

- **إلزامية إعادة استثمار الأرباح:** تنص المادة 57 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على إلزام المستثمرين بإعادة استثمار حصة الأرباح الموافقة للإعفاءات أو التخفيضات في مجال كل الضرائب والرسوم و الحقوق الجمركية و غيرها من الامتيازات الممنوحة في إطار دعم الاستثمار، و يترتب عن عدم احترام هذه الأحكام إعادة استرداد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية نسبتها 30 **%** .

- **حق الشفعة:** تم إدخال هذا التعديل بموجب المادة 62 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، حيث تتمتع الدولة و كذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب، و تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تبني هذه الأحكام بعد

الممارسات التي بدرت من بعض المستثمرين الأجانب عند التنازل عن مساهماتهم، وفي هذا الإطار يتم ذكر التنازل عن شركة الإسمنت التي كانت مملوكة لمجموعة أوراسكوم Orascom لفائدة الشركة الفرنسية Lafarge .

- **ميزان العملة الصعبة**: نصت المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على أنه يتعين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر، خلال كل مدة قيام المشروع .

- **إلزامية اللجوء إلى التمويل المحلي**: ألزمت أحكام المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المستثمرين الأجانب إلى اللجوء إلى التمويل المحلي عند الحاجة للأموال لتسديد المتطلبات اللازمة في إطار إنجاز الاستثمارات، باستثناء تشكيل رأس المال، و يمكن تفسير هذا الإجراء برغبة الحكومة الجزائرية في تقييد اللجوء إلى الاستدانة الخارجية بهدف استغلال السيولة المتوفرة في البنوك الجزائرية و تجنب إعادة تكوين الدين الخارجي في الجزائر.

- **الأمر رقم 09-09:** المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 ، والمتضمن قانون المالية لسنة 2010، والذي تضمّن بعض المزايا الممنوحة للمستثمرين و شروط الحصول عليها زيادة على تلك المنصوص عليها في القوانين السابقة، إضافة إلى توسيع مجال تطبيق أحكام الأمر رقم 01-03 إلى الاستثمارات المحققة من طرف الشركات التي تستهدف النشاطات الثقافية و لاسيما تلك المتعلقة بالسينما و الكتاب.

ب- الإطار المؤسساتي لترقية الاستثمار

تم تنظيم مهمة متابعة و تطوير الاستثمار من خلال إرساء مجموعة من الأجهزة، تعمل على دعم الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي و كذلك على مراقبة و متابعة مدى تحقيق هذه الاستثمارات ميدانيا، وتتمثل فيما يلي:

- المجلس الوطني للاستثمار CNI :

استحدث هذا المجلس بموجب المادة 18 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم، والمتعلق بتطوير الاستثمار، ليوضع نظامه القانوني من خلال المرسوم التنفيذي 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، والمتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار و تنظيمه و سيره.

يكلف هذا الجهاز بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات و بسياسة دعمها، و هو يشكل الإطار الحكومي لصياغة و مناقشة السياسة الوطنية للاستثمار، و التي من شأنها إدخال المزيد من الانسجام على قرارات السلطات العمومية في مجال تحقيق المزيد من الاستثمارات و إزالة العوائق التي تعترضه.

تشكيلته: يتشكل المجلس الوطني للاستثمار من رئيس الحكومة، الذي يتولى الرئاسة بالإضافة إلى

مجموعة من الوزراء: المالية، الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، الداخلية والجماعات المحلية، التجارة، الطاقة و المناجم[1].

تتمثل مهامه في[2]:

- اقتراح إستراتيجية لتطوير الاستثمار و ترقيته حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة.

- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار لمسايرة التطورات الملحوظة، إضافة إلى اقتراح كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ الاستثمار و تشجيعه.

- تحديد الشروط اللازمة للحصول على المزايا الممنوحة في إطار الأنشطة الاستثمارية.

- تحديد المبلغ التقديري لمخصصات الميزانية الممنوحة لصندوق دعم الاستثمار و كذا المصاريف المقيدة في الصندوق.

- الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و المستثمرين بخصوص الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، إذ لا تنعقد الاتفاقية إلا بموافقة المجلس.

و لكن ما تجدر الإشارة إليه هو ضرورة انفتاح عضوية أو تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار على خبراء و مختصين في ميدان الاستثمار و المجالات المرتبطة به، و عدم حصر أعضائه في ممثلي الوزارات المختلفة، و ذلك لكي تكون الاقتراحات و القرارات المتخذة في المجالات التي تهم الاستثمار أكثر فعالية.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى المادة 06 من الأمر 01-03 المعدل و المتمم، وحدد تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 ، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها، و ذلك على إثر الانتقادات الموجهة لوكالة ترقية و دعم الاستثمار APSI -المنشأة في إطار القانون رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، و المتعلق بترقية الاستثمار المعدل و المتمم ، إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 جوان 1994، والذي يتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها- و المتمثلة في الطابع المركزي البيروقراطي الذي تحلت به في منحها الامتيازات و في ممارسة المهام الموكلة إليها.

تعتبر هذه الوكالة مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و بالاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة، و تكلف أساسا بـ [3]:

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها.

[1] المادة 5 من المرسوم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار و تنظيمه و سيره.
[2] المادة 19 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل و المتمم، و المتعلق بتطوير الاستثمار.
[3] المادة 21 من الأمر 01-03 المذكور سابقا.

- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريعهم، وتسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات و إنجاز المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار التشريع المعمول به مع التأكد من احترام الالتزامات التي تعهّد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار، و تسيير الحافظة العقارية و القيم غير المنقولة الموجهة للاستثمار.

- تحديد مشاكل و عراقيل الاستثمار و اقتراح التدابير القانونية و الإجرائية للتخفيف منها.

- تأسيس بنك المعطيات الاقتصادية ليوضع تحت تصرف المستثمرين و جمع و إصدار كل الوثائق التي تسمح بأحسن تعريف لفرص و إمكانيات الاستثمار في الجزائر.

وخلافا عن وكالة ترقية و دعم الاستثمار APSI و التي تميزت بمركزية التسيير و العمل، فإن الأمر 01-03 نص على إنشاء شباك وحيد على مستوى الهياكل اللامركزية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، يضم الإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار إضافة إلى مكاتب تمثيل في الخارج، ويؤهل لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمارات بما يضمن تبسيط و تخفيف إجراءات تأسيس المشاريع وانجازها[1].

و نظرا لتواجد مكاتب التمثيل في الخارج ، فإن هذا يلعب دورا هاما في تقريب الإدارة من المستثمرين الأجانب، مما يسهّل عليهم الحصول على المعلومات الضرورية و تسريع الإجراءات.

- لجنة مساعدة توطين و ترقية الاستثمار CALPI:

أنشئت على مستوى الولايات لجنة مساعدة توطين و ترقية الاستثمار بموجب التعليمة الوزارية المشتركة رقم 28 المؤرخة في 15 ماي 1994، يرأس هذه اللجنة الوالي و تضم ممثلي المصالح والمديريات الاقتصادية كمديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، الطاقة و المناجم، الأشغال العمومية، الفلاحة و الري، أملاك الدولة، رؤساء البلديات، و ممثل عن الجمعية الوطنية للمقاولين.

و تهدف هذه اللجنة، حسب هذه التعليمة الوزارية إلى تسهيل منح الأراضي للمستثمرين و العمل على التخفيف من مشكل العقار وخاصة الصناعي، وذلك بالقيام بالوظائف التالية:

- التكفل بإعلام المستثمرين عن طريق توفير المعلومات الضرورية حول العقارات المخصصة للاستثمار المتواجدة على مستوى الولاية، و إعداد دليل إعلامي يحتوي على المعلومات الاستدلالية المتعلقة بالقواعد و الإجراءات العملية و كذا أسعار الأراضي و قواعد البناء عليها.

- دعم المستثمرين في كل العمليات الإدارية المتعلقة بالحصول على الأراضي و رخص البناء.

[1] المادة 25 من الأمر 01-03 المذكور سابقا.

- تحضير برامج العمليات الواجب الالتزام بها مع احترام الأولويات المحلية حسب طبيعة و تدفق الطلبات المعبّر عنها من طرف المستثمرين.

- تحضير البيان الشامل لوضعية المناطق، أشغال الهيئة و الإجراءات الواجب اتخاذها.

- تحديد إستراتيجية عقلنة تسيير الأراضي المخصصة للاستثمارات.

بالإضافة إلى إنشاء وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار و التي تم تحديد تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم **11 - 17** المؤرخ في **25** يناير سنة **2011** و التي تهتم بـ[1]:

- اقتراح سياسات الترقية و التنمية الصناعية، و ضمان تطبيقها و متابعة تنفيذها.

- اتخاذ كل التدابير التي من شأنها ترقية الاستثمار و السهر على تنفيذها.

- تسيير الأموال و الآليات المالية للدعم الممنوحة بهدف تحقيق تنمية قطاع الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستثمار.

- تنمية الاستثمار المنتج الوطني و الأجنبي، من خلال تعزيز الجهاز الوطني لتسهيل و تحفيز الاستثمار المنتج و الخلاق لمناصب الشغل، و تعديل نظام التحفيزات حسب احتياجات الاقتصاد الوطني.

- تحسين محيط الاستثمار بهدف تخفيض التكاليف غير المستحقة التي يتحملها المستثمر.

الفقرة الثالثة: المحفزات و الضمانات القانونية :

لقد أقرت السلطات الجزائرية جملة من الضمانات و المحفزات و المزايا للمستثمرين بهدف بناء نظام متكامل لتحفيز الاستثمار، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هذا المنطلق جاء الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل و المتمم، و المتعلق بتطوير الاستثمار ليتماشى ومتطلبات المستثمرين الأجانب.

أ- الضمانات الممنوحة للمستثمرين:

نص الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل و المتمم، و المتعلق بتطوير الاستثمار على عدة ضمانات ممنوحة للمستثمرين تهدف إلى تحفيزهم على ممارسة أنشطة استثمارية تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، و تتمثل في:

- **تكريس مبدأ حرية الاستثمار**: طبقا لأحكام الأمر 01-03 : " تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع

[1] www.mppi.gov.dz (03/09/2011).

مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة، و حماية البيئة "[1]، و على هذا الأساس نجد بأن مجالات الاستثمار مقيدة فقط عندما يتعلق الأمر بالأنشطة المقننة أو ضروريات حماية البيئة، و ذلك بهدف ضمان الحفاظ على النظام العام، و المحافظة على الصحة العمومية وأمن الأشخاص و الممتلكات والثروات الطبيعية و حماية الاقتصاد الوطني[2].

- **ضمان المساواة** : نصت عليه المادة 14 من الأمر 01-03 المعدل و المتمم، و يقصد بهذا المبدأ عدم التمييز بين الأجانب و الجزائريين في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين من جهة، و بين مختلف المستثمرين الأجانب من جهة أخرى، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الدولة الجزائرية و دولهم الأصلية ، أي تلقيهم نفس المعاملة من قبل الهيئات المعنية بمتابعة و تطوير الأنشطة الاستثمارية.

- **ضمان عدم رجعية القوانين**[3] : و يقصد به حماية المستثمرين من الأخطار المترتبة عن التغييرات في التشريعات المعمول بها و المراجعات و الإلغاءات، التي تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة وعدم تطبيقها إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

- **عدم المصادرة الإدارية**: طبقا للمادة 16 من الأمر 01-03 لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في إطار الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

- **التحكيم الدولي** : نصت المادة 17 من الأمر 01-03 المعدل و المتمم على خضوع الخلافات التي تنشب بين الدولة الجزائرية و المستثمر الأجنبي سواء بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة ضده، للجهات القضائية المختصة، و هذا في حالة عدم وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف مبرمة من طرف الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة و التحكيم، أو عدم وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو تحكيم خاص.

وبعد مصادقة الجزائر على اتفاقية المركز الدولي لتسوية المنازعات حول الاستثمار التابع للبنك العالمي واتفاقية سيول حول الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات إضافة إلى العديد من الاتفاقيات ثنائية الأطراف، أصبح اللجوء إلى التحكيم الدولي من أكثر الطرق المستعملة في حل الخلافات التي تنشأ في مجال الاستثمار، و هذا لإعطاء ضمانات أكثر للمستثمرين الأجانب بالمحافظة على حقوقهم.

- **حرية تحويل رؤوس الأموال في إطار القانون:** حيث يضمن الأمر 01-03 تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنه بواسطة العملة الصعبة التي يسعرها بنك الجزائر[4].

---

[1] المادة 04 من الأمر01- 03، المذكور سابقا.

[2] KPMG Algérie SPA, *op.cit.*, p.49.

[3] المادة 15 من الأمر 01-03، المذكور سابقا.

[4] المادة 31 من الأمر 01-03 المذكور سابقا.

ب- المزايا الممنوحة للمستثمرين:

في إطار سعيها إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في ظل المنافسة الدولية، قامت السلطات الجزائرية بإقرار جملة من الامتيازات والتسهيلات في إطار النظامين العام و الاستثنائي، إضافة إلى الحوافز المنصوص عليها في القانون العام والقانون الجمركي.

في إطار النظام العام:

و تخص الامتيازات و الحوافز الجبائية و الجمركية التي تمنح للاستثمارات الأجنبية مهما كانت طبيعتها أو المناطق التي تنجز فيها، و تتمثل هذه الامتيازات في:

- **عند انجاز الاستثمار:** تستفيد الاستثمارات في مرحلة انجازها من المزايا التالية:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني[1].

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار[2].

- **عند مرحلة الاستغلال[3]:** بعد معاينة الشروع في النشاط من طرف المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة سنة (01) إلى ثلاث (03) سنوات، يستفيد المستثمر من:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

- إعفاء من الرسم على النشاط المهني.

و يمكن رفع هذه المدة من ثلاث (03) سنوات إلى خمس(05) سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط[4].

في إطار النظام الاستثنائي:

تعنى بهذه الامتيازات الخاصة، الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، و الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة و تحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة و تفضي إلى

[1] المادة 09 من الأمر 01-03 المذكور سابقا.
[2] المادة 07 من الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل و المتمم للأمر 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001، و المتعلق بتطوير الاستثمار.
[3] *المكان نفسه.*
[4] المادة 35 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

تنمية مستديمة[1].

- **امتيازات خلال مرحلة إنجاز الاستثمار**: تستفيد الاستثمارات التي تندرج ضمن النظام الاستثنائي من المزايا الآتية:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار[2].

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 ‰ فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال[3].

- **امتيازات ممنوحة أثناء الاستغلال:** حسب أحكام المادة 08 من الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل و المتمم للأمر 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001، و المتعلق بتطوير الاستثمار، فبعد معاينة مباشرة الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، تستفيد الاستثمارات من:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات IBS، و من الرسم على النشاط المهنيTAP.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتدءا من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

ج- التحفيزات الجمركية:

و تتمثل أساسا في بعض الأنظمة الجمركية الاقتصادية و التسهيلات الجمركية الممنوحة للمستثمرين الأجانب عند قيامهم باستيراد المواد و التجهيزات اللازمة لممارسة العمليات الاستثمارية في الجزائر.

1- الأنظمة الجمركية الاقتصادية: تتمثل أساسا في:

- **القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع:** و هو نظام يسمح للمؤسسات المستقرة بالإقليم الجمركي بأن

[1] المادة 10 من الأمر 01-03 المذكور سابقا.
[2] المادة 11 من الأمر 01-03 المذكور سابقا.
[3] المادة 08 من الأمر 06-08 المذكور سابقا.

تستورد البضائع الموجهة لإعادة التصدير بعد إخضاعها إلى تصنيع أو تحويل، مع وقف الحقوق والرسوم[1].

- **المستودع الجمركي:** هو نظام جمركي يمكّن من تخزين البضائع، تحت المراقبة الجمركية، في المحلات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك، و ذلك مع وقف و تعليق الحقوق و الرسوم[2].

2- التسهيلات الجمركية:

وتتمثل أساسا في الجمركة عن ُبعد و في المسار الأخضر، الذي هو عبارة عن إجراء يسمح للمتعامل الاقتصادي أو المستثمر بالحصول على السلع المستوردة مباشرة عند تسجيل التصريح المفصل الخاص بتلك السلع لدى مصالح الجمارك[3]، مع خضوع البضاعة و الوثائق المرافقة لها إلى رقابة لاحقة من طرف مصالح مكافحة الغش التابعة لإدارة الجمارك.

و في هذا الإطار يمكن القول بأن الجزائر تبذل مجهوداتها ساعية إلى تحسين مناخها الاستثماري، بهدف إغراء و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الثاني : تحليل الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر

إن تحليل الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر و الوقوف على مدى مساهمتها في تحقيق الغايات المرجوة و بلوغ الأهداف المسطرة من خلال إبرام اتفاقية الشراكة بين الجزائر و دول الإتحاد الأوروبي، في شقها المتعلق بالاستثمارات و حركة رؤوس الأموال، يتجلى من خلال دراسة اتجاهات تدفق هذه الاستثمارات ، حجمها، توزيعها الجغرافي و أهم القطاعات المستثمر فيها، إضافة إلى ضرورة التطرق إلى أهم العراقيل والصعوبات التي قد تقف كعائق أمام تحقيق تلك الأهداف و تبيين آفاق هذه الاستثمارات.

المطلب الأول:من حيث الأحجام والتوزيع الجغرافي

يتناول هذا المطلب دراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بصفة عامة ثم سيتم التطرق إلى الاستثمارات الأوروبية بصفة خاصة، بهدف تبيان مكانتها ووزنها مقارنة بالاستثمارات الأخرى المستقطبة من طرف الجزائر، و ذلك من خلال الاعتماد على الإحصائيات المبينة في الجداول أدناه.

[1] المادة 182 من القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998، و المتضمن قانون الجمارك.

[2] المادة 129 من القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998، و المتضمن قانون الجمارك.

[3] Sans auteur, " Les facilitations de l'investissement, " *Suisse Algérie*, n° 15, p.52.

الفقرة الأولى: بالنسبة لإجمالي الاستثمارات المستقطبة إلى الجزائر:

الجدول رقم 03: تطور الاستثمارات الإجمالية في الجزائر المصرح بها خلال الفترة 2002-2010:

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب الشغل	%
الاستثمارات المحلية	67.280	% 99,22	5.035.015	% 74,83	866.563	% 92,11
الشراكة (Partenariat)	245	% 0,36	843.135	% 12,53	27.717	% 2,95
الاستثمار الأجنبي المباشر	283	% 0,42	850.613	% 12,64	46.552	% 4,95
إجمالي الاستثمارات الأجنبية	528	% 0,78	1.693.748	% 25,17	74.269	% 7,89
المجموع العام	67.808	% 100	6.728.763	% 100	940.832	%100

* المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2011.

من خلال الإحصائيات المعروضة للفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2010، و المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، و هي الهيئة المكلفة بموجب قانون تطوير الاستثمار بضمان ترقية الاستثمارات في الجزائر و تطويرها و متابعتها و تسهيل إجراءات تأسيسها، يمكن القول بأن نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى إجمالي الاستثمارات في الجزائر ضعيفة مقارنة بالاستثمارات المحلية المعلنة و المصرح بها، سواء من حيث العدد أو القيمة أو فرص العمل المترتبة عنها، و هذا رغم الجهود التي تبذلها الجزائر بهدف تشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث أنها لم تبلغ سوى 528 مشروع بنسبة 0,78 % من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في الجزائر و التي بلغت 67.808 مشروع أجنبي و محلي، كما أن أحجامها حققت مبلغ 1.693.748 مليون دينار جزائري، بنسبة 25,17 % من إجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية و التي تصل إلى مبلغ 6.728.763 مليون دج ، إضافة إلى أن فرص العمل التي توفرها الاستثمارات الأجنبية بلغت 74.269 منصب عمل بنسبة 7,89 % من إجمالي 940.832 منصب شغل.

و يمكن إرجاع سبب ضعف و انخفاض عدد و أحجام الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر وعدم استقطاب الحجم المرغوب فيه إلى عدة عوامل متعلقة بالبيئة الاستثمارية في الجزائر و إلى عوامل تنظيمية و إجرائية سيتم التطرق إليها بالتفصيل لاحقا.

أ- من حيث عدد الاستثمارات وأصل التدفق:

سيتم تناولها انطلاقا من البيانات المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: الاستثمارات الأجنبية حسب أصل التدفق المصرح بها خلال الفترة 2002-2010

الجهة	عدد المشاريع	%	قيمة الاستثمارات (مليون دج)	%
أوروبا	264	% 50	305.008	% 18
بما فيها الإتحاد الأوروبي	220	% 41,66	264.602	% 15,62
آسيا	37	% 7	513.233	% 30,30
أمريكا	12	% 2,28	59.559	% 3,52
الدول العربية	208	% 39,40	802.097	% 47,36
إفريقيا	1	% 0,18	4.510	% 0,26
أستراليا	1	% 0,18	2.974	% 0,17
شركات متعددة الجنسيات	5	% 0,96	6.366	% 0,39
المجموع	528	% 100	1.693.748	% 100

* المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، 2011.

من خلال هذا الجدول الذي يبين المعطيات المتعلقة بمصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، يتضح بأن أوروبا تحتل المرتبة الأولى من حيث التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات المستقطبة من قبل الجزائر، خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2010، وذلك بنسبة 50% من إجمالي عدد المشاريع المستقطبة من قبل الجزائر، بقيمة 305.008 مليون دج ، بما فيها استثمارات دول الإتحاد الأوروبي و التي بلغت نسبة 41,66 % من إجمالي عدد المشاريع المستقطبة من قبل الجزائر، بقيمة

264.602 مليون دج، و ذلك نظرا للقرب الجغرافي للسوق الجزائرية من أوروبا، و يمكن تفسير كبر عدد المشاريع الأوروبية في الجزائر بكثرة تأسيس المشاريع متوسطة الحجم في صورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و تأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بنسبة **39,40%**، تليها دول آسيا بنسبة **7%** من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية، ثم تليها الدول الأمريكية بنسبة 2,28 % من إجمالي عدد المشاريع، و في المرتبة الأخيرة نجد الدول الإفريقية و الدول الأسترالية بنسبة 0,18 % ، و ذلك لعدم امتلاك معظم دول هاتين القارتين للإمكانيات التي يستلزمها إنشاء استثمارات في دولة أجنبية.

ب- من حيث الأحجام و أصل التدفق:

أما من حيث الأحجام و قيمة الاستثمارات فنجد بأن **الدول العربية** تحتل الصدارة في تأسيس المشاريع الاستثمارية في الجزائر بأحجام معتبرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2010، حيث أن حجم استثماراتها يقدّر بمبلغ 802.097 مليون دينار جزائري و يمثل نسبة 47,36 % من إجمالي حجم الاستثمارات المستقطبة من قبل الجزائر، خاصة بعد دخول شركة ORASCOM TELECOM، والتي تعمل في مجال الاتصالات، حيث استفادت هذه الشركة المصرية التي تعمل تحت الاسم التجاري Djezzy، من ثاني رخصة للهاتف النقال من نوع GSM سنة 2001، بالإضافة إلى مشروع ORASCOM للأسمنت و هو مشروع لنفس الشركة المصرية، و الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2004، زيادة على الاستثمارات الكويتية في مجال الاتصالات من خلال استفادة مؤسسة "وطنية" من رخصة خط الهاتف النقال سنة 2004، حيث أن الاستثمارات العربية استهدفت أساسا القطاعات الخدماتية و البنكية، و عدم اهتمامها بمجال الطاقة مقارنة بغيرها من المستثمرين يعود أساسا إلى امتلاك أغلبها لهذا المورد الطبيعي.

و تليها **الدول الآسيوية** لتحتل المرتبة الثانية بمبلغ 513.233 مليون دينار جزائري و التي تمثل نسبة 30,30 % من إجمالي قيم الاستثمارات، و هذا يعود أساسا إلى الاستثمارات الصينية في الجزائر وخاصة في مجال المحروقات كشركة BGP و شركة SINOPEC، إضافة إلى الاستثمارات اليابانية في مجال انجاز الطريق السيار شرق غرب، من خلال تأسيس شركة COJAAL، وقيام الجزائر بالتنازل عن 70% من رأس مال الشركة العمومية للحديد و الصلب Sider إلى المجموعة الهندية ISPAT.

أما **الدول الأوروبية** فقد احتلت المرتبة الثالثة بمشاريع تبلغ قيمتها 305.008 مليون دينار جزائري و التي تمثل نسبة 18 % من مجموع الأحجام المستقطبة، في حين احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع والتي تتمثل بنسبة معتبرة في صورة مشاريع متوسطة الحجم، و من بين المجالات التي تستثمر فيها الدول الأوروبية نجد مجال المحروقات كالشركة الاسبانية CEPSA، Agip و REPSOL ، والشركة الفرنسية TOTAL و Gaz de France ، و الشركة البريطانية British Petroleum و Petrofac، إضافة إلى الشركة الألمانية التي تنشط في مجال الغاز الصناعي MESSER، و إلى جانب قطاع

المحروقات فإن الدول الأوروبية تستثمر كذلك في مجال الصناعات الغذائية كالشركتين الفرنسيتين Orangina و Danone ، إضافة إلى قطاع الصناعة الميكانيكية كالشركة الفرنسية Mechelin، وصناعة المواد الاستهلاكية كالمؤسسة الصناعية الألمانية للمنتجات الاستهلاكية Henkel و التي دخلت بنسبة عالية في رأسمال المؤسسة الوطنية للتطهير و منتجات الصيانة ENAD، بالإضافة إلى الاستثمارات في مجال البنوك والخدمات .

و فيما يخص **الدول الأمريكية** فقد احتلت المرتبة الرابعة بمشاريع يبلغ حجمها 59.559 مليون دينار جزائري، حيث أن النشاط الاستثماري الأمريكي يهتم خاصة بمجال المحروقات، و لكن هناك رغبة في تنويع النشاطات من خلال دخول قطاع الصيدلة و الكيمياء (PFIZER)، و لكن تبقى هذه التجربة ضئيلة بالمقارنة مع حجم الاستثمارات في مجال المحروقات، كشركة Bechtel.

الفقرة الثانية: دراسة الاستثمارات الأوروبية المباشرة الواردة إلى الجزائر:

سيتم التطرق في هذا الإطار إلى عدد استثمارات دول الاتحاد الأوروبي الواردة إلى الجزائر، قيمها وتوزيعها الجغرافي.

أ- من حيث العدد و الأحجام:

الجدول رقم 05: توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب السنوات وأصل التدفق(الجهة) من 2002 إلى 2009:

RÉPARTITION DES PROJETS D'INVESTISSEMENT DECLARES ÉTRANGERS PAR REGION

ANNÉES :2002 / 2003 / 2004/2005/ 2006/2007/2008/2009

Montant: Millions de DA

REGION	2002		2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		Total	
	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT
EUROPE	42	26 881	45	20 201	40	7 929	40	16 580	50	93 322	61	72 954	44	61 390	2	2 741	**324**	**301 997**
Dont UE	**38**	**25 409**	**37**	**14 697**	**35**	**7 301**	**29**	**13 768**	**48**	**92 847**	**48**	**60 652**	**36**	**55 431**	**1**	**1 013**	**272**	**271 118**
ASIE	4	42	5	14 983	7	2 472	2	144	6	921	8	36 854	15	425 811	1	32 462	**48**	**513 689**
AMERIQUES	1	241	1	86	4	17 090	2	232	3	8 307	3	1 299	2	236	0	0	**16**	**27 490**
PAYS ARABES	39	13 472	28	4 910	53	127 089	37	95 836	34	146 706	60	34 039	38	405 098	1	8 595	**290**	**835 745**
AFRIQUE	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	4 510	0	0	**1**	**4 510**
AUSTRALIE	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2 954	0	0	0	0	0	0	**1**	**2 954**
MULTINATIONALITÉ *	0	0	0	0	1	11	3	125	6	1 314	2	604	2	547	0	0	**14**	**2 600**
TOTAL	**86**	**40 636**	**79**	**40 179**	**105**	**154 590**	**84**	**112 917**	**100**	**253 524**	**134**	**145 750**	**102**	**897 591**	**4**	**43 798**	**694**	**1 688 985**

(*) Il s'agit de projets impliquant plusieurs partenaires étrangers (plusieurs regions)

*Source : Agence Nationale de Développement de l'Investissement, 2010.

شكل بياني رقم 02:

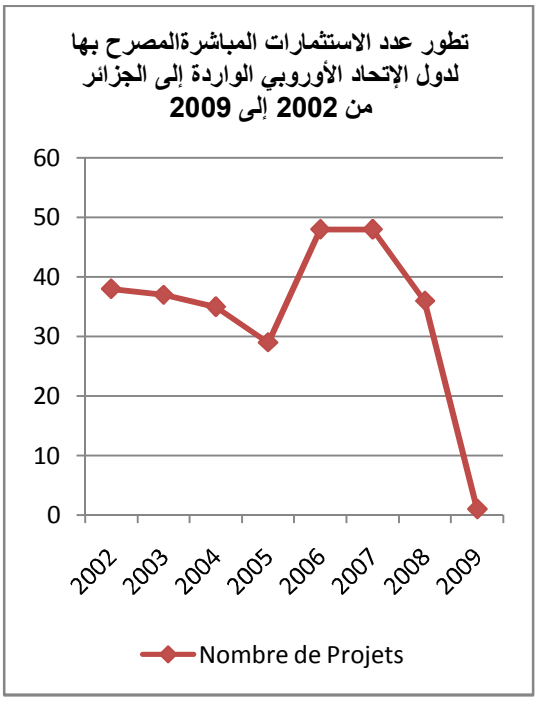

شكل بياني رقم 03:

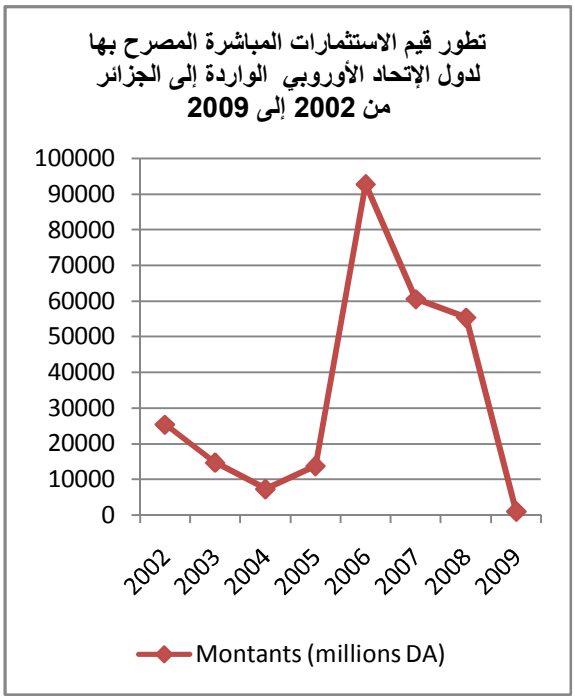

يوضح الجدول و التمثيل البياني المبيّنين أعلاه تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من سنة 2002 إلى غاية 2009، و ما يمكن ملاحظته على استثمارات دول الإتحاد الأوروبي المؤسسة في الجزائر أنها كانت في تناقص منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2005 سواء من حيث عدد المشاريع أو من حيث أحجامها بالرغم من إقرار جملة من التحفيزات والضمانات التي نص عليها الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل و المتمم، و المتعلق بتطوير الاستثمار، وقد يرجع هذا العزوف من قبل المستثمرين إلى أسباب أمنية، نظرا لخروج الجزائر لتوّها من العشرية السوداء التي كانت تعيشها خلال سنوات التسعينيات، غير أن هذه الاستثمارات عرفت توجّها ايجابيا خلال السنوات الموالية لدخول اتفاق الشراكة بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ مقارنة بالسنوات الماضية، وخاصة خلال سنتي 2006 و 2007، وذلك باستقطاب 48 مشروعا بقيمة 92.847 مليون دينار جزائري و 60.652 مليون دج على التوالي، وذلك نظرا لتحقيق الجزائر تحسّنا ملحوظا في وضعيتها الاقتصادية والأمنية، خاصة فيما يخص التوازنات الكلية و عملها على تحقيق مستوى معين من الاستقرار السياسي و الأمن، إضافة إلى إقرار السلطات الجزائرية مجموعة من التحفيزات الجبائية والمزايا المنصوص عنها بموجب الأمر رقم 06-08 المتعلق بتطوير الاستثمار المذكور سابقا، إضافة إلى تلك المنصوص عليها في الأمر 01- 03 المعدل و المتمم، مما ساهم في وفود العديد من المستثمرين، و يمكن كذلك تفسير ارتفاع قيمة هذه الاستثمارات إلى إبرام الجزائر عدة اتفاقيات وعقود شراكة في مجالات الطاقة و المناجم و الأشغال العمومية مع عدة شركات إسبانية، إيطالية، بريطانية و ألمانية، ولكنها سرعان ما آلت إلى الانخفاض ابتداء من سنة 2008 بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية و التي

كان لها تأثير على اقتصاديات الدول الأوروبية، نظرا لنقص السيولة و عزم العديد من الشركات على تخفيض إنتاجها و تقليص نفقات استثماراتها[1]، مما يترتب عنه تناقص رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار، لتصل سنة 2009 إلى استقطاب مشروع واحد فقط بقيمة 1013 مليون دج، وخاصة بعد إصدار السلطات الجزائرية للأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي جاء في مادته 58 بقاعدة 49/51 ، وهو يعتبر من بين أهم الأسباب المؤدية إلى عزوف الدول الأوروبية على الاستثمار في الجزائر، فالعديد من المستثمرين يهتمون بالمشاريع المملوكة لهم بالكامل كونها تحقق لهم الأرباح المرتفعة إلى جانب التحكم في هذه المشاريع، حيث يكون الإشراف و الإدارة و سلطة اتخاذ القرار في يد الطرف الأجنبي، غير أن هذا التعديل في القانون يوزع سلطة الإدارة بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، إضافة إلى قيام نفس المادة من هذا الأمر (المادة 58 منه) بإلزام المستثمرين الأجانب على اللجوء إلى التمويل المحلي لكل متطلبات إنجاز المشاريع الاستثمارية، مما يعني التعامل مع مؤسسات النظام المصرفي الجزائري (البنوك التجارية) والتي تتسم بالبيروقراطية في تعاملاتها مع المتعاملين الاقتصاديين، ما قد يساهم في تعطيل انجاز العمليات الاستثمارية في أوقاتها المحددة، زيادة على إلزام المستثمرين بإعادة استثمار حصة الأرباح الموافقة للإعفاءات أو التخفيضات في مجال كل الضرائب و الرسوم و الحقوق الجمركية و غيرها من الامتيازات الممنوحة في إطار دعم الاستثمار، و يترتب عن عدم احترام هذه الأحكام إعادة استرداد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية نسبتها 30 **%** ، و هذا بموجب المادة 57 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، و بالتالي فهذه القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب لا تشجع على استقطاب الاستثمارات وقد تعمل على التقليل من تدفقاتها خلال السنوات القادمة.

كما أن وضعية الجزائر في عدم استقطاب الحجم المرغوب فيه من الاستثمارات الأوروبية المباشرة في ظل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، قد يعود إلى تخوف الدول الأوروبية من عدم قدرة الجزائر، على إثر خروجها من العشرية السوداء، على تحقيق الاستقرار السياسي و الأمني المرغوب فيه من قبل هذه الدول، و التي قد ترى بأن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير محفز بالقدر المرغوب فيه ويتطلب المزيد من التهيئة و التحسين، إضافة إلى وجود عوامل تنظيمية و إجرائية تعرقل تسهيل العمليات الاستثمارية في الجزائر، بالرغم من سعي هذه الأخيرة إلى تخفيفها و العمل على الحد من آثارها السلبية، من خلال وضع أطر تشريعية ومؤسساتية كفيلة بذلك.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر من خلال التوقيع على اتفاق الشراكة ، كانت تريد تطوير تعاون شامل يغطي كافة المحاور السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والاجتماعية والبشرية، لكن الملاحظ هو أن

[1] Kamel Djebari, " Les effets de la crise financière sur le flux des investissements étrangers directs (IED) vers les pays en développement," *La Revue des Sciences Commerciales*, n°.9 (Juillet 2009), pp.143-153.

المحور التجاري يحظى بعناية خاصة مقارنة بالمحاور الأخرى، حيث أن دول الاتحاد الأوروبي تصب الأهمية القصوى لتنفيذ الشق المتعلق بالتجارة الخارجية في اتفاقية الشراكة المبرمة مقارنة بتلك المعطاة للجانب الاستثماري، إذ أن الجزائر تعتبر تدفق الإستثمارات الأوروبية دون طموحاتها، لاسيما تلك الموجهة لترقية تنويع اقتصادها وصادراتها، وكان من المفروض أن يعطي اتفاق الشراكة دفعا لتطوير الإستثمارات المباشرة الأوروبية في الجزائر، لكنه لم يؤد الدور المنشود رغم مرور خمس أو ست سنوات على دخوله حيز التطبيق. وفي هذا الإطار أبرز وزير الخارجية الجزائري السيد مراد مدلسي في ذات السياق أن استثمارات الإتحاد الأوروبي لا تمثل سوى ثلث من مجمل الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحصل عليها الجزائر، فهو يرى أنه من صالح الطرفين و خاصة الجزائر أن يكون التبادل و التنقل الحر للسلع مرفوقا بديناميكية استثمار أكبر[1].

ب- من حيث أصل التدفق:

ستتم دراسة التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأوروبية المباشرة على إثر تنفيذ اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي من خلال البيانات الموضحة في الجدول و التمثيل البياني أدناه:

الجدول رقم 06: تطور الاستثمارات الأوروبية الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب السنوات وحسب أصل التدفق (الدولة) من 2002 إلى 2009:

قيمة المشاريع مقدرة بـ: مليون دج

السنوات	2002		2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		المجموع	
الدولة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	Σ العدد	Σ القيم
ألمانيا	01	04	01	7200	01	110	00	00	02	485	00	00	00	00	00	00	05	7799
انجلترا	02	477	03	164	00	00	01	42	02	145	03	604	01	3201	00	00	12	4633
النمسا	00	00	00	00	00	00	00	00	01	447	00	00	00	00	00	00	01	447
بلجيكا	03	670	01	97	00	00	03	2026	01	296	01	31	01	72	00	00	10	3192
قبرص	00	00	00	00	00	00	01	481	01	147	00	00	00	00	00	00	02	628
إسبانيا	02	803	05	2353	03	1375	04	8372	05	58260	10	46964	05	39084	00	00	34	157211
فرنسا	15	7131	20	2011	25	3860	16	1961	30	22114	29	7457	22	11985	01	1013	158	57532
هولندا	02	13260	00	00	00	00	00	00	00	00	01	603	00	00	00	00	03	13863
ايرلندا	00	00	00	00	00	00	01	07	00	00	00	00	00	00	00	00	01	07
إيطاليا	12	1973	07	2872	05	1837	00	00	02	355	02	3998	05	730	00	00	33	11765
لكسمبورغ	01	1091	00	00	00	00	02	462	02	10096	00	00	01	354	00	00	06	12003
البرتغال	00	00	00	00	01	119	01	417	01	255	02	995	01	05	00	00	06	1791
المجموع الفرعي	38	25409	37	14697	35	7301	29	13768	47	92600	48	60652	36	55431	01	1013	271	270871
شراكة عدة دول من الاتحاد الأوروبي	00	00	00	00	00	00	00	00	01	247	00	00	00	00	00	00	01	247
Σ (المجموع)	38	25409	37	14697	35	7301	29	13768	48	92847	48	60652	36	55431	01	1013	272	271118

***المصدر**: بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2010.

1 م م، " جزايرس انتقدت فشل اتفاق الشراكة في رفع حجم الاستثمارات الأوروبية،" مرجع سابق.

شكل بياني رقم 04: تطور عدد استثمارات دول الاتحاد الأوروبي الواردة إلى الجزائر، المصرح بها حسب أصل التدفق من 2002 إلى 2009:

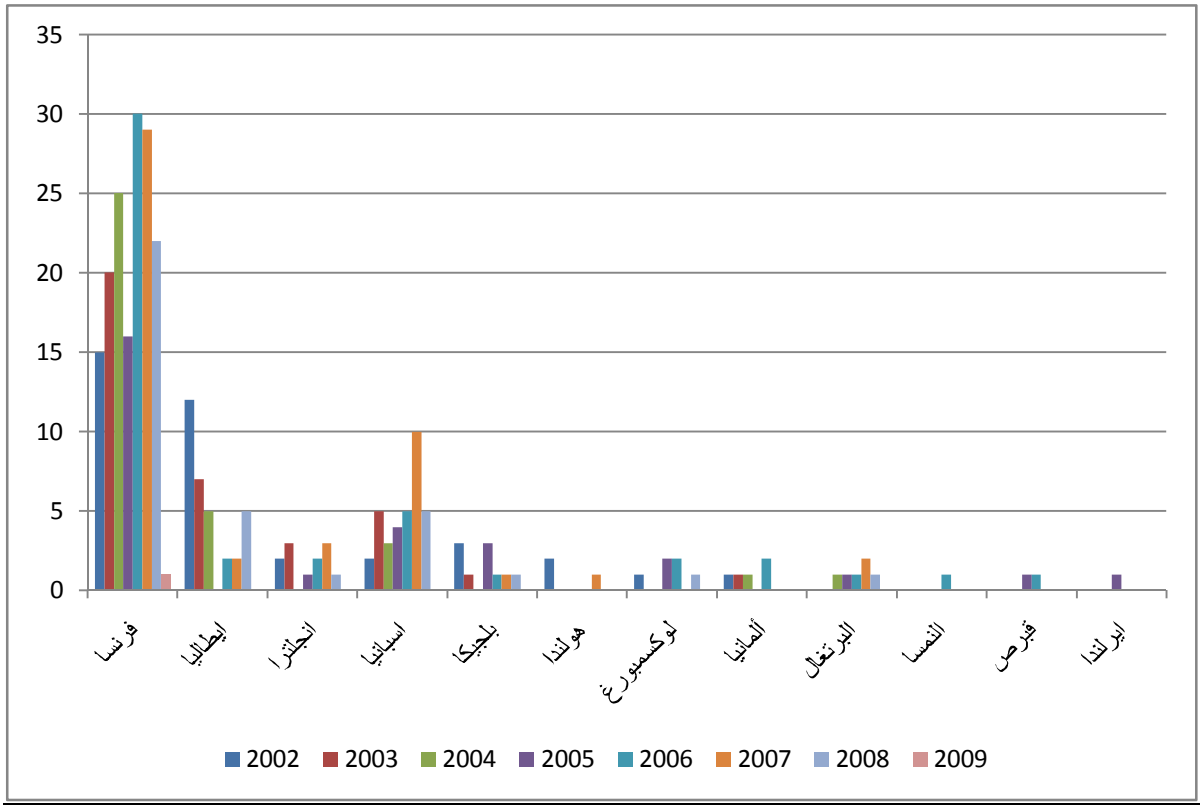

شكل بياني رقم 05: تطور قيم استثمارات دول الاتحاد الأوروبي الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب أصل التدفق من 2002 إلى 2009:

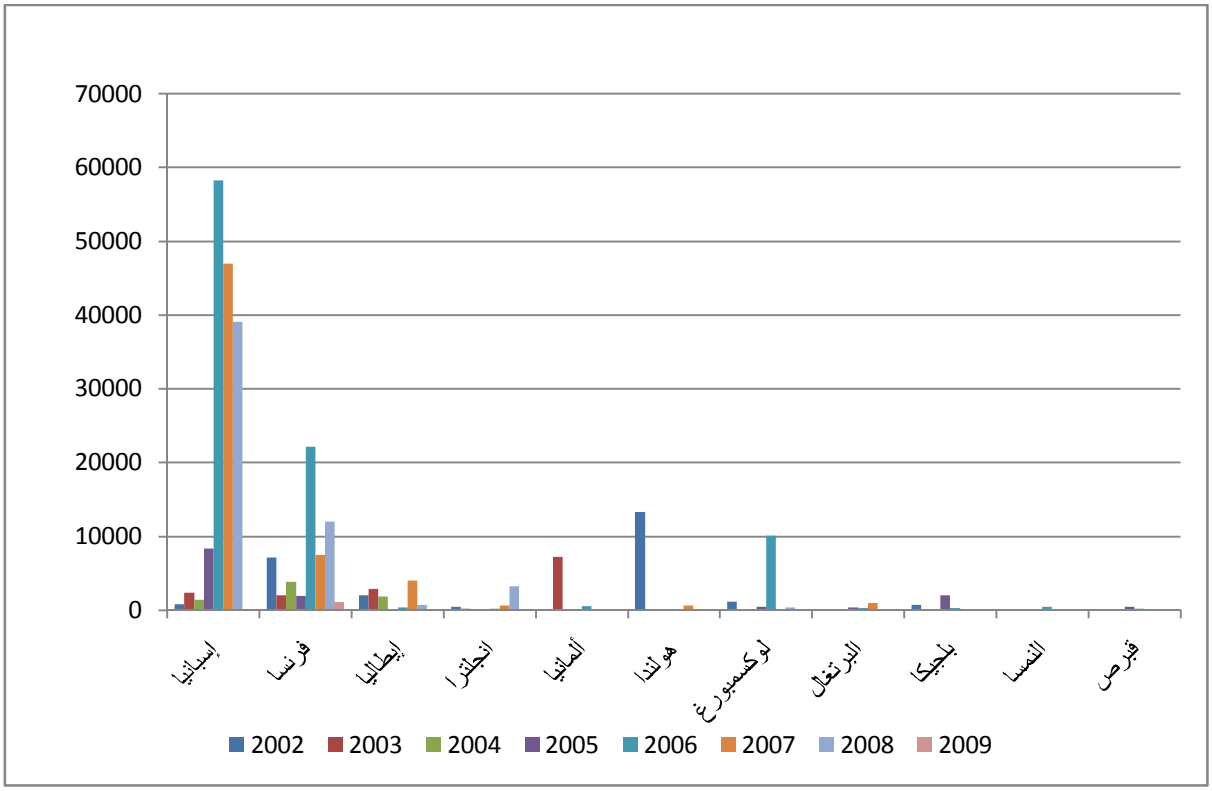

تكشف بيانات الاستثمارات الأوروبية الواردة إلى الجزائر حسب أصل التدفق خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2009 عن تنوع و تعدد مصادر المشروعات الاستثمارية الأوروبية المستقطبة من قبل الجزائر، حيث تشارك دول أوروبية عديدة في توجيه استثمارات مؤسساتها نحو الجزائر، فضمن استثمارات دول الاتحاد الأوروبي نجد بأن 12 دولة من أصل 27 دولة عضو في الاتحاد توجه استثماراتها نحو الجزائر، و تأتي فرنسا على رأس القائمة من حيث عدد المشروعات و ذلك بمعدل 158 مشروع خلال هذه الفترة ، و التي تمثل نسبة 58,08 % من إجمالي عدد المشاريع الأوروبية المستقطبة والتي بلغت 272 مشروع، و نسبة 22,76 % من إجمالي عدد المشاريع المستقطبة من مختلف دول العالم و التي وصلت إلى 694 مشروعا خلال نفس الفترة، وتمثل قيمة المشاريع الفرنسية التي بلغت 57.532 مليون دج نسبة 21,22 % من إجمالي قيمة الاستثمارات الأوروبية و نسبة 3,40 % من حجم الاستثمارات الإجمالية التي استقطبتها الجزائر خلال هذه الفترة، في حين تحتل اسبانيا الصدارة من حيث قيمة هذه المشروعات بمبلغ 157.211 مليون دج، وهو ما يمثل نسبة 57,98 % من القيمة الإجمالية للاستثمارات الأوروبية ، و نسبة 9,30 % من حجم الاستثمارات الإجمالية، في حين أن عدد الاستثمارات الاسبانية لا يتجاوز 34 مشروعا و هو ما يمثل نسبة 12,5 %من عدد المشاريع الأوروبية المستقطبة من طرف الجزائر، و يعود سبب احتلال اسبانيا الصدارة إلى كون الاستثمارات الإسبانية مرتكزة أساسا في القطاع الإستراتيجي للجزائر والمتمثل في قطاع المحروقات و خاصة الغاز والذي يستلزم مبالغ طائلة للاستثمار فيه و يدرّ أرباحا معتبرة، حيث أن حجم الاستثمارات الإسبانية الواردة إلى الجزائر عرف أوج ارتفاعه بعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ خلال سنة 2006، و يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول وقيام المؤسسة الوطنية سوناطراك بإبرام عقود مشاريع في مجال الطاقة مع الشركات الاسبانية، كإنشاء شركة El Andalous LNG SPA في 03/14/ 2006 بين سوناطراك بنسبة 20 % و المجمع الإسباني Repsol YPF- Gas Naturel بنسبة 80 % [1]، و التي تستثمر ثلاث (03) ملايير دولار أمريكي بهدف تمييع الغاز الطبيعي المتواجد في منطقة حاسي الطويل Gassi Touil و Rhourde Nouss، إضافة إلى عقد شراكة بين شركة (NEAL) New Energy Algerie (فرع لشركة سوناطراك) و التي تملك نسبة 34 % من رأس مال المشروع (و تتقاسم هذه النسبة مع مجموعة من البنوك) و الشركة الاسبانية Abener التي تمتلك نسبة 66 % منه، لتأسيس مركز مختلط لتوليد الطاقة الكهربائية (الغاز الطبيعي و الطاقة الشمسية) (Centrale Electrique Hybride)، و التي تسمح بإنتاج 150 MW [2]، زيادة على شركة Isofoton التي تستثمر 48 مليون دولار أمريكي لإنتاج الطاقة

[1] Sonatrach, "Projet intégré Gassi Touil : Création d'une société de liquéfaction « El Andalous LNG SPA» ," *Market News : Le Bulletin d'Information de l'Activité Commercialisation*, n°.27 (Juin 2006), p.01.

[2] Sonatrach, "Centrale Electrique Hybride de Hassi R'mel « L'Espagnole ABENER décroche le projet»," *Market News : Le Bulletin d'Information de l'Activité Commercialisation*, n°.27 (Juin 2006), p.03.

الشمسية على مدى خمس (05) سنوات ، كما نجد أن شركات Cepsa و Iberdrola و Endesa تستثمر في مشروع أنبوب الغاز العابر للبحر المتوسط Medgaz Gazoduc بين الجزائر و إسبانيا، حيث أن شركة Endesa والتي تملك نسبة 12 % من هذا المشروع قامت باستثمار 900 مليون أورو فيه سنة 2006[1].

كما نجد بأن الشركات الاسبانية تستثمر كذلك في مجال الأشغال العمومية التي تتطلب كثافة رأس المال و خاصة في مجال وضع القنوات و توزيع المياه كشركة Myah Tipaza (بقيمة 12.710 مليون دج وخلق 140 منصب عمل، حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI)، Tenes Lilmiyah (بقيمة 15.276 مليون دج و خلق 855 منصب عمل، حسب إحصائيات ANDI)، PPA Algérie (قيمته 115 مليون دج و خلق 30 منصب شغل حسب إحصائيات ANDI) و Shariket Djinet Ras Miyeh (SMD) (بقيمة 9789 مليون دج وخلق 116 منصب عمل حسب إحصائيات ANDI).

بينما المشاريع الاستثمارية الفرنسية فهي في أغلبها مشاريع متوسطة الحجم غير مرتبطة برؤوس أموال ضخمة، حيث أن الجزائر تعتبر الهدف الأوّلي و السوق المفضلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية (PME) باعتبار أن الجزائر تخصص مبالغ مالية ومجهودات معتبرة للاستثمار في هياكلها القاعدية و البنى التحتية اللازمة لتشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى تطور و نمو مستوى الاستهلاك في السوق الجزائرية[2]، حيث أن فرنسا تعتبر المتعامل التاريخي للجزائر في عدة ميادين بما فيها ميدان التجارة الخارجية، و الملاحظ كذلك بأن سنة 2006 سجلت استقطاب أكبر الاستثمارات الفرنسية من حيث القيمة، و هذا راجع لإنشاء شركة SPA SIEHA لتسيير و استغلال الفنادق بمبلغ 10.346 مليون دج، والتي ساهمت في خلق 2144 منصب عمل (حسب إحصائيات ANDI)، كما أن المؤسسات الفرنسية تستثمر في العديد من المجالات كقطاع البنوك و الخدمات المصرفية، خاصة بعد تحريره و فتح المجال أمام المستثمرين الخواص، مكاتب الدراسات والاستشارات التقنية و خدمات الإعلام الآلي والاتصالات و وكالات الإشهار، الصناعة، السياحة، البناء و الأشغال العمومية، النقل و الخدمات.

أما فيما يخص دول الإتحاد الأوروبي الأخرى فإن استثماراتها بعد سنة 2005 جد محدودة سواء من حيث القيمة أو العدد و ذلك نظرا لتفضيل توجيه استثماراتها إلى دول أخرى ذات مناخ استثماري أكثر تهيئة وجاذبية كتركيا و إسرائيل[3].

---

[1] Kheladi Mokhtar, " L'Union Pour la Méditerranée vue d'Algérie : Mythe et limites," http://www.gate.cnrs.fr/unecaomc08/Communications%20PDF/Texte%20KHELADI%20Mokhtar.pdf ***(15/12/2011)***, pp.14,15.

[2] François Pargny, "ALGERIE : Pourquoi les PME françaises continuent à y croire, " *Le moniteur du commerce international*, n°1843(28 mai 2009), pp.39-41.

[3] Kheladi Mokhtar, *op.cit*., p.10.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن حجم الاستثمارات الأوروبية الواردة إلى الجزائر تبقى جد ضئيلة مقارنة بالحجم الإجمالي للاستثمارات التي تقوم بها دول الإتحاد الأوروبي و التي بلغت 619 مليار أورو سنة 2006، حيث أن 436 مليار أورو و هو ما يعادل نسبة 70,4 % منها يعبر عن الاستثمارات البينية لدول الإتحاد، و 183 مليار أورو المتبقية يتم توجيه الأغلبية الساحقة منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب شرق آسيا، في حين أن نصيب الفضاء المتوسطي و القارة الإفريقية من الاستثمارات الأوروبية جد محتشم[1]، إذ أن الجزائر استقطبت 92.847 مليون دج خلال هذه السنة، و هي تعتبر أكبر حجم مستقطب من طرفها خلال السنوات التي تلت دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، و هي تعادل حوالي ما قيمته 900 مليون أورو، أي ما يمثل نسبة 1,45 % فقط من إجمالي استثمارات دول الإتحاد الموجّهة إلى الخارج.

و منه فعلى الجزائر بذل الكثير من الجهود من أجل تحسين و تهيئة مناخها الاستثماري ليصبح أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، كما يجدر بها العمل على مراجعة بنود اتفاقية الشراكة المبرمة مع دول الإتحاد الأوروبي بهدف تفعيل الجانب المتعلق بالاستثمارات و حركة رؤوس الأموال وعدم التركيز فقط على الجانب التجاري منها.

المطلب الثاني:من حيث القطاعات:

ستتم دراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية المستقطبة إلى الجزائر حسب قطاعات نشاطها في نقطة أولى، ثم يتم التطرق لقطاعات استثمارات دول الإتحاد الأوروبي.

الفقرة الأولى: فيما يخص إجمالي الاستثمارات الأجنبية المستقطبة:

من خلال الإحصائيات المبينة في الجداول أدناه نجد بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية سنة 2010 تتوزّع على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث أنها تتركز أساسا في قطاع الصناعة بنسبة 54,63 % من مجموع الأحجام، بقيمة 925.295 مليون دج، وسجل هذا القطاع عددا من المشاريع بلغ 281 مشروع، والذي يمثل نسبة 53,22 % من مجموع المشاريع المستقطبة، حيث أن هذا القطاع يضم نشاط المحروقات، و هو الشيء الذي يفسر ارتفاع هذه النسبة ، وهو يعتبر أهم مجال من مجالات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، و هو القطاع الأكثر مردودية و فائدة و تهيئة لجلب الاستثمارات الأجنبية مقارنة بغيره من القطاعات ، خاصة في مجالات البحث والتنقيب والاستغلال، كما أن القطاع الصناعي يضم أيضا مجالات حيوية و مهمة و مربحة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية، الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية، يليه قطاع الخدمات بنسبة 29,86% من مجموع الأحجام المستثمرة، بقيمة 505.789 مليون دج، بعدد مشاريع يبلغ 111

[1] Kheladi Mokhtar, *op.cit.*, p.10.

مشروع، و قد عرف هذا القطاع هذا التوجه الإيجابي نظرا لفتح السوق الجزائرية أمام الاستثمارات الأجنبية في مجال القطاع البنكي والخدمات المالية ، ويليه قطاع السياحة بنسبة 6% و هو يعتبر قطاعا غير مستغل رغم الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، ثم قطاع الاتصالات بنسبة 5,23% خاصة بعد منح الجزائر لرخص الهاتف النقال للمستثمرين الأجانب، أما قطاع الأشغال العمومية فقد سجل نسبة 2,72% من مجموع الأحجام المستثمرة و هي نسبة ضئيلة مقارنة بتوجه الدولة إلى إشراك المستثمرين الأجانب في بناء الهياكل القاعدية و البنى التحتية للدولة الجزائرية ، غير أن قطاعات الزراعة، الصحة والنقل لم تحظ باهتمام المستثمرين الأجانب و بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمارات رغم أهميتها والفرص الكبيرة المتاحة ، خاصة الزراعة الصحراوية التي تعتبر من أكثر المجالات حاجة إلى ترقيتها وجعلها محل اهتمام المستثمرين الأجانب.

الجدول رقم 07: توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب قطاعات النشاط من 2002 إلى 2010:

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%
الزراعة	09	% 1,70	6.854	% 0,40
البناء و الأشغال العمومية	86	% 16,29	46.107	% 2,72
الصناعة	281	% 53,22	925.295	%54,63
الصحة	03	% 0,57	8.589	% 0,51
النقل	24	% 4,55	10.319	% 0,61
السياحة	13	% 2,46	102.295	% 6,04
الخدمات	111	% 21,02	505.789	% 29,86
الاتصالات	01	% 0,19	88.500	% 5,23
المجموع	**528**	**% 100**	**1.693.748**	**% 100**

* المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، 2011.

الجدول رقم 08: تطور الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط من 2002 إلى 2009 :

RÉPARTITION DES PROJETS D'INVESTISSEMENT ÉTRANGERS DECLARES PAR SECTEUR D'ACTIVITÉ REGROUPE

ANNÉES :2002 / 2003 / 2004/2005/ 2006/2007 / 2008/2009

Montant: Millions de DA

DESIGNATION	Nombre de projets									Montant								
SECTEUR	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	TOTAL	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	TOTAL
AGRICULTURE	2	1	0	4	1	1	1	0	**10**	691	321	0	938	33	35	4	0	**2 021**
BTPH	11	7	16	12	15	20	18	0	**99**	9 115	3 911	2 497	3 364	3 280	21 274	428 722	0	**472 163**
INDUSTRIE	52	51	66	54	48	62	51	3	**387**	26 991	33 145	43 391	32 617	170 808	96 138	451 237	35 203	**889 530**
SANTE	1	0	2	0	1	0	0	0	**4**	16	0	870	0	5 096	0	0	0	**5 982**
TRANSPORT	3	2	3	4	6	11	4	0	**33**	229	160	180	1 056	6 186	3 182	1 539	0	**12 531**
TOURISME	1	3	0	0	4	5	2	0	**15**	18	129	0	0	25 307	637	125	0	**26 216**
SERVICES	16	15	16	9	25	35	26	1	**143**	3 571	2 515	19 142	867	42 815	24 483	15 965	8 595	**117 953**
TELECOMM	0	0	2	1	0	0	0	0	**3**	0	0	88 511	74 076	0	0	0	0	**162 586**
TOTAL	**86**	**79**	**105**	**84**	**100**	**134**	**102**	**4**	**694**	**40 636**	**40 179**	**154 590**	**112 917**	**253 524**	**145 750**	**897 591**	**43 798**	**1 688 985**

*Source : Agence Nationale de Développement de l'Investissement, 2010.

الفقرة الثانية : القطاعات المستثمر فيها من طرف شركات دول الإتحاد الأوروبي:

إن استثمارات دول الاتحاد الأوروبي المباشرة في الجزائر تبدو موزعة على عدة قطاعات، و هذا يعتبر الهدف الأساسي من وراء إدراج الشق المتعلق بالاستثمار في اتفاقية الشراكة بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي، حيث أنه في ندوة صحفية توجت أشغال الاجتماع الخامس لمجلس الشراكة، الذي يقيّم كل سنة مدى تنفيذ اتفاق الشراكة، أكّد وزير الشؤون الخارجية الجزائري، السيد مراد مدلسي بأن الوفد الجزائري قد ركز أساسا على مسألة الاستثمارات، وأشار إلى أن الاستثمارات اللازم ترقيتها في الجزائر تهدف أساسا إلى مضاعفة قدرات الإنتاج الوطني، وجعل حصّة من هذا الإنتاج قابلة للتصدير خارج المحروقات[1]، و في هذا الصدد نجد أن الاستثمارات الأوروبية تتوزع كالتالي:

[1] ع. يونسي، "تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي،"
http://www.djazairess.com/ elmassa/34686 (15 جويلية 2010) .

الجدول رقم 09: عدد مشاريع دول الإتحاد الأوروبي الواردة إلى الجزائر، المصرح بها حسب القطاعات من 2006 إلى 2009:

السنة / القطاع	2006	2007	2008	2009	المجموع
الزراعة	01	01	01	00	03
البناء والأشغال العمومية	05	05	05	00	15
الصناعة	25	22	16	01	64
النقل	03	01	02	00	06
السياحة	04	03	01	00	08
الخدمات	10	16	11	00	37
المجموع	48	48	36	01	133

* **المصدر:** بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و ANIMA invest in Med، 2009.

شكل بياني رقم 06: تطور عدد المشاريع الأوروبية المستقطبة إلى الجزائر المصرح بها حسب القطاعات من 2006 إلى 2009.

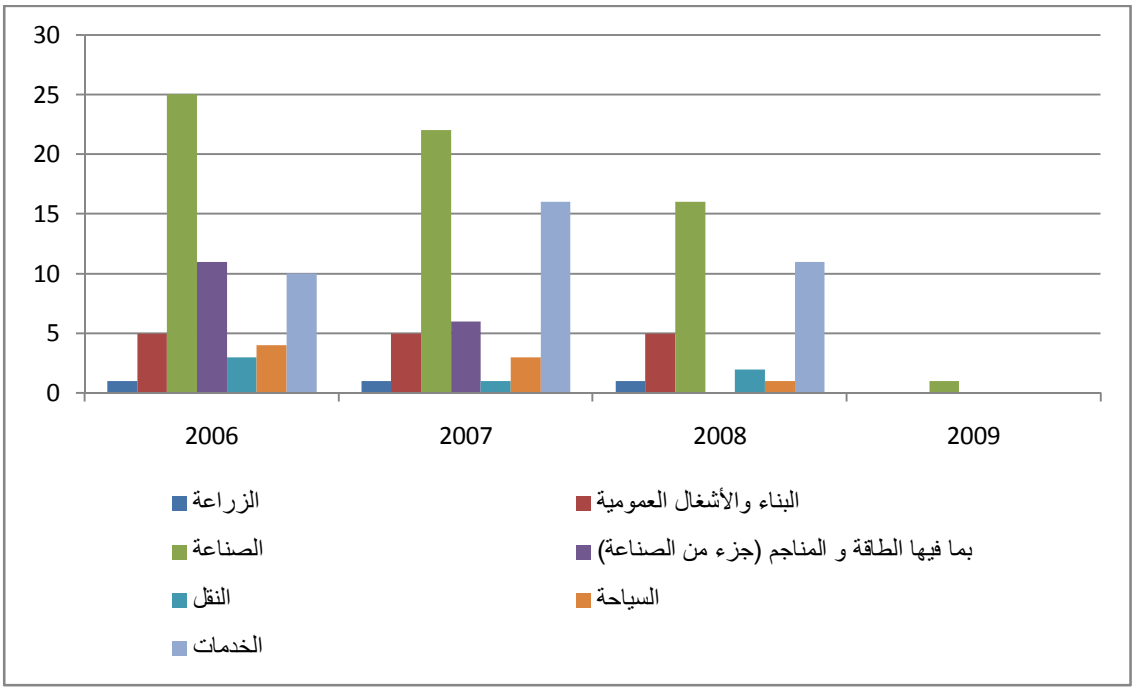

و أهم المشاريع المستقطبة من طرف الجزائر من سنة 2006 إلى 2009 حسب القطاعات والواردة من دول الاتحاد الأوروبي مبيّنة في الجدول أدناه، و المتمثلة فيما يلي:

بلجيكا	الأراضي المنخفضة	لوكسمبورغ	المملكة المتحدة	إيطاليا	ألمانيا	إسبانيا	فرنسا	الدولة / القطاع	
							Clextral, Danone, Lesaffre.	الصناعة الغذائية	الصناعة
PHC Kali Tuning, Can Hygiène		Terres cuites du centre		Cicchi Gianluca, Eter Algérie, Tekna Chem Algérie			Affinor, Eco Recyclage, Clement Design, Colpa ,Sobarac , ADH Altoplus	صناعات بيتروكيميائية وصناعات مختلفة	
					Bitzer		Renault, ABC Minet, FACT, BTK, ISEAA	الصناعة الكهرو ميكانيكية	
						Iberal	Mérieux, CFM Pharma	الصناعة الصيدلية	
				Lotto, Saitec	Hugo Boss		Thuasne, Planal	الصناعة النسيجية	
				Buzzi Unicem	Knauf		Lafarge, Saint Gobain, Emeraude Processing,	المناجم	
	Dutch shell		British Gas, Gulf Keystone, Wood Group		Linde	Cepsa, Endesa, Repsol, Mango, Abener, Gaz Natural, Iberdrola, Isofoton	Gaz de France, Afralco	الطاقة	

		Investment Building.		Orano Project, Pizza Rotti Algérie, Artigian Service Algérie		Myah Tipaza, Shariket Miyeh Ras Djinet, Tenes Lilmiyah , PPA Algérie	Bouygues, Epur, Veolia , Dietswell, Canapose , Marais Algerie, Grands travaux publics Canalgerie.	**البناء والأشغال العمومية**	
			Control Risks, HSBC.				BNP Paribas, Cardif, GAM, Fransabank, Calyon, Cetelem, Gras Savoye, Natexis, Société Générale	**القطاع المصرفي والمالي**	**الخدمات**
							Bricorama, Carrefour	**التوزيع**	
			Société des centres commerciaux d'Algérie				Europcar, CAL, Algiers Business Centers, Sarl Promotion Immobilière Bouis De Boulogne	**الإيجار**	
			Regus		Siemens, Wincor Nixdorf		Neuf Cegetel, Alcatel, Systra, Merlin Ingénierie, Ecole de formation pratique aux métiers, Deutsche Securities Algeria, JCDECAUX Airport Alger, Saria Algérie, OSPREC, Azur	**الإعلام والاتصالات، الصيانة و التنظيف و مكاتب الدراسة و الاستشارات**	

							Business Support, Jet Multimédia Algérie, Pro Clean, SCE , SERITELEC, CERISAAS ,GUIZ, DIVONA	**التقنية والهندسة و الإعلام الآلي**	
							Accor, CIS, Quick, BT et Partners, Sieha, Ouest Développement, RSA, EIS	**السياحة و الإطعام**	
		Stockedis		Fagioli			KL Express , Tout Clean , Veolia Transport Pilote	**النقل**	

المصدر: بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و ANIMA Invest in Med، 2006، 2007، 2008 و 2009.

الجدول رقم 10 : أهم المشاريع المستقطبة من طرف الجزائر و الواردة من دول الإتحاد الأوروبي حسب قطاعات النشاط من 2006 إلى 2009 .

قطاع المحروقات، البيتروكيمياء، الطاقة و المناجم: يمثل قطاع المحروقات القطاع الاستراتيجي للمستثمرين الأجانب، حيث أن الجزائر تمتلك موارد بترولية و غازية مهمة، إذ أن المحروقات مثلت نسبة 45 % من الإنتاج الداخلي الخام، ونسبة 97 % من إيرادات العملة الصعبة في غضون سنة 2007[1]، فمن المنطقي أن تتوجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذا القطاع.

إذ أنه أمام التزايد المستمر للإستهلاك، عملت الجزائر على مضاعفة الشبكة الداخلية لتوزيع الغاز و ذلك بمحاولة استقطاب استثمارات بقيمة 12 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2010، كما أنه تم تحديد هدف تحقيق نسبة 06% من الطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء على أفق سنة 2015 [2]، إضافة إلى أن الطلب المتزايد للأسمدة على المستوى العالمي يحفز الجزائر على استغلال مواردها المعتبرة من الفوسفات المتواجدة على مستوى جبل العنق، و التي لم تستغل بالمستوى المرغوب فيه، وذلك بمعدل استغلال 1,5 مليون طن في السنة لاحتياطات تبلغ 2 مليار طن[3]، ونجد العديد من دول الاتحاد الأوروبي تستثمر في هذا القطاع بالشراكة مع المؤسسات الوطنية الناشطة في هذا المجال مثل Sonatrach, Sonelgaz, Naftal, AEC Ferphos، ومن بين المؤسسات الأوروبية المستثمرة نجد شركة دول الأراضي المنخفضة Dutch shell ، الشركة الإيطالية Buzzi Unicem، الشركة الفرنسية Gaz de France و Afralco ، المؤسسات الإسبانية Cepsa, Endesa, Repsol, Mango, Iberdrola Abener, Gaz Naturel و Isofoton ، الشركات البريطانية British Gas, Gulf Keystone, Wood Group و الشركة الألمانية Linde و Knauf.

حيث يلاحظ بأنه القطاع الوحيد الذي تم الاستثمار فيه من طرف أغلب دول الإتحاد التي وجهت استثماراتها إلى الجزائر، و ذلك نظرا لتوفر الجزائر على الموارد الطبيعية الضرورية لقيام هذه الاستثمارات، مما يزيد من فرص الاستثمارات فيها، زيادة على اهتمام السلطات الجزائرية بهذا القطاع وزيادة الإنفاق العمومي على الهياكل القاعدية اللازمة لتأسيس الاستثمارات فيه، كما أنه يعتبر من بين القطاعات المربحة و التي تحقق عوائد مضمونة للمستثمرين مما يجعله محل استثمار من قبل الأجانب.

قطاع الصيدلة و الخدمات الصحية: إن الصناعة الصيدلية في الجزائر لم تتمكن من إشباع الطلب المحلي، حيث أنه من بين 1400نوع من الأدوية لا تنتج الجزائر سوى 310 منها، و بالتالي فالسلطات الجزائرية تسعى إلى تحقيق الهدف المتمثل في تغطية ما يقارب 65 % من الاحتياجات من الأدوية[4] ، و تعتبر المؤسسة الوطنية صيدال كعمود هذه الصناعة، و التي تقوم بعقد اتفاقيات وعقود شراكة مع مؤسسات أجنبية لتطوير و إنتاج أدوية جديدة، و نجد في هذا الصدد عدد محدود من شركات تابعة لدول الاتحاد

[1] Anima : Invest in Med, *la carte des investissements en méditerranée*, 2008, p.29.
[2] *Loc.cit*.
[3] *Ibid*., p.30.
[4] *Ibid*., p.33.

الأوروبي تستثمر في هذا المجال بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، كالشركة الإسبانية Iberal Spa ، المؤسسة الفرنسية CFM Pharma إضافة إلى بعض مخابر البحث والتحليل كالمخبر الفرنسي Mérieux.

قطاع الصناعة المصنعة: نظرا لتزايد الطلب المحلي على مختلف السلع المصنعة، فإن السلطات الجزائرية تسعى إلى تطوير صناعاتها التي تقتصر في أغلبها حاليا على نشاطات تركيب الوحدات المستوردة، وذلك من خلال التجديد، تنويع المنتجات و إنشاء فروع للمؤسسات الصناعية، و في هذا السياق تظهر إرادة الجزائر على تأسيس فروع للشركات الأوروبية في إطار التعاون المندرج في اتفاقية الشراكة بين الجزائر و دول الإتحاد الأوروبي، حيث أن هذه الأخيرة تنص في مادتها 53 على أن التعاون الصناعي بين طرفي الاتفاقية يهدف إلى :

- دعم المبادرات الهادفة إلى ترقية الاستثمار المباشر و الشراكة الصناعية في الجزائر.
- تشجيع التعاون المباشر بين الأعوان الاقتصاديين لأطراف الاتفاقية.
- دعم جهود تحديث و عصرنة و إعادة هيكلة الصناعة، المبذولة من طرف القطاع العام و القطاع الخاص في الجزائر، إضافة إلى تشجيع تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تشجيع خلق مناخ ملائم و مناسب لتحفيز المبادرات الفردية الهادفة إلى تنويع المنتجات الموجهة للسوق المحلية و للتصدير.
- تثمين الموارد البشرية و القدرات الصناعية للجزائر، من خلال الاستغلال الجيد لسياسات التجديد، البحث و التطوير التكنولوجي.
- مرافقة عملية إعادة هيكلة القطاع الصناعي و برنامج تأهيل المؤسسات mise à niveau، من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر، بهدف تحسين تنافسية المنتجات.
- المساهمة في تطوير الصادرات الجزائرية من المنتجات المصنعة.

و نجد في هذا الصدد أن عدد المشاريع المستقطبة في هذا القطاع من 2006 إلى 2009 بلغ 64 مشروعا (بما فيها الاستثمارات في قطاع الطاقة و المناجم)، حيث أن العديد من الشركات الأوروبية تستثمر في عدة مجالات من القطاع الصناعي، كالصناعة الغذائية التي تنشط فيها الشركات الفرنسية Lesaffre ، Clextral و Danone التي أبرمت عقد شراكة مع مجموعة "بطوش" و التي تهدف إلى توسيع قدراتها الإنتاجية و تنويع منتجاتها مستقبلا، خاصة مع فتح فرع لإنتاج "البسكوت" "Biscuiterie" بمنطقة الرغاية سنة 2007[1] ،إضافة إلى قطاع الصناعة الميكانيكية و الكهربائية كالشركة الفرنسية ABC

[1] République Française, Ministère de l'économie des finances et de l'industrie, Guide répertoire par la mission économique d'Alger, document se rapportant aux implantations françaises en Algérie, Juillet 2006, p.05.

Minet, FACT, ISEAA و BTK (Behm-Titan-Kaiser) ، إضافة إلى الصناعات البيتروكيميائية والصناعة النسيجية وصناعات مختلفة أخرى.

و يرجع سبب الاستثمار في هذا القطاع لكون الجزائر سوقا واسعة تتميز بتزايد الطلب المحلي على مختلف السلع المصنعة سواء الميكانيكية، الكهربائية، الصيدلانية، الغذائية و غيرها من الصناعات، مما يضمن تسويق منتجات الشركات المستثمرة و تحقيق أرباح معتبرة، إضافة إلى توفر الجزائر على الموارد الطبيعية والمواد الأولية الضرورية لقيام الصناعات[1] مما يزيد من فرص الاستثمارات فيها، زيادة على اهتمام السلطات الجزائرية بترقية هذا القطاع وزيادة الإنفاق العمومي على الهياكل القاعدية اللازمة لتأسيس هذا النوع من الصناعات.

قطاع الزراعة و الصيد البحري: الجزائر تعرف تأخرا ملحوظا في مجال الاستثمارات في القطاع الزراعي، بالرغم من تخصيص ميزانية قدرها 350 مليار دج و هو ما يعادل قيمة 3,8 مليار أورو لهذا القطاع، و4,9 مليار دينار دج لفائدة قطاع الصيد البحري، أي ما يعادل 53 مليون أورو [2]، كما أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (P.N.D.A.R) يهدف إلى تخفيف تبعية الجزائر في مجال استيراد المواد المرتبطة بهذا القطاع، إضافة إلى قيام السلطات الجزائرية بتبني قانون التوجيه الفلاحي في سنة 2008 ، والذي يهدف إلى تحقيق نمو بمعدل 08 % على أفق 2013 ، مع الإشارة إلى استفادة الجزائر من 10 مليار دولار كمساعدات في المجال الزراعي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2014 ، و القيام بوضع مخططات تكثيف الإنتاج لعشرة (10) فروع فلاحية تغطي 1050 بلدية و 464 دائرة معنية، و إعداد مشروع لمنح عقود الامتياز للأراضي الفلاحية التابعة للدومين الخاص للدولة، مع منح امتيازات جبائية و تسهيلات الحصول على القروض[3] ، غير أن هذا القطاع لازال لم يجذب اهتمام المستثمرين الأجانب بالمستوى المرغوب فيه، حيث بلغ عدد الاستثمارات الأوروبية فيه بعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ ثلاث (03) مشاريع فرنسية بقيمة 428 مليون دج فقط، وساهمت في خلق 175 منصب عمل، حسب إحصائيات ANDI.

قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصالات: لقد عرف هذا القطاع استقطاب معتبر للمستثمرين الأجانب منذ تحريره، وذلك ابتداء من سنة 2000، حيث أن السلطات الجزائرية تطمح إلى تنمية وتطوير إنتاجية خدمات الإعلام و الاتصالات، و نجد في هذا الإطار بأن بعض المتعاملين الوطنيين كاتصالات الجزائر يعقدون شراكات مع الأعوان الأجانب لتطوير شبكات وخدمات الأنترنيت و الهواتف ، غير أن هذا القطاع لم يعرف استقطاب أي مشروع أوروبي منذ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ.

[1] لقد تم التطرق إلى إمكانيات الجزائر في مجال الموارد الطبيعية و المواد الأولية في العنصر المتعلق بإمكانيات استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من المطلب الثالث الوارد في المبحث الأول من هذا الفصل.

[2] ANIMA, Invest in Med, *op.cit*., p.32.

[3] *Loc.cit*.

قطاع السياحة: تمتلك الجزائر إمكانيات و قدرات سياحية غير مستغلة في أغلبها، مما يدفعها إلى العمل على تنمية و تطوير قطاعها السياحي، خاصة في المناطق المطلة على البحر و الصحراوية، حيث أنه تم تحديد سبع (07) أقطاب و عشرات المدن السياحية انطلاقا من خصوصياتها وإمكانياتها لجذب السياح وكذلك المستثمرين في هذا المجال، بغرض تهيئتها و تجهيزها للمساهمة في تطوير هذا القطاع، كما أن تحسين صورة الجزائر في نظر السياح و العمل على استقطابهم يستلزم استجابة هياكل الاستقبال، الإطعام و الإيواء لمتطلبات الزبائن الأجانب[1].

و في هذا الإطار، تم تخصيص ما قيمته 2,5 مليار دولار مما سيسمح بانجاز 75.000 سرير مجهّز للسياح ، حيث أن قدرة الجزائر الحالية لاستيعاب السياح هي 92.000 سرير[2]، و بالتالي فالسلطات الجزائرية تسعى لإزاحة العراقيل أمام التنمية السياحية بما فيها منطقة الصحراء، خاصة فيما يتعلق بمشكل العقار، و في هذا السياق تم إعداد مخطط لتكوين 95.000 شخص في مجال السياحة على أفق سنة 2015 و 150.000 شخص على أفق سنة 2025 ، مع اللجوء إلى مساعدة الخبرات و الكفاءات الأجنبية، كما أنها قامت بفتح خمس (05) مدارس (عصرنة و تحديث ثلاثة مدارس و فتح مدرستين جديدتين) و سبع (07) مؤسسات للتكوين المهني في مجال السياحة، وعلى هذا الأساس فإن الجزائر تقدّر وفود 2,5 مليون سائح بحلول سنة 2015، تدفق إيرادات ناتجة عن النشاط السياحي قيمتها تتراوح ما بين 1,5 إلى 2 مليار دولار، إضافة إلى خلق 400.000 منصب عمل[3]، و نجد بأن هذا القطاع قد عرف وفود ثمانية (08) مشاريع من دول الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2006، و تنشط في هذا المجال الشركات الفرنسية BT et Partners, SPA Sieha, Ouest Développement, RSA, EIS Accor, و Quick المتخصصة في مجال الإطعام.

قطاع التهيئة و الأشغال العمومية: يخص هذا القطاع بناء المنشآت الموجهة لنقل المياه، بناء السدود، محطات التحلية (تم برمجة إنشاء 33 محطة بين 2005 و 2019[4])، إضافة إلى بناء المساكن، و نجد في هذا الإطار عدة استثمارات أوروبية كالشركات المؤسسة بالشراكة بين الجزائر واسبانيا في مجال إنتاج وتوزيع المياه سنة 2008 مثل Myah Tipaza ، Shariket miyeh Ras Djinet (SMD) و Tenes Lilmiyah، PPA Algérie ، إضافة إلى الشركة الإيطالية Orano Project، Artigian Service Algérie ،و مؤسسة لوكسمبورغ Investment Building،إضافة إلى الشركات الفرنسية Grands travaux publics Canalgerie ,Marais Algerie, Canapose.

[1] Brahim Bensefia, " Le tourisme doit jouer un rôle prioritaire dans le développement de l'économie," *El-Djazair.com*, n°.41 (Août 2011), pp.76-78.
[2] Kamel Derkouche, " Capacités hôtelières en Algérie," *Le Phare*, n°148 (Août 2011), p.19.
[3] ANIMA, Invest in Med, *op.cit*., p.38.
[4] *Ibid*., p.39.

قطاع النقل: هذا القطاع لم يلق اهتماما كبيرا من قبل المستثمرين الأجانب، و نجد في هذا الإطار الشركات الفرنسية Veolia Transport Pilote , Tout Clean , KL Express و الإيطالية Fagioli ، وشركة لوكسمبورغ Stockedis .

قطاع الخدمات: أهم الاستثمارات في هذا القطاع جاءت في مجال البنوك و الخدمات المصرفية نظرا لفتح السوق الجزائرية أمام المستثمرين الخواص، إضافة إلى فتح العديد من مكاتب الاستشارات التقنية والهندسية، وكالات للإيجار و التوزيع، و لقد سجل هذا القطاع خلال السنوات الموالية لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ 37 مشروعا، أغلبها موجهة من طرف فرنسا ، و يلجأ المستثمرون إلى هذا القطاع نظرا لانخفاض تكاليف الاستثمار فيه و عدم تطلب رؤوس أموال ضخمة و تجهيزات كبيرة و تقنيات تكنولوجية عالية.

و في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه في ظل تمتع الجزائر بقدرات كبيرة في مجال المحروقات فإن استثمارات دول الاتحاد الأوروبي المستقطبة إلى الجزائر تعاني من نقص في التنوع، و في ذات السياق فإن فرنسا احتلت المركز الأول كبلد مستثمر خارج قطاع المحروقات في الجزائر[1] ، حيث أن الاستثمارات الفرنسية في الجزائر لم تتركز في قطاع واحد فقط و المقصود به قطاع المحروقات، إذ أن المستثمرين الفرنسيين ينشطون في عدة مجالات متنوعة كالصناعة الغذائية، قطاع الصيدلة، الصناعة الميكانيكية ، قطاع السياحة و الفندقة، الإتصالات، النقل و التوزيع والخدمات المالية.

<u>الفقرة الثالثة: تنوع الاستثمارات الفرنسية الواردة إلى الجزائر:</u>

بحكم أن الهدف الأساسي الذي تسعى الجزائر إلى تحقيقه من وراء اتفاقية الشراكة المبرمة بينها و بين دول الاتحاد الأوروبي في المحور المتعلق بالاستثمارات هو تنويع اقتصادها و صادراتها خارج قطاع المحروقات، و بما أن فرنسا تحتل الصدارة في هذا الإطار فسيتم دراسة الاستثمارات الفرنسية المستقطبة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2009 ، مع الإشارة إلى عدم توفر المعلومات المفصلة المتعلقة بعدد مناصب العمل التي ساهم المشروع الفرنسي الوارد سنة 2009 في توفيرها، و نفس الشيء ينطبق على التدفقات الواردة خلال سنتي 2010 و 2011 ، حيث لم يتمكن الحصول على المعلومات التفصيلية عنها.

و سيتم دراسة هذه الاستثمارات من خلال المعطيات المبينة في الجدول و التمثيلات البيانية أدناه، إضافة إلى الاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يخص عدد المشاريع، قيمها، مناصب العمل التي يخلقها كل مشروع إضافة إلى المناطق الجغرافية التي تنشأ فيها هذه الاستثمارات:

[1] République Française, Ministère de l'économie des finances et de l'industrie, *<u>op.cit.</u>*, p.02.

تمثيل بياني رقم 07: عدد المشاريع الفرنسية الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب القطاعات من 2002 إلى 2009 :

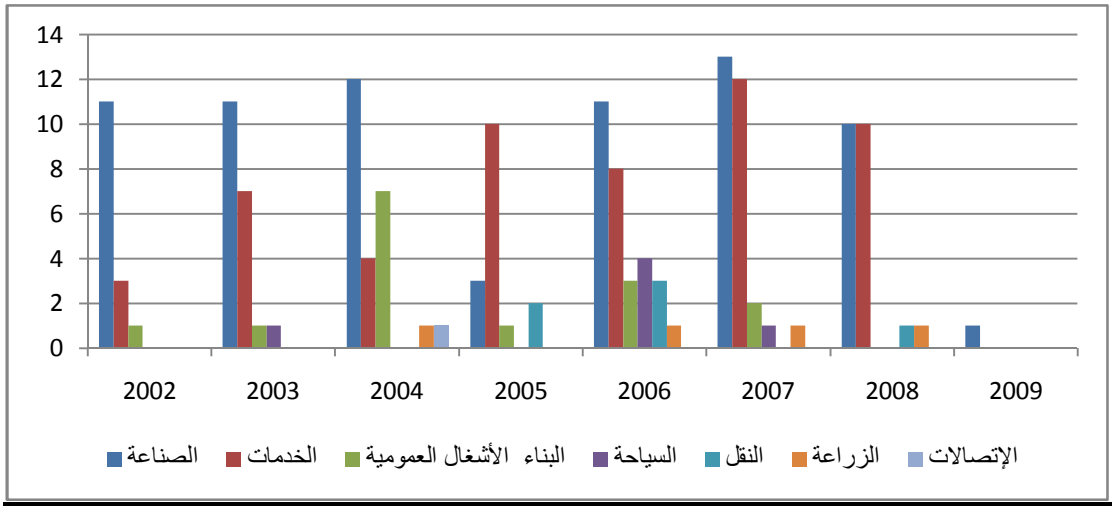

تمثيل بياني رقم 08 : قيمة المشاريع الفرنسية الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب القطاعات من 2002 إلى 2009:

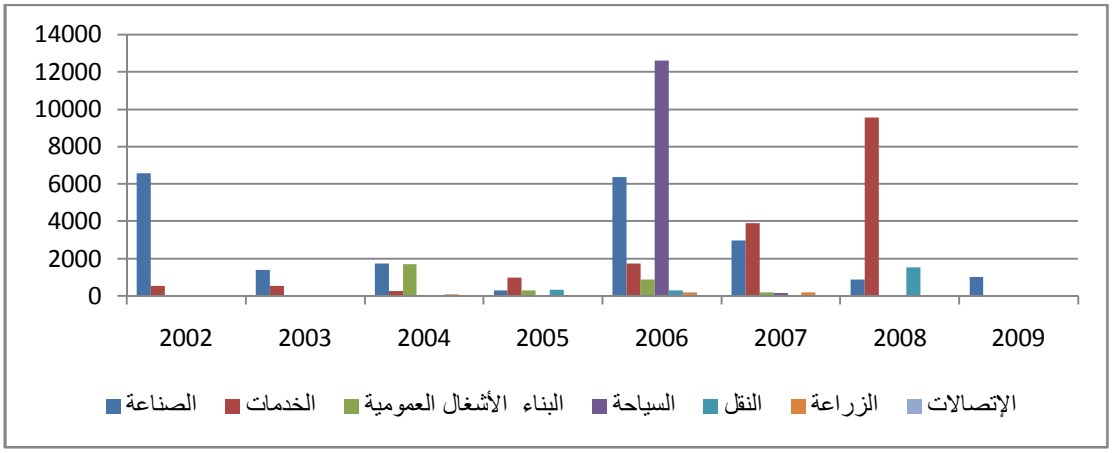

تمثيل بياني رقم 09: عدد مناصب الشغل الناتجة عن الاستثمارات الفرنسية الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب القطاعات من 2002 إلى 2008:

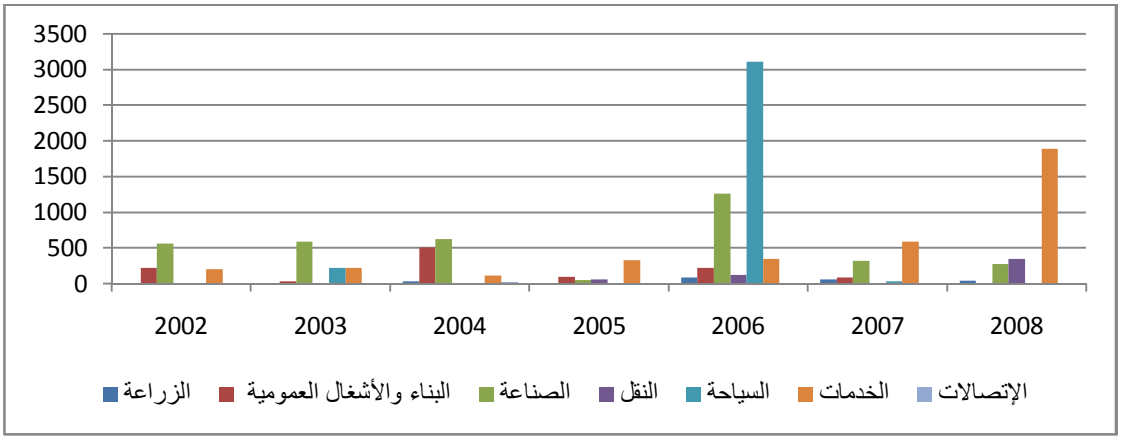

الجدول رقم 11: تطور الاستثمارات الفرنسية الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب القطاعات من سنة 2002 إلى 2009:

السنة	2002			2003			2004			2005			2006			2007			2008			2009			∑ (المجموع)		
القطاع	عدد	قيمة	مناصب عمل	عدد	قيمة	مناصب عمل	عدد	قيمة	مناصب عمل	عدد	قيمة	عمل	عدد	قيمة	مناصب عمل	عدد	قيمة	مناصب عمل	عدد	قيمة	مناصب عمل	عدد	قيمة	عمل	∑ عدد	∑ قيمة	∑ عمل
الزراعة	00	00	00	00	00	00	01	104	24	00	00	00	01	204	80	01	220	57	01	04	38	00	00	00	04	532	199
البنـــاء والأشـغال العمومية	01	30	216	01	40	24	07	1714	507	01	307	86	03	869	215	02	209	80	00	00	00	00	00	00	15	3169	1128
الصناعة	11	6557	556	11	1394	580	12	1753	617	03	295	48	11	6366	1257	13	2969	314	10	891	265	01	1013	-	72	21237	3637
النقل	00	00	00	00	00	00	00	00	00	02	352	58	03	325	114	00	00	00	01	1542	345	00	00	00	06	2219	517
السياحة	00	00	00	01	17	215	00	00	00	00	00	00	04	12592	3109	01	147	31	00	00	00	00	00	00	06	12756	3355
الخدمات	03	544	193	07	560	212	04	278	106	10	1007	320	08	1758	342	12	3912	581	10	9548	1882	00	00	00	54	17607	3636
الاتصال	00	00	00	00	00	00	01	11	14	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	11	14
المجموع	15	7131	965	20	2011	1031	25	3860	1268	16	1961	512	30	22114	5117	29	7457	1063	22	11985	2530	01	1013	-	158	57532	12486

***المصدر:** بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،2010.

*عدد: عدد المشاريع.

* قيمة: قيم المشاريع مقدرة بـ مليون دج.

* عمل: عدد مناصب العمل.

* ∑: المجموع.

قطاع الصناعة: تكشف بيانات الاستثمار الفرنسي المباشر الموضحة في الجدول و الأشكال البيانية أعلاه و المتعلقة بالفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2009 بأن تدفقات رؤوس الأموال الفرنسية تتوجه أساسا إلى قطاعي الصناعة و الخدمات على التوالي بالدرجة الأولى، سواء من حيث أعداد المشاريع أو من حيث أحجامها و قيمها، و ذلك بمعدل 72 مشروع في مجال الصناعة و الذي يمثل نسبة 45,56 % من إجمالي عدد المشاريع الفرنسية المستقطبة بقيمة 21237 مليون دج بنسبة 36,91 % من إجمالي قيم المشاريع المتدفقة، و التي ساهمت في خلق 3637 منصب شغل بنسبة 29,12 % من إجمالي مناصب العمل التي تم توفيرها من طرف المؤسسات الاستثمارية الفرنسية، و يرجع سبب تهافت المؤسسات الفرنسية إلى هذا القطاع نظرا لاحتوائه على مجال المحروقات ، زيادة على كون الجزائر سوقا واسعة تتميز بتزايد الطلب المحلي على مختلف السلع المصنعة سواء الميكانيكية، الكهربائية، الصيدلانية، الغذائية و غيرها من الصناعات، مما يضمن تسويق منتجات الشركات المستثمرة و تحقيق أرباح معتبرة، إضافة إلى توفر الجزائر على الموارد الطبيعية والمواد الأولية الضرورية لقيام الصناعات مما يزيد من فرص الاستثمارات فيها، زيادة على اهتمام السلطات الجزائرية بترقية هذا القطاع وزيادة الإنفاق العمومي على الهياكل القاعدية اللازمة لتأسيس هذا النوع من الصناعات.

غير أن التمعن في الإحصائيات المتعلقة بتطور الاستثمارات الفرنسية في الجزائر عبر السنوات حسب القطاعات يبرز ارتفاعا معتبرا للتدفقات في هذا القطاع بعد مرر سنتين من دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، وذلك في 2006 و 2007 ، و هذا راجع إلى تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر خاصة فيما يخص التوازنات الكلية و عملها على تحقيق مستوى معين من الاستقرار السياسي و الأمن، إضافة إلى إقرار السلطات الجزائرية مجموعة من التحفيزات الجبائية و المزايا المنصوص عنها بموجب الأمر رقم 06-08 المتعلق بتطوير الاستثمار المذكور سابقا زيادة على تلك المنصوص عليها في الأمر 01- 03 المعدل و المتمم، مما ساهم في وفود العديد من المستثمرين في مجال الصناعة، و نذكر على سبيل المثال في مجال الطاقة والمناجم الشركتين SOBARAC و COLPA المتخصصتين في مجال صناعة المنتجات المصنعة من الخرسانة والجبس (Béton et platre) بقيمة تقدر ب 1140 مليون دج، الشركة EMERAUDE PROCESSING و التي تنشط في مجال استغلال المحاجر (Exploitation de carrières) ، إضافة إلى الشركة AFRALCO المتخصصة في مجال المحروقات ومشتقاته بمبلغ يقدر بـ 518 مليون دج، كما نجد الشركات التي تنشط في مجال الصناعة الغذائية كمؤسسة Danone والتي يبلغ تدفق استثمارها 2797 مليون دج و SPA PRODUITS LAITIERS SAWSEN والتي يقدر تدفقها بـ 2132 مليون دج ، إضافة إلى الصناعات الأخرى كصناعة المواد البلاستيكية مثل شركتي SARL ALTOPLUS و ADH و صناعة الألمنيوم والموارد المعدنية ونجد شركتي METAL PROCESSING SYSTEM و AFFINOR.

غير أن تدفقات الاستثمارات الفرنسية في هذا القطاع قد عرفت تراجعا خلال السنوات الموالية لنفس الأسباب المذكورة سالفا.

و تجدر الإشارة كذلك إلى أن أغلب المشاريع الفرنسية المستقطبة في قطاع الصناعة تتوزع أساسا على مدن الشريط الساحلي الجزائري التي تتمتع بتوفر الشروط و الظروف و الهياكل الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية، كولايات الجزائر العاصمة، وهران، عنابة ، تلمسان، بومرداس، تيزي وزو وتيبازة، غير أن هذا لا يخدم هدف الجزائر و المتمثل في تحقيق تنمية جهوية متوازنة بين مختلف مناطق التراب الوطني.

قطاع الخدمات: في حين بلغ عدد المشاريع المستقطبة في مجال الخدمات 54 مشروع بنسبة 34,17 % من العدد الكلي للمشاريع المتدفقة، بمبلغ 17607 مليون دج، بما يعادل نسبة 30,60 % من الأحجام المستقطبة، و التي ساعدت على توفير 3636 منصب عمل بنسبة 29,14 % من إجمالي مناصب الشغل الموفرة من طرف المؤسسات الفرنسية، و يرجع اهتمام المستثمرين بهذا القطاع نظرا لتحرير القطاع البنكي و الخدمات المصرفية[1] و فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب، و قد عرف هذا القطاع استقطابا معتبرا للاستثمارات الفرنسية خلال السنوات التي تلت دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إلى غاية سنة 2009، وذلك نظرا لانخفاض التكاليف التي تتطلبها الاستثمارات في هذا القطاع و نجد في هذا المجال الاستثمارات المتعلقة بالقطاع المصرفي والمالي CARDIF EL , SPA CALYON ALGERIE DJAZAIR و GENERAL MEDITERRANEENNE ASSURANCES و SPA FRANSABANK EL DJAZAIR و BNP PARIBAS EL DJAZAIR ، و التي دخلت السوق الجزائرية نظرا لعدم تأثر النظام المالي و المصرفي الجزائري بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أما فيما يخص الخدمات المرتبطة بمكاتب الدراسات و الاستشارات التقنية و خدمات الإعلام الآلي والاتصالات ووكالات الإشهار فنجد SPA DIVONA ALGERIE ، SPA TELEMEDIA ALGERIE ، SARL CERISAAS ، SARL LES PAGES MAGHREB EDITION ، GROUPE SCE ALGERIE ، EURL GUIZ VETIGRAPH ALGERIE ، SERITELEC ، MERLIN INGENIERIE , AZUR BUSINESS SUPPORT ، JCDECAUX AIRPORT ALGER ، كما أن هذا القطاع عرف تدفقا للخدمات المتعلقة بالتكوين كإنشاء المؤسسات الخاصة بالتكوين المهني، وشركات التنظيف والصيانة مثل PRO CLEAN ، إضافة إلى وكالات الإيجار مثل COMPAGNIE ALGERIENNE DE LOCATION CAL ، SARL PROMOTION IMMOBILIERE BOUIS DE BOULOGNE و ALGIERS BUSINESS CENTERS .

[1] République Française, Ministère de l'économie des finances et de l'industrie, *op.cit.*, p.02.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للاستثمارات الفرنسية المستقطبة على مستوى التراب الوطني فإنها تتركز أساسا في ولاية الجزائر العاصمة إضافة إلى بعض الولايات الكبرى كوهران وقسنطينة.

قطاع السياحة: يعتبر قطاع السياحة من القطاعات التي تتطلب وفرة اليد العاملة[1]، حيث أنه ساهم في توفير 3355 منصب عمل خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2009 و 3140 منصب خلال السنوات الموالية لدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ هو ما يعادل نسبة 36,05 % من إجمالي مناصب الشغل الموفرة من طرف الشركات الفرنسية المستثمرة في الجزائر منذ سنة 2006 إلى غاية 2009، و هذا بالرغم من قلة الاستثمارات الواردة بعد إبرام اتفاقية الشراكة و التي بلغت خمس مشاريع فقط بقيمة 12739 مليون دج، و تمثلت أساسا في مشاريع تسيير و استغلال الفنادق كمؤسسة SPA SIEHA التي ساهمت بتدفق يقدر بـ 10346 مليون دج و بخلق حوالي 2144 منصب عمل، و بهذا تكون قد ساهمت بحصة الأسد في الاستثمارات السياحية الواردة إلى الجزائر بعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، إضافة إلى SARL OUEST DEVELOPPEMENT و التي تنشط في مجال الفندقة و الإطعام ، زيادة على مراكز العطل كمركز LANGUES SPORT LOISIR و محلات الإطعام كشركة SARL EIS ALGERIE و EURL RSA RESTAURATION SERVICE ALGERIE

و تتوزع خدمات هذه الشركات على مستوى ولايات الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، قسنطينة، بجاية ، سطيف، تلمسان و بومرداس.

قطاع البناء و الأشغال العمومية: لم يحظ هذا القطاع باهتمام كبير من قبل المستثمرين الفرنسيين حيث أنه عرف استقطاب خمس مشاريع فقط بقيم جد ضئيلة لا تتجاوز في مجموعها 1000 مليون دج، مع خلق مناصب عمل لا تتعدى 295 منصب عمل فقط بالرغم من كون هذا القطاع من بين القطاعات التي تتطلب وفرة اليد العاملة، و تتمثل هذه الاستثمارات أساسا في الأشغال العمومية والموارد المائية الكبرى مثل SARL MARAIS ALGERIE , SARL CANAPOSE وشركة GRANDS TRAVAUX PUBLICS CANALGERIE.

أما فيما يخص قطاع الزراعة و الاتصالات و النقل فإنها كذلك لم تحظ باهتمام المستثمرين الفرنسيين، حيث أن قطاع النقل لم يستقطب سوى أربع مشاريع استثمارية بقيمة 1867 مليون دج تتمثل في KL SARL VEOLIA TRANSPORT PILOTE , SARL TOUT CLEAN , EXPRESS وشركة STOCKEDIS ، أما قطاع الزراعة فإنه لم يستقطب سوى ثلاث مشاريع بقيمة 428 مليون دج، وقطاع الاتصالات فلم يتلقّ أي مشروع بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

[1] Pierre Henry et Bénedict de Saint-Laurant, Agence Française pour les Investissements Internationaux, *ANIMA Investir en Méditerranée, Les investissements directs étrangers (IDE) dans la région MEDA en 2006*, n° 23 (Mai 2007), p.40.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من تنوع القطاعات المستثمر فيها من طرف الشركات الفرنسية إلا أن حجمها يبقى ضئيلا مقارنة بما كانت تتطلع إليه السلطات الجزائرية، سواء من حيث قيم المشاريع الاستثمارية أو مناصب الشغل التي توفرها، كما أنها ترتكز في أغلبها في المناطق الساحلية من التراب الوطني أو في الأماكن التي تتميز بمستوى معين من التنمية و تتوفر على شروط معتبرة لإنشاء هذه المشاريع، و هذا لا يتماشى مع أهداف الدولة التنموية في تحقيق التوازن بين جهات و مناطق التراب الوطني.

المطلب الثالث:عوائق و آفاق الاستثمار الأوروبي المباشر في الجزائر:

سيتم التطرق إلى أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب إضافة إلى التعريج على آفاق هذه الاستثمارات في الجزائر.

الفقرة الأولى: عوائق الاستثمار في الجزائر:

إن الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر بهدف زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها غير كافية لاستقطاب المستوى المرغوب فيه من هذه الاستثمارات، و هذا راجع إلى العديد من العوائق و العراقيل، حيث أن الوزير الأول أحمد أويحيى أقر بأن مناخ الأعمال في الجزائر لا يشجع على الاستثمار و أنه في حاجة ماسة إلى التحسين، بالرغم من اعتبار الجزائر ملاذا هاما بالنسبة للمستثمر الأجنبي، كما أنه أشار إلى احتلال الجزائر المرتبة 136 في الترتيب العالمي في مجال مناخ الأعمال[1] من مجموع 183 دولة سنة 2011.

وتتمثل أهم المصاعب التي تعترض المستثمرين في الجزائر فيما يلي:

أ- في الجانب التشريعي:

إن التغيير و التعديل المستمر في التشريعات المنظمة للأنشطة الاستثمارية و كثرتها لا يعطي صورة حسنة لدى المستثمرين الأجانب، ويولّد لديهم نوعا من التردد في إنشاء مشاريعهم الاستثمارية في ذلك البلد، حيث أن أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و الذي اشترط شراكة طرف محلي في المشروع بنسبة لا تقل عن 51 % من رأس المال إضافة إلى الإلزام بإعادة استثمار الأرباح المترتبة عن الاستثمارات قد أثار تخوف العديد من المستثمرين الأجانب في الجزائر، كما أنه ساهم في تخفيض معدلات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، و هذا ما يعبّر عنه باللاأمن التشريعي، بالرغم من تبرير السلطات هذه التغييرات بحماية الاقتصاد الوطني و العمل على تحقيق أفضل مراقبة و متابعة لهذه الاستثمارات.

[1] دون مؤلف، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، *الاقتصادي*(01 جوان 2011)، ص ص.15،14.

ب- مشكل العقار الصناعي

يواجه المستثمرون سواء المحليون أو الأجانب مشكل العقار الصناعي، الذي أصبح عائقا أمام تدفق الاستثمارات خاصة الأجنبية منها، نظرا لعدم استغلالها استغلالا أمثلا، و ترتبط المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي أساسا بـ:

- طول المدة التي تستغرقها الهيئات المكلفة بتخصيص و منح العقار الصناعي للرد على المستثمرين.

- ثقل الإجراءات و كثرة الملفات و الأوراق الإدارية المطلوبة من المستثمرين للحصول على تخصيص العقار و تعدد المتدخلين[1]، وتقديم نفس هذه الوثائق لعدة جهات و هيئات معنية بذلك كهيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصيص العقار ومسيري العقار.

- غياب تهيئة الأراضي و جمود عرضها و عدم توافق العرض المتاح مع تطلعات المستثمرين، حيث أن أغلب المستثمرين يفضلون انجاز مشاريعهم في المدن الكبرى من الجزائر بسبب توفر المنشآت القاعدية والتجهيزات و قربها من المطارات و الموانئ ووجود أسواق واسعة، في حين أن الأراضي غالبا ما تكون متاحة في الهضاب العليا و مناطق الجنوب التي تعاني من نقص في التهيئة و التجهيز و بُعدها عن المطارات و الموانئ.

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

- تداخل في صلاحيات و مصادر قرار تخصيص العقار بين الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI والهيئة المكلفة بالعقار CALPI.

كما تجدر الإشارة إلى أن مشكل العقار قد تترتب عنه مشاكل أخرى كعدم الحصول على رخصة البناء دون وجود عقد ملكية، إضافة إلى صعوبة الحصول على قروض بنكية كون البنوك لا تقدم على ترخيص الرهن في حالة عدم وجود ملكية واضحة للعقار.

و منه يجب على السلطات الجزائرية معالجة هذا المشكل من خلال إقرار مركز واحد لقرار المنح وتخفيف الإجراءات الإدارية اللازمة للحصول على العقارات اللازمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية، بهدف الاستغلال الكامل لها.

و في هذا السياق تناول مجلس الوزراء الجزائري في اجتماعه المنعقد في 22 فيفري 2011 بالدراسة والموافقة، التوصيات التي قدمتها الحكومة بغرض تنشيط الاستثمار واتخذ تدابير جديدة لتيسير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و من بينها تلك المتعلقة بالعقار الموجه للاستثمار كتأمين المستثمرين على القطع الأرضية بحق الإمتياز على أساس دفتر أعباء، وفرض إتاوة إيجارية تحددها مصالح أملاك

[1]Nations Unies, Cnuced, *Examen de la Politique de l'Investissement : ALGERIE* (New York et Genève, 2004), p.43.

الدولة، و إقرارها بالدينار الرمزي للمتر المربع في ولايات الجنوب والهضاب العليا خلال السنوات الأولى من انطلاق المشروع، إضافة إلى تخصيص مساحة إجمالية تقارب 4000 هكتار لإنجاز ثلاثين (30) منطقة صناعية جديدة عبر كافة أرجاء التراب الوطني، و رصد غلاف مالي لفائدة الجماعات المحلية يقدر بـ 15 مليار دج سنويا لتطوير وتأهيل العقارات الصناعية خلال سنتي 2011 و 2012 [1]، كما أنه دعا إلى ضرورة تخفيف الإجراءات و المسارات والملفات الإدارية باستمرار، في سبيل تحسين جودة وفعالية الخدمة العمومية[2].

ج- تعدد الإجراءات الإدارية و ترسخ السلوكية و البيروقراطية:

تتمثل أساسا في تعقيد الإجراءات الإدارية و طولها، إضافة إلى تعدد الوثائق المطلوبة في ظل تحضير أو تنفيذ العمليات الاستثمارية و تنوعها، والتي تعتبر من بين أهم المشاكل التي قد تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، حيث أن الجزائر احتلت المرتبة 120 من بين 175 دولة في مجال تأسيس مشروع استثماري و الذي يتطلب 14 إجراء في مدة قدرها 24 يوما ، كما أن استخراج التراخيص يتطلب 25 إجراء، أما تسجيل الملكية فيتطلب 15 إجراء في حين أن تنفيذ العقود يستلزم 49 إجراء و يستغرق 397 يوما[3]، كما تجدر الإشارة إلى غياب وجود هيئة مكلفة خصّيصا بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية.

بالإضافة إلى طول إجراءات جمركة السلع و التجهيزات المستوردة في إطار انجاز المشاريع الاستثمارية، و فيما يلي إحصائيات خاصة بمتوسط المدة المستغرقة لجمركة السلع (Dédouanement) حسب المديريات الجهوية للجمارك و حسب أهمّ الموانئ في الجزائر:

الجدول رقم 12: متوسط الفترة المستغرقة للجمركة (Dédouanement) حسب أهم الموانئ في الجزائر بالأيام:

السنة / الميناء	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سكيكدة	07	10	11	16	11	09	09	09	13	18	18	-
بجاية	05	06	06	06	05	05	10	05	05	07	07	04
ميناء الجزائر	07	10	10	09	16	14	12	08	08	09	09	07
وهران	05	06	08	11	18	07	12	10	08	11	09	08

***المصدر:** المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات التابع للمديرية العامة للجمارك (CNIS)، 2011.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *بيان اجتماع مجلس الوزراء* (22فبراير 2011)، ص.4،3.
[2] *المرجع نفسه*، ص.11.
[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*، 2006، ص.186.

الجدول رقم 13 : متوسط الفترة المستغرقة للجمركة (Dédouanement) حسب المديريات الجهوية للجمارك بالأيام:

السنة / المديرية الجهوية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر ميناء	06	11	10	10	15	13	11	08	08	09	08	07
وهران	09	08	10	11	18	14	20	12	10	13	13	10
الجزائر خارجي	05	12	15	14	07	07	08	09	10	09	07	06
عنابة	01	03	03	02	02	02	01	00	02	04	05	04
قسنطينة	07	10	11	16	11	09	09	09	13	18	18	-
ورقلة	08	10	07	07	06	07	11	15	13	18	08	08
سطيف	05	06	06	06	05	05	10	05	05	07	07	04
تبسة	04	01	00	03	03	01	00	01	01	01	04	03
تلمسان	-	-	00	05	09	04	04	07	10	05	03	01

***المصدر:** المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات التابع للمديرية العامة للجمارك (CNIS)، 2011.

من خلال الجدولين المبيّنين أعلاه، يلاحظ بأن متوسط المدة المستغرقة لجمركة السلع و التجهيزات يتراوح من 05 إلى 20 يوما في أغلب المديريات الجهوية للجمارك، و بالخصوص على مستوى أهم الموانئ، غير أن التماطل في جمركة السلع و التجهيزات الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية قد يعطل سير الشركات الأجنبية و يؤثر على إنتاجيتها، بالإضافة إلى المصاريف التي تقوم بدفعها لإدارة الجمارك من جراء بقاء تلك السلع على مستواها، حيث أن تكاليف مكوث السلع في الميناء في انتظار جمركتها، ومصاريف شحنها و تفريغها إضافة إلى حراستها ومراقبتها و غيرها من الإجراءات تبلغ حوالي 42.810 دج لليوم وللحاوية الواحدة[1]، و هو ما يعتبر تكاليف إضافية على عاتق الشركات، و يعود ذلك أساسا إلى تعقيد و ثقل إجراءات الجمركة إضافة إلى تعدد الوثائق المطلوبة.

[1] Amar Djebara, " Les principales formalités de dédouanement à l'importation, " *Le moniteur du commerce international*, op.cit, pp.64-68.

كما أن البيروقراطية الإدارية إضافة إلى الجانب السلوكي الملاحظ على تعاملات المسؤولين و مسيري الهيئات و المصالح المعنية بمراحل العملية الاستثمارية، و التي يطغى عليها جانب المحسوبية والتمييز والعلاقات مع مراكز القرار، تعتبر من المعوقات التي تنفر المستثمر الأجنبي من الجزائر و تجعله يغادر البلد كونه لم يستطع الظفر بمشروع في بلد غني بالثروات الطبيعية [1].

و كنتيجة لتعقد الإجراءات الإدارية و كثرتها يقوم المستثمرون بدفع رشاوى من أجل تسهيل هذه الإجراءات و تحسين الخدمات المقدمة من طرف مختلف الإدارات المرتبطة بالعملية الاستثمارية، و هذا ما يعتبره المستثمرون الأجانب كتكاليف إضافية على عاتقهم تساهم في تخفيض أرباحهم المحققة.

و عليه يمكن القول بأن العامل البشري يلعب دورا مهما في التأثير على مناخ الاستثمار مما ينعكس على قرارات المستثمرين الأجانب، و ذلك من خلال الممارسات المشبوهة و غير الأخلاقية للإداريين والمسيرين و المشرفين على اتخاذ و تنفيذ القرارات.

د- القطاع البنكي و المصرفي:

إن تمويل الاستثمارات بواسطة القروض يعاني من بطء شديد في الجزائر، حيث أن خدمات النظام البنكي الجزائري لا تزال دون المستوى المطلوب، وهذا نتيجة لعدة أسباب تتمثل أساسا في انخفاض معدلات الادخار في البنوك الجزائرية نظرا لانخفاض الثقافة البنكية لدى المجتمع الجزائري ونقص الخبرة المهنية لدى مسيري البنوك الجزائرية، وكذا نقص الاعتماد على الطرق الحديثة في تسيير البنوك، فدور البنك يتمثل في مصاحبة المستثمر منذ بداية المشروع[2]، إلا أن الواقع يعكس رداءة الخدمات المقدمة من خلال أداء العاملين فيها و مسيريها و تسببهم في تفويت فرص الاستثمار من طرف الأجانب و توجيه قرارات استثماراتهم نحو مواقع أجنبية، إضافة إلى هيمنة البنوك العمومية على هذا القطاع بالرغم من فتح المجال مؤخرا أمام المستثمرين الخواص، كما تجدر الإشارة إلى أن إفلاس بنك الخليفة و سحب الاعتماد من البنك التجاري و الصناعي للجزائر أعطى صورة سلبية عن القطاع البنكي الجزائري لدى المستثمرين المحتملين[3] و ساهم في خلق نوع من التخوف في تعاملهم مع البنوك الجزائرية.

و على هذا الأساس يصبح من الضروري إصلاح النظام البنكي وتحديث وسائل تسيير هذا القطاع للاستجابة لتطلعات المستثمرين وتحقيق النتائج المرجوة لترقية كل من الاستثمار المحلي والأجنبي.

ه- السوق الموازية:

تعتبر السوق السوداء من أهم مخاوف المستثمرين ، إذ أنها تحتل وزنا معتبرا في الاقتصاد الوطني، حيث يرى البعض بأن الحجم الكلي لأنشطة الاقتصاد الموازي في الجزائر يمكن أن يتراوح بين 20 % إلى

[1] دون مؤلف، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، *مرجع سابق*، ص ص.15،14.

[2] بن زعيم عبد الوهاب، " الخوصصة قرار اقتصادي يحتاج للشفافية و الاستثمار يحتاج لإدارة مرنة،" *الإقتصادية*، ع.8 (فيفري 2009)، ص ص.24-26.

[3] Nations Unies, Cnuced, *op.cit*., p.75.

30% من الناتج الداخلي الخام[1]، إذ أن أسعار المنتجات المعروضة في ظل هذه الأسواق تكون أقل مقارنة بتلك التي يعرضها المنتجون المصرحون لنشاطاتهم بطريقة قانونية، و منه فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية هي معتبرة تتمثل أساسا في إمكانية تحطيم أسعار منتجات المستثمرين الأجانب.

و على هذا الأساس يمكن القول بأن تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر غير مرتبط بتوفر الموارد الطبيعية أو بإقرار إطار قانوني و مؤسساتي لتنظيم السياسة الاستثمارية، أو بتحسين مستوى الأداء الاقتصادي فقط، بل أنه يستلزم خلق محيط متكامل يشمل هذه العناصر و يتجاوز العديد من المشاكل المذكورة ذات الأبعاد المتعددة، و ذلك من خلال العمل على التخفيف من التغييرات المستمرة في التشريعات و التنظيمات، والتطبيق الفعلي لما جاء في النصوص التشريعية المنظمة للأنشطة الاستثمارية و التي تعمل على تحسين البيئة الاستثمارية وترقيتها، إضافة إلى العمل على التخفيف من الإجراءات الإدارية و البيروقراطية التي تطغى على مراحل تنفيذ المشاريع الاستثمارية، مع الإشارة إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتحسيس المسؤولين و متخذي القرار بضرورة تغيير ذهنيات وسلوكيات تعاملهم مع المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتشجيعهم على توجيه استثماراتهم نحو الجزائر، و توفير الضمانات الملائمة لحماية حقوقهم و مصالحهم، زيادة على حل المشاكل المرتبطة بالعقار الصناعي وإصلاح القطاع البنكي و المالي و تحسين خدماته و تحديث أساليب تسيير مؤسساته، و تكوين الموارد البشرية الكفأة القادرة على استيعاب و استغلال التكنولوجيا التي قد يتم اكتسابها من طرف الشركات المحلية، مع ضرورة تطوير البنى و الهياكل القاعدية التي تساهم في تسهيل إنجاز الاستثمارات المستقطبة و تشجيع المستثمرين المحتملين على توجيه استثماراتهم إلى الجزائر.

الفقرة الثانية: آفاق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من خلال المخطط الخماسي:

إن تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر ضروري لجلب و استقطاب أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب عامة و الأوروبيين خاصة، لخلق شراكة متوازنة قائمة على تحقيق منافع متبادلة بين طرفي الاتفاقية، و قد يجد المستثمرون الأجانب فرصا استثمارية سانحة في إطار مخطط الاستثمار الخماسي 2010-2014.

لقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار لتنفيذ مخطط الاستثمار الخماسي 2010-2014[2]، و الذي يندرج في إطار نظرة متكاملة بين مختلف قطاعات

[1] بودلال علي، "مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب و الحلول"، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، دون سنة النشر، ص ص. 06، 07.

[2] République Algérienne Démocratique et Populaire, *Communiqué du Conseil des Ministres* (24 mai 2010), p.02.

الاستثمار، و الذي من شأنه أن يهيئ و يحسن مناخ الاستثمار في الجزائر، كما أن الاستفادة من هذه الفرص ليست حكرا فقط على المستثمرين المحليين، بل إن الأجانب كذلك يمكنهم استغلال الفرص السانحة في ظل هذا المخطط.

فهذا المخطط سيترتب عنه عدة فرص استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية كالصناعة، الزراعة، الصيد و الموارد البحرية، إضافة إلى قطاع السياحة و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، كما أنه من بين أهداف هذا المخطط عصرنة الهياكل القاعدية من خلال تخصيص موارد مالية تقدر بـ 140 مليار دولار على مدى خمس (05) سنوات، و من بين الفرص الاستثمارية التي قد يستغلها المستثمرون الأجانب نجد:

قطاع الصناعة:

إن المخطط الخماسي يعتبر فرصة سانحة لتنويع و تقوية النسيج الاقتصادي للجزائر، حيث أنه يهدف إلى تطوير و تنمية الأنشطة الإنتاجية لإشباع الحاجات الوطنية المتزايدة باستمرار، حيث أن التنمية الصناعية استفادت من تخصيص 2000 مليار دينار بهدف إنشاء مراكز توليد الطاقة الكهربائية (Centrales éléctriques) ، تنمية الصناعة البيتروكيميائية و عصرنة المؤسسات العمومية و الخاصة، من خلال برنامج تأهيل 200.000 مؤسسة، مصحوب بإنشاء 200.000 مؤسسة صغيرة و متوسطة جديدة، بهدف الوصول إلى خلق 800.000 مؤسسة بحلول سنة 2014، كما أن دعم السلطات العمومية يظهر كذلك من خلال تخصيص 300 مليار دج لإنشاء مناطق صناعية[1]. فالدولة الجزائرية تسعى إلى إمداد الصناعة بالوسائل المالية، المادية و التقنية للاستجابة لمتطلبات التنمية الصناعية، و التي تعتبر إلى جانب الزراعة، محرك الاقتصاد الوطني، و السماح بتنويع الإنتاج الوطني و تحسين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن الإستراتيجية الصناعية الجديدة للجزائر ترتكز على أربع محاور أساسية[2]:

- انتقاء القطاعات المراد ترقيتها من خلال تحديد الفروع التي تمتلك قدرات كبيرة للتنمية و القابلة للتوجيه من قبل الأسواق الدولية، تحليل مستوى تنافسية هذه الفروع و تقييمها على أساس معيار SWOT [3] ، والإعلان عن الإستراتيجية الصناعية المعتمدة انطلاقا من هذه الاختيارات و العمل على تطوير العناصر اللازمة لتنفيذها.

[1] Véronique Narame, " Des Moyens Colossaux au Service d'une Politique Volontariste," *El-Djazair.com*, n°.38 (Mai 2011), pp.12-19.

[2] Investissement Développement Conseil (IDE), *Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE* (Alger :03 / 11/2009), P.28,30.

[3] SWOT (Strengths, Weaknesses Opportunities Threats) - forces, faiblesses, menaces et opportunités.

- اعتماد السياسة القطاعية يهدف إلى تطوير و توجيه الأنشطة الصناعية نحو الفروع التي تولد أكبر قيمة مضافة، و اختيار هذه الفروع يتم من خلال تقييم القدرات و الإمكانيات المتوفرة.

- استغلال التركز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية و قرب مراكز البحث و التكوين لتطوير التفاعلات والتعاون الأفقي بين مختلف الفواعل و المنظمات المعنية بتطوير و ترقية الصناعة.

- سياسات ترقية الصناعة تأخذ بعين الاعتبار مختلف جوانب النشاط الصناعي، و تتمثل في تأهيل المؤسسات، تطوير و ترقية الموارد البشرية، سياسات دعم التجديد، سياسات إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الذكاء الاقتصادي و تنافسية المؤسسات، ترقية الاستثمار الأجنبي و ترقية الاستثمار الصناعي.

- **قطاع النقل:** تتمثل أهم المشاريع المراد انجازها في:

- إطلاق مشروع الطريق السريع الذي سيربط بين المناطق الشمالية و الجنوب بقيمة ثمانية (08) ملايير أورو، و إنهاء أعمال شبكة الطريق السريع شرق-غرب ، إضافة إلى إنجاز أكثر من 2500 كلم طرق جديدة و تحديث أكثر من 8000 كلم من الطرق[1].

- إن شبكة السكك الحديدية تغطي جزءا كبيرا من التراب الوطني، فهي تمتد على طول 4500 كلم، وتتضمن 200 محطة تجارية، غير أن قدم الحظيرة و الهياكل تطلب برامج لعصرنة و تطوير المواصلات بين المدن، إضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للمواصلات و السكة الحديدية، كما أن الهدف الذي يصبو إليه هذا المخطط هو تطوير مواصلات السكة الحديدية من 800 مقعد سنة 2004 إلى 3,2 مقعد في نهاية سنة 2014، إضافة إلى العمل على انجاز القطار السريع على مستوى 14 مدينة (tramway)[2].

- تسيير منشآت الموانئ و المطارات من طرف الأجانب و تحديثها.

قطاع الزراعة: إن الدولة الجزائرية تدعم قطاع الزراعة و التنمية الريفية بمعدل 200 مليار دج سنويا، وتهدف إلى خلق 300.000 منصب عمل سنويا، و القيام بريّ 1,6 مليون هكتار على أفق سنة 2014، كما أنها قامت بتخصيص 200.000 هكتار لإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة في إطار القانون الجديد للعقار الفلاحي، و ذلك بهدف خلق 100.000 مستثمرة فلاحية جديدة في الجنوب والهضاب العليا، على المدى المتوسط، زيادة على العمل على غرس 100.000 هكتار من الغابات سنويا[3].

[1] Véronique Narame, *op.cit*, pp.12-19.

[2] République Algérienne Démocratique et Populaire, *op.cit*., p.03.

[3] Véronique Narame, *op.cit*, pp.12-19.

قطاع البناء و التهيئة[1]:

يهدف المخطط في هذا المجال إلى تحسين عملية التزويد بالمياه الشروب، من خلال تنفيذ أكثر من 3000 عملية تزويد، تمويل ثماني (08) محطات لتحلية المياه بقيمة 60 مليار دج، 34 محطة لتصفية المياه، التطهير و حماية المدن من الفيضانات، إضافة إلى بناء 35 سدّ و 25 نظام لتحويل المياه و نقلها، زيادة على إطلاق المرحلة الأولى لمشروع نقل المياه من عين صالح إلى تمنراست.

أما في مجال البناء فقد تم التخطيط لإنجاز 02 مليون مسكن، 1,2 مليون يتم تسليمها خلال فترة تنفيذ المخطط، و 800.000 المتبقية سيتم إنجازها بين سنتي 2015 و 2017، بتكلفة تقدر بأكثر من 3700 مليار دج.

قطاع السياحة:

لقد حظي قطاع السياحة باهتمام السلطات الجزائرية في إطار هذا المخطط، إذ أن عمليات سياحية، فندقية و ترفيهية جديدة هي في إطار التهيئة، حيث أن الهدف المنشود في هذا السياق هو إنشاء 75.000 سرير إضافي و خلق 110.000 منصب عمل، كما أنه تم تخصيص ما قيمته 48 مليار دج لإعادة تأهيل وتحديث 47 فندق و محطة معدنية (Stations thermales)[2].

مجال البحث العلمي:

أقر المخطط إنشاء لجان قطاعية دائمة و مجلس وطني للتقييم لإعداد البرامج الوطنية للبحث العلمي، والتي تتعلق بعدة مجالات كالزراعة، الموارد المائية، المواد الأولية، الطاقة، التعليم، الثقافة، الاتصال، القانون، الاقتصاد، السكن و الصحة ، و العمل على استغلال النتائج المتوصل إليها لصالح الاقتصاد الوطني.

و بالتالي، فعلى أفق سنة 2014 ستصبح الجزائر من أهم الفواعل الناشطة في إطار المبادلات بين أوروبا و إفريقيا، و في ظل منطقة المغرب العربي، و ذلك بفضل الانجازات الاقتصادية و تثمين قدرات الجزائر الاستثمارية إضافة إلى التحولات الاجتماعية التي سيسمح هذا المخطط بتحقيقها.

العقار الصناعي:

إن انجاز المخطط الخماسي 2010-2014 سيرفع من حجم الطلب على العقار الصناعي، هذا ما يتطلب تجنيدا واسعا من أجل رفع هذا التحدي، و ذلك من خلال زيادة العرض العقاري بهدف تغطية الاحتياجات الناجمة عن هذا البرنامج التنموي الطموح.

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, *op.cit*., p.02.

[2] Véronique Narame, *op.cit*, pp.12-19.

حيث أن الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري ANIREF قامت في أواخر شهر جويلية من سنة 2010 بعرض 118 عقار لمنح حق الامتياز، تمثل مساحتها 115 هكتار، إذ أن هذا العرض العقاري سينتج عنه استثمارات تقدر قيمتها بـ 29 مليار دج، مع توقع إنشاء أكثر من 7500 منصب شغل[1]، و هذا يعكس الجهود المبذولة من أجل تحرير و تثمين العرض العقاري المتوفر و تبشر أيضا بآفاق واعدة للمستثمرين.

كما تجدر الإشارة إلى أن صيغة الامتياز Concession و المزاد العلني التي كرّسها الأمر 08-04 المؤرخ في الأول من شهر سبتمبر 2008، و المتعلق بالأراضي التابعة للدومين الخاص للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع الاستثمار، يساهمان في التسيير العقلاني للعقار الاقتصادي، إذ يجنب أي إسراف أو ضياع للاحتياطات العقارية من جهة، و تسمح بتلبية الطلب العقاري للمستثمرين على المدى البعيد من جهة أخرى[2].

كما أنه قد تم تسطير برنامج إنشاء عدة مناطق صناعية جديدة وفقا للمعايير الدولية، تتوافق مع التوجيهات الإستراتيجية لتهيئة الإقليم و منسجمة مع سياسات التنمية الصناعية[3]، فهذا العرض العقاري ناتج عن تطوير مناطق جديدة جذابة من خلال موقعها، مهيّأة و مرفقة بكل ما تحتاجه الصناعات المختلفة.

و بالتالي فلابد من معالجة مشكل العقار الصناعي عن طريق قاعدة تشريعية، تخوّل بوضوح تام مركزا واحدا لقرار المنح و تبين الإجراءات اللازمة للحصول على العقار من أجل إزالة التعقيدات عن هذا المجال، كما يستحسن تطوير التنسيق بين مختلف الناشطين في هذا الميدان حتى لا يبقى العقار عائقا بل يصبح حافزا لترقية الاستثمار، و ذلك في نفس المستوى مع مختلف الآليات المحفزة للاستثمار.

[1] La Directrice Générale, "Des Perspectives Prometteuses pour les Investisseurs," *ANIREF Voice*, n°.7 (Octobre-Décembre 2010), p.03.

[2] *Loc.cit.*

[3] *Loc.cit.*

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال النقاط التي تم التطرق إليها في هذا الفصل تم استخلاص ما يلي:

- لا تسعى الجزائر، نسبيا، من وراء استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى توفير رؤوس الأموال كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول النامية، بحكم أنها تعيش في بحبوحة مالية ناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، حيث أن قيام السلطات الجزائرية بتمويل مخططات التنمية المتتالية والتي يتمثل آخرها في المخطط الخماسي 2010-2014 و الذي خصص له 286 مليار دولار أمريكي، خير دليل على هذه الوضعية الميسورة، و بالتالي يتمثل هدف الجزائر من وراء هذه الاستثمارات عامة، و الأوروبية خاصة في تطوير مستواها التقني من خلال نقل التكنولوجيا والمهارات و أساليب التسيير والتسويق، توسيع اقتصادها من خلال خلق فرص العمل و تنويع صادراتها.

- بالرغم من التقارب الجغرافي بين الجزائر و دول الإتحاد الأوروبي و اعتبار الجزائر سوقا واسعة لتصريف منتجات الدول الأوروبية ، إلا أن استثمارات هذه الأخيرة ضعيفة مقارنة بحجم الواردات التي توجهها إلى السوق الجزائرية سنويا، حيث أنه خلال سنة 2006، و التي تعتبر السنة التي تم توجيه الاستثمارات الأوروبية إلى الجزائر بأحجام معتبرة مقارنة بالسنوات الأخرى الموالية لدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، بلغت خلالها نسبة الاستثمارات الأوروبية المصرح بها الواردة إلى الجزائر 1,45% فقط من إجمالي استثمارات دول الاتحاد الموجهة إلى الخارج.

- إن الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار لا تعبّر بالضرورة عن التدفقات الفعلية للاستثمارات إلى الجزائر، نظرا لإمكانية انسحاب بعض المستثمرين أو إلغاء مشاريعهم و نقلها لسبب أو لآخر.

- أغلب الاستثمارات الأوروبية المستقطبة تتركز في مجال الطاقة، كما أن الاستثمارات الفرنسية الواردة إلى الجزائر و التي احتلت الصدارة في الاستثمارات خارج قطاع المحروقات مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى، تبقى جد ضعيفة و دون تطلعات الجزائر.

- الأحكام الواردة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 لقيت عدة انتقادات من طرف الاتحاد الأوروبي، و اعتبرت مخالفة لما ورد في التشريعات المنظمة للسياسة الاستثمارية و كذا بنود اتفاقية الشراكة، خاصة من جانب مبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين و المستثمرين الأجانب، غير أن السلطات الجزائرية تبرر تبني هذه الأحكام بمتطلبات حماية الاقتصاد الوطني.

- إن مناخ الاستثمار في الجزائر غير ملائم بالقدر المطلوب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية عامة، والأوروبية خاصة، بحيث احتلت الجزائر المرتبة 136 من مجموع 183 دولة حسب مؤشر مناخ الأعمال لسنة 2011، و بالتالي فتهيئته للاستجابة لمتطلبات الأجانب لا يقتصر فقط على تحسين الوضعية

الاقتصادية للجزائر ووضع أطر مؤسساتية و منح تخفيضات جبائية للإغراء، بل إن الأمر يستدعي خلق محيط متكامل يلائم تطلعات المستثمرين سواء من جانب التشريعات، الضمانات والتحفيزات، الإجراءات، سلوكات المسيرين، النظام البنكي، الهياكل القاعدية والعقارات اللازمة لإنشاء المشاريع، مع مراعاة المصلحة الوطنية.

- البرامج الجديدة المنتهجة في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 قد تفتح آفاقا جديدة وواعدة أمام الاستثمارات الأجنبية، من خلال تحسين و تهيئة مناخ الاستثمار، و خلق فرص طموحة للمستثمرين، وخاصة منهم الأوروبيين باعتبار الاتحاد الأوروبي من أهم شركاء الجزائر، خاصة في المجال الاقتصادي.

خـــاتمـــة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة نستخلص بأن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامة، والأوروبية خاصة، مرتبط إلى حد بعيد بمدى تهيئة و ملاءمة مناخ الاستثمار السائد في الجزائر بمختلف عناصره، من إمكانيات استقطاب رؤوس الأموال، فرص الاستثمار المتوفرة، التشريعات و القوانين المنظمة للأنشطة الاستثمارية و الأطر المؤسساتية التي تسهر على منح الامتيازات التحفيزية و الضمانات المقررة و متابعة حسن تنفيذ المشاريع و ترقيتها، في إطار تنفيذ السياسة الاستثمارية المنتهجة.

حيث أن رسم سياسة الاستثمار و تحسين مناخ الأعمال لا بد أن يتم بطريقة تستجيب لمتطلبات المستثمرين الأجانب دون أن تتعارض مع الأهداف و المصالح الوطنية المعلنة.

غير أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بالحجم المرغوب فيه و في القطاعات المستهدفة لتنمية الاقتصاد الجزائري و تنويعه، والذي لا يرتبط فقط بتوفر الموارد الطبيعية و تقديم التحفيزات الجبائية، و إنما يتطلب خلق محيط متكامل، لا تطغى فيه التغيرات المستمرة في التشريعات المنظمة لمجال الاستثمار بما يضمن حقوق المستثمرين و مصالح الدولة ، و هذا ما يلاحظ من خلال الاستثمارات الأوروبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خاصة بعد دخول اتفاقية الشراكة بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، و التي تمثل نسبا ضعيفة، إضافة إلى تركز معظمها في قطاع واحد، والمتمثل في قطاع الطاقة الذي يعتبر وجهة أغلب الاستثمارات الأجنبية المستقطبة من طرف الجزائر، رغم تطرق بنود هذه الاتفاقية إلى جوانب ترقية و حماية الاستثمار و هدْف التعاون بين طرفيها إلى خلق مناخ مناسب و ملائم لتدفقات الاستثمارات و تحقيق منافع متبادلة بين الأطراف، و هو الشيء الذي لم يتم تحقيقه في هذا الإطار، حيث أن المنافع المتأتية من إبرام هذا الاتفاق كانت في أغلبها أحادية الاتجاه لصالح دول الاتحاد الأوروبي، مما يطرح مسألة إعادة النظر في أحكامها المتعلقة بجانب الاستثمار، من خلال التفاوض و المطالبة بتدعيم و تكثيف آليات التعاون في مجال الاستثمار وتعزيز المرافقة التقنية في هذا المجال، بغرض تحقيق الأهداف المسطرة.

حيث أن غاية الجزائر من وراء سعيها إلى استقطاب الاستثمارات الأوروبية يتمثل أساسا في الاستفادة من نقل التكنولوجيا اللازمة لتطوير مستواها التقني و اكتساب مهارات التسيير و التسويق من طرف الشركات المحلية، خصوصا في إطار المشاريع الاستثمارية المشتركة، إضافة إلى تنويع جهازها الإنتاجي و ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، زيادة على توفير فرص الشغل مما سيساهم في التخفيف من مشكل البطالة، و كل هذه الأهداف تندرج في إطار العمل على النهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية المنشودة، كما أن الجزائر كانت تطمح من وراء إبرامها لاتفاقية الشراكة و التعامل مع الاتحاد الأوروبي إلى اكتساء مكانة ووزن على الساحة الدولية، خاصة بعد خروجها من العزلة التي كانت تعاني منها خلال سنوات التسعينيات، و ذلك باعتبارها شريكا لأحد أهم التكتلات الإقليمية الاقتصادية على

مستوى المجتمع الدولي، إضافة إلى الحصول على مساعدة و مساندة دول الاتحاد في مسار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، غير أن الواقع يعكس غير ذلك، حيث أن هذه الأهداف التي تصبو الجزائر إليها لم يحقّق منها إلا القليل و بصورة محتشمة، إذ أن دول الاتحاد تصب اهتمامها في إنشاء منطقة للتبادل الحر و جعل الجزائر سوقا لتصريف منتجاتها من خلال الاستفادة من نظام التفكيك التعريفي المطبق في إطار تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية.

و تجدر الإشارة إلى أن الجانب التمويلي الذي تضمنه الاستثمارات الأوروبية لا يشكّل نسبيّا محط اهتمام السلطات الجزائرية، نظرا للحالة الميسورة التي تعرفها الجزائر و الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، إذ أن قيامها بتمويل العديد من المخططات و البرامج التنموية بمئات ملايير الدولارات خير دليل على ذلك، و التي يتمثل آخرها في المخطط الخماسي 2010-2014 ، و الذي قد يمكّن الجزائر من تحسين بيئتها الاستثمارية، و قد يخلق في نفس الوقت فرصا استثمارية جديدة للأجانب، و التي قد تحظى باهتمام دول الاتحاد الأوروبي.

بعد عرض العناصر السابقة في إطار هذا العمل، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا ينبغي على الجزائر فعله، فهل من الأفضل التوقف عن تطبيق بنود اتفاقية الشراكة، كون المنافع المترتبة عنها هي أحادية الاتجاه لصالح دول الإتحاد الأوروبي، أم يتوجب عليها الاستمرار في تنفيذها نظرا للفوائد التي قد يمكن للجزائر أن تتحصل عليها من جرّاء تنفيذ الجانب المرتبط بالاستثمارات المباشرة ؟

حيث يمكن القول بأنه ينبغي على الجزائر الأخذ بعين الاعتبار كل المعوقات و العراقيل التي قد تواجهها الشركات الأجنبية عند توجيه استثماراتها إلى الجزائر، و العمل على التخفيف منها بهدف تحسين مناخها الاستثماري بالتوازي مع ضرورة إعادة النظر في التوازن بين المنافع التي تعود لطرفي الاتفاقية، و التي لا تعبر عن علاقات تعاون، و ذلك من خلال السهر على المطالبة بتعزيز آليات التعاون و المرافقة في مجال الاستثمار المباشر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الاتفاقيات الدولية:

- الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة، والمجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع بفالونسيا يوم 22 أفريل سنة 2002،(جريدة رسمية عدد 31 المؤرخة في 30 أفريل 2005).

النصوص التشريعية و التنظيمية:

1. القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982، و المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، ج ر 35.

2. القانون رقم 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، و المتعلق بالنقد والقرض.

3. المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار، والملغى.

4. القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998، و المتضمن قانون الجمارك.

5. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل و المتمم، و المتعلق بتطوير الاستثمار.

6. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل و المتمم للأمر 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001، و المتعلق بتطوير الاستثمار.

7. الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

8.المرسوم التنفيذي 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار و تنظيمه و سيره.

9. المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 و المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و تنظيمها و سيرها.

البيانات الرسمية:

باللغة العربية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *بيان اجتماع مجلس الوزراء* (22فبراير2011).

باللغة الأجنبية:

-République Algérienne Démocratique et Populaire, *Communiqué du Conseil des Ministres* (24 mai 2010).

المؤلفات:

باللغة العربية:

1. محمد شلبي، *المنهجية في التحليل السياسي- المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الأدوات-* (الجزائر: دار هومه، ط.4، 2002).

2. عبد السلام أبو قحف ، *اقتصاديات الأعمال: المقدمات الأساسية و الأصول العلمية، محاور دراسات الجدوى الإقتصادية ، نظريات تدويل الاستثمارات* (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1993).

3. عبد السلام أبو قحف ، *اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي* (مصر: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، ط.1، 2001) .

4. عبد السلام أبو قحف ، *أساسيات إدارة الأعمال الدولية-الأصول العلمية و الأدلة التطبيقية-*(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط.2، 2003).

5. عبد المطلب عبد الحميد ، *مبادئ و سياسات الاستثمار*(الإسكندرية: الدار الجامعية، ط.1، 2010).

6. رضا عبد السلام ، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة-دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر-*(المكتبة العصرية، ط.2، مصر، 2010).

7. محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، *الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي* (الأردن، عمان: دار النفائس للنشر و التوزيع، ط.1، 2005).

8. قادري عبد العزيز ، *الاستثمارات الدولية-التحكيم التجاري الدولي، ضمان الاستثمارات-*(الجزائر: دار هومة، ط.2، 2006).

9. عبد الله عبد الكريم عبد الله، *ضمانات الاستثمار في الدول العربية- دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية و المعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية و دورها في هذا المجال-* (الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ط.1، 2008).

10. نزيه عبد المقصود مبروك، *الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية* (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008).

باللغة الأجنبية:

1.Vincent BAUDRAND, *Les éléments clés de la mondialisation* (France : Jeunes éditions STUDYRAMA, 2002).

2. M. Boudehane, *Les Nouveaux Fondements et Cadres de l'Investissement en Algérie* (Alger : El-Malakia, 2000).

3. Bekenniche Otmane, *Le Partenariat Euro-méditerranéen -Les enjeux-*, (Alger : Office des Publications Universitaires, 2011).

المقالات و المنشورات:

باللغة العربية:

1. بودلال علي، "مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب و الحلول"، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، دون سنة النشر.

2. عبد الوهاب بن زعيم ، " الخوصصة قرار اقتصادي يحتاج للشفافية و الاستثمار يحتاج لإدارة مرنة،" *الإقتصادية*، ع.8 (فيفري 2009).

3. عبد النور خليفي ، "الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية المنجزات و العوائق 1995-2008،" *دراسات اقتصادية*،ع.15(أفريل 2010).

4. دون مؤلف، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، *الاقتصادي*(01 جوان 2011).

5. صباح شنايت ، "الشراكة الأوروبية-العربية و آثارها المحتملة على الاقتصاديات العربية،" *دراسات اقتصادية*، ع.17(أكتوبر 2010).

6. نور الدين شنوفي، "الشراكة وسيلة مشجعة على الاستثمار الأجنبي"، *العلوم التجارية*، ع.9 (جويلية 2009).

7. م م، " جزايرس انتقدت فشل اتفاق الشراكة في رفع حجم الاستثمارات الأوروبية،" http://www.djazairess.com/annasr/953 (2010/07/15).

8. محمد يوسفي، "مضمون وأهداف الأحكام الجديدة في المرسوم التشريعي 93-12،" *مجلة إدارة* ، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، ع.2(1999).

9. ع. يونسي ، "تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي،" http://www.djazairess.com/ elmassa/34686 (15/07/2010).

باللغة الأجنبية:

1. Fayçal Abdelaziz, "Des perspectives plus que prometteuses pour l'Algérie," *L'Actuel*, n°.113(Mars 2010).

2. Youcef Benabdallah, " L'Algérie dans la perspective de l'accord d'association avec l'Union Européenne," *Les cahiers du CREAD*, n°75(2006).

3. Brahim Bensefia, " Le tourisme doit jouer un rôle prioritaire dans le développement de l'économie," *El-Djazair.com*, n°.41 (Août 2011).

4. Nachida Bouzidi,"Les enjeux économiques de l'accord d'association Algérie-Union Européenne," *IDARA*, vol.12, n°.24(2002).

5. Kamel Derkouche, " Capacités hôtelières en Algérie," *Le Phare*, n°148 (Août 2011).

6. Kamel Djebari, " Les effets de la crise financière sur le flux des investissements étrangers directs (IED) vers les pays en développement," *La Revue des Sciences Commerciales*, n°.9 (Juillet 2009).

7. La Directrice Générale, "Des Perspectives Prometteuses pour les Investisseurs," *ANIREF Voice*, n°.7 (Octobre-Décembre 2010).

8. Mokhtar Kheladi, " L'Union Pour la Méditerranée vue d'Algérie : Mythe et limites," http://www.gate.cnrs.fr/unecaomc08/Communications%20PDF/Texte%20KHELADI%20Mokhtar.pdf ***(15/12/2011)***.

9. Véronique Narame, " Des Moyens Colossaux au Service d'une Politique Volontariste," *El-Djazair.com*, n°.38 (Mai 2011).

10. François Pargny, "ALGERIE : Pourquoi les PME françaises continuent à y croire, " *Le moniteur du commerce international*, n°1843(28 mai 2009).

11. Sans auteur, " Les facilitations de l'investissement, " *Suisse Algérie*, n°15.

التقارير:

باللغة العربية:

1. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،*مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة* (الدورة 20 ، جوان 2002).

2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، *مناخ الاستثمار في الدول العربية*، 2006.

3. الاتحاد الأوروبي، بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر ، *الاتحاد الأوروبي-الجزائر ربع قرن من التعاون*.

باللغة الأجنبية:

1. Délégation de la commission européenne en Algérie, *Rapport annuel de la coopération UE-Algérie*, 2008.

2. Investissement Développement Conseil (IDE), *Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE* (Alger :03 / 11/2009).

3. Nations Unies, Cnuced, *Examen de la Politique de l'Investissement : ALGERIE* (New York et Genève, 2004).

4. Pierre Henry et Bénedict de Saint-Laurant, Agence Française pour les Investissements Internationaux, *ANIMA Investir en Méditerranée, Les investissements directs étrangers (IDE) dans la région MEDA en 2006*, n°23 (Mai 2007).

5. PMG Algérie SPA, *Guide investir en Algérie* (Blida: imprimerie Mauguin, 2011).

6. Rachid Benyoub, *Annuaire économique et social –Algérie état des lieux–* (Alger : Kalma Consulting, 7ème edn., 2011).

7. République Française, Ministère de l'économie des finances et de l'industrie, Guide répertoire par la mission économique d'Alger, document se rapportant aux implantations françaises en Algérie, Juillet 2006.

8. Sonatrach, "Centrale Electrique Hybride de Hassi R'mel « L'Espagnole ABENER décroche le projet»," *Market News : Le Bulletin d'Information de l'Activité Commercialisation*, n°.27 (Juin 2006).

9. Sonatrach, "Projet intégré Gassi Touil : Création d'une société de liquéfaction « El Andalous LNG SPA» ," *Market News : Le Bulletin d'Information de l'Activité Commercialisation*, n°.27 (Juin 2006).

الأطروحات:

- كمال مرداوي، *الاستثمار الأجنبي المباشر في الدّول لمتخلفة، حالة الجزائر*، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية(جامعة منتوري - قسنطينة، كليّة العلوم الاقتصادية و علوم التّسيير، 2003-2004).

مواقع الأنترنيت:

1. www.andi.dz.

2.www.douane.gov.dz.

3.www.mppi.gov.dz.

4.www.oecd.org.

5.www.unctad.org.

6.www.wto.org.

7.www.imf.org.

الملاحق

ملحق رقم 01 : خريطة تبين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي:

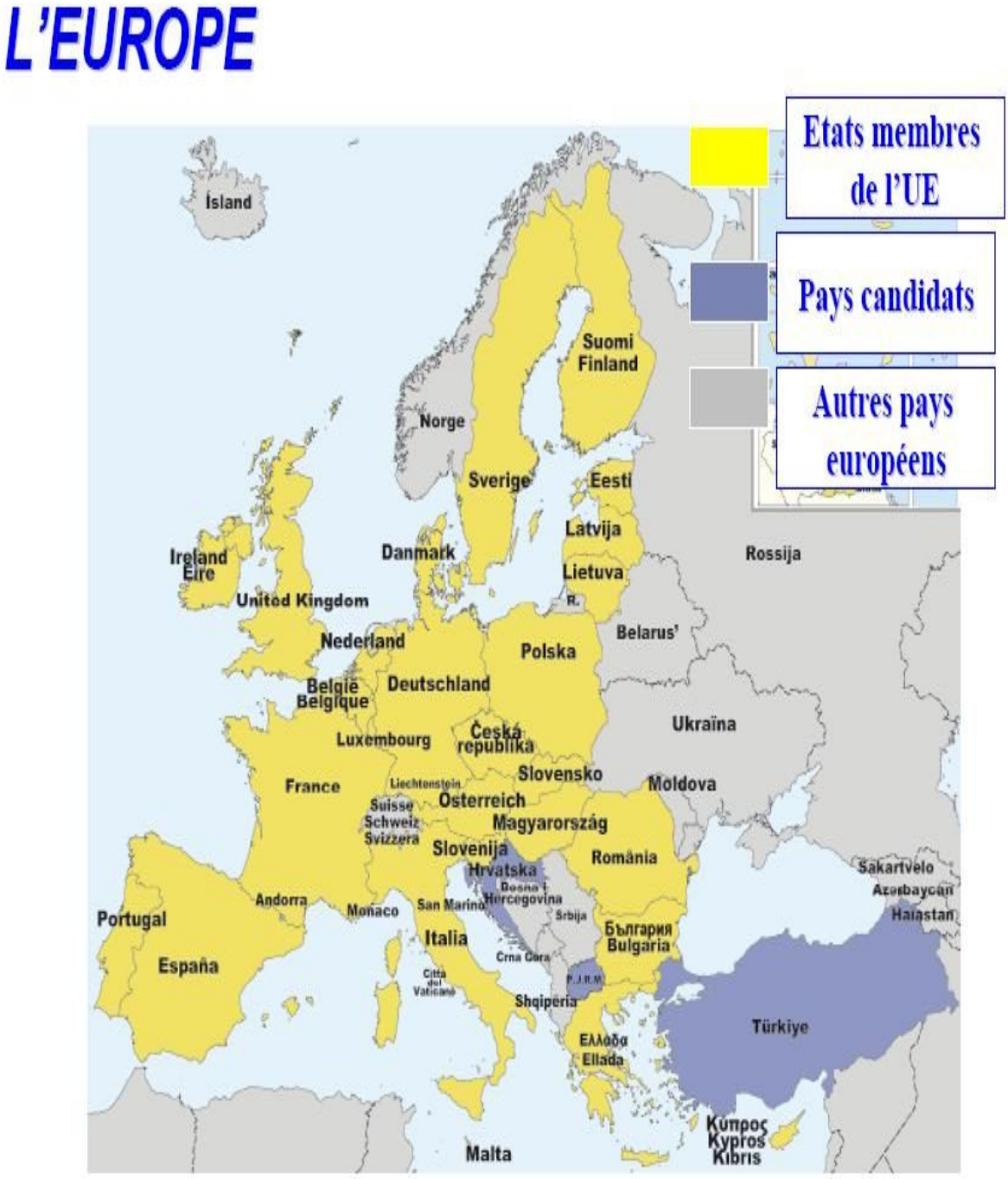

ملحق رقم 02: توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب البلد الأصل من 2002 إلى 2009

RÉPARTITION DES PROJETS D'INVESTISSEMENT ÉTRANGERS DECLARES PAR PAYS D'ORIGINE

PERIODE : 2002 - 2009

Montant: Millions de DA

PAYS	2002		2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		Total	
	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT
Allemagne	1	4	1	7 200	1	110	0	0	3	485	0	0	0	0	0	0	6	7 799
Algérie (Non residents)	0	0	0	0	0	0	0	0	13	4 608	19	3 004	14	2 101	0	0	46	9 713
Angleterre	2	477	3	164	0	0	1	42	2	145	3	604	0	0	0	0	11	1 431
Australie	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2 954	0	0	0	0	0	0	1	2 954
Autriche	0	0	0	0	0	0	0	0	1	447	0	0	0	0	0	0	1	447
Bahrein	0	0	1	1 700	0	0	1	1 371	0	0	0	0	0	0	0	0	2	3 071
Belgique	3	665	1	97	0	0	4	2 106	1	296	1	31	1	72	0	0	11	3 267
Arabie Saoudite	1	178	1	61	3	17 602	0	0	2	2 363	1	2 479	2	111	0	0	10	22 794
Canada	0	0	0	0	2	249	0	0	2	3 211	1	221	0	0	0	0	5	3 681
Chine	2	9	4	14 960	3	159	2	144	5	654	5	10 090	12	3 157	0	0	33	29 173
Chypre	0	0	0	0	0	0	1	481	1	147	0	0	0	0	0	0	2	627
Corée	1	18	0	0	2	571	0	0	1	266	0	0	1	422 027	0	0	5	422 882
Cuba	1	241	0	0	0	0	0	0	1	5 096	0	0	0	0	0	0	2	5 337
Égypte	6	1 725	4	648	6	16 042	6	87 941	1	24 893	4	5 679	3	215 380	0	0	30	352 308
Émirats Arabes Unis	1	2 057	1	210	0	0	1	2 084	1	68 184	1	4 088	0	0	1	8 595	6	85 217
Espagne	2	803	5	2 353	3	1 375	4	8 372	5	58 260	10	46 964	5	39 084	0	0	34	157 211
France	15	7 136	20	2 011	23	3 684	14	1 772	22	17 760	27	7 012	19	10 073	1	1 013	141	50 462
Grèce	0	0	0	0	1	890	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	890
Hollande	2	13 260	0	0	0	0	0	0	0	0	1	604	0	0	0	0	3	13 864
Inde	1	15	1	23	0	0	0	0	0	0	1	8 545	1	600	0	0	4	9 183
Indonésie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	18 203	0	0	0	0	1	18 203
Iran	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	27	0	0	1	27
Irlande	0	0	0	0	0	0	1	7	0	0	0	0	0	0	0	0	1	7
Italie	12	1 973	7	2 873	5	958	0	0	2	355	2	3 998	5	825	0	0	33	10 981
Jordanie	2	421	4	989	4	1 022	0	0	0	0	2	330	3	260	0	0	15	3 022
Koweit	0	0	0	0	2	88 525	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	88 525
Liban	2	901	3	120	1	25	3	446	3	205	5	1 966	2	24	0	0	19	3 687
Libye	3	4 293	3	191	17	1 142	1	28	3	221	8	905	1	291	0	0	36	7 071
Luxembourg	1	1 091	0	0	0	0	2	462	3	10 396	0	0	1	354	0	0	7	12 303
Maroc	1	6	0	0	0	0	1	497	0	0	1	1 852	1	41	0	0	4	2 396

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

PAYS	2002		2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		Total	
	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT
Nigeria	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	4 510	0	0	1	4 510
Oman	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	178 000	0	0	1	178 000
Pakistan	0	0	0	0	1	451	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	451
Palestine	2	280	1	64	0	0	0	0	1	76	0	0	0	0	0	0	4	420
Portugal	0	0	0	0	1	119	1	417	1	1 124	2	995	1	5	0	0	6	2 660
Qatar	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	3 288	0	0	0	0	1	3 288
Russie	0	0	1	674	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	674
Singapour	0	0	0	0	1	1 291	0	0	0	0	1	17	0	0	1	32 462	3	33 770
Suisse	2	1 382	2	44	1	471	0	0	0	0	2	403	1	15	1	1 728	9	4 043
Syrie	16	3 420	4	312	15	2 275	17	2 901	3	518	2	1 140	3	307	0	0	60	10 873
Tunisie	5	191	6	616	3	263	6	435	5	728	11	4 183	5	1 596	0	0	41	8 013
Turquie	2	90	5	4 786	4	157	11	2 812	2	475	11	11 899	7	5 944	0	0	42	26 163
USA	0	0	1	86	2	16 841	2	232	0	0	2	1 078	2	236	0	0	9	18 472
Liban - Syrie	0	0	0	0	0	0	1	133	0	0	0	0	0	0	0	0	1	133
Canada-Arabie Saoudite	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	450	0	0	0	0	1	450
Arabie Saoudite-Palestine-Jordanie	0	0	0	0	0	0	0	0	1	32 168	0	0	0	0	0	0	1	32 168
Jordanie-El Bahrain Qatar	0	0	0	0	0	0	0	0	1	12 742	0	0	0	0	0	0	1	12 742
France-Allemagne	0	0	0	0	1	166	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	166
France-Congo	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2 019	0	0	0	0	0	0	1	2 019
France-Espagne	0	0	0	0	0	0	0	0	2	330	0	0	0	0	0	0	2	330
France-Allemagne-Maroc	0	0	0	0	1	11	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	11
France- Suisse	0	0	0	0	0	0	0	0	1	396	0	0	0	0	0	0	1	396
France-Tunisie	0	0	0	0	0	0	1	82	0	0	0	0	0	0	0	0	1	82
France-Liban	0	0	0	0	0	0	0	0	4	1 168	0	0	0	0	0	0	4	1 168
France- Monaco	0	0	0	0	0	0	0	0	1	568	0	0	0	0	0	0	1	568
Italie-Liban	0	0	0	0	0	0	0	0	1	108	0	0	0	0	0	0	1	108
France-Italie	0	0	0	0	0	0	1	108	1	26	0	0	0	0	0	0	2	134
France-Turquie-Luxembourg	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	275	0	0	0	0	1	275
France-Turquie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	170	0	0	0	0	1	170

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

PAYS	2002		2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		Total	
	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT
Jordanie-Egypte	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1 471	0	0	0	0	1	1 471
Jordanie-Arabie Saoudite	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	3 017	0	0	0	0	1	3 017
Jordanie-Liban	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	146	0	0	0	0	1	146
Hollande- Maroc	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	154	0	0	0	0	1	154
Espagne-Roumanie	0	0	0	0	0	0	0	0	1	94	0	0	0	0	0	0	1	94
Behrein- Qatar	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	100	0	0	0	0	1	100
Belgique-Liban	0	0	0	0	0	0	0	0	1	38	0	0	0	0	0	0	1	38
Italie-palestine	0	0	0	0	0	0	1	28	0	0	0	0	0	0	0	0	1	28
Palestine -Arabie Saoudite	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	390	0	0	0	0	1	390
Koweit-Libye-Jordanie	0	0	0	0	1	137	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	137
Tunisie-Turquie	0	0	0	0	0	0	1	15	0	0	0	0	0	0	0	0	1	15
Tunisie-Irak	0	0	0	0	1	56	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	56
Angola -France-Maroc	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	471	0	0	1	471
France - Belgique - Turquie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	109	0	0	1	109
France-Luxembourg	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1 332	0	0	1	1 332
Italie-Suisse	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	376	0	0	1	376
Jordanie-Emirats Arabes	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	5 247	0	0	1	5 247
Jordanie-Tunisie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	150	0	0	1	150
Liban - Turqui	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	75	0	0	1	75
Suisse -Angleterre	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	3 201	0	0	1	3 201
Syrie-Arabie Saoudite	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1 589	0	0	1	1 589
TOTAL GENERAL	86	40 636	79	40 179	105	154 590	84	112 917	100	253 524	134	145 750	102	897 591	4	43 798	694	1 688 985

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

ملحق رقم 03: تطور الاستثمارات الفرنسية المصرح بها من 2002 إلى 2008:

PROJETS D'INVESTISSEMENTS FRANCAIS DECLARES

PÉRIODE 2002 - 2008

Montant Millions de DA

DESIGNATION	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE D'EMPLOIS
⇨ Partenariat (Algéro-Français)	77	25 415	5 848
⇨ IDE* (Projets Francais)	63	24 029	5 179
S/ TOTAL	***140***	***49 443***	***11 027***
⇨ Multinationalité**	17	7 076	1 459
TOTAL GENERAL	**157**	**56 519**	**12 486**

(*) Investissement Direct Étranger
(**) Il s'agit de projets impliquant plusieurs partenaires étrangers

Agence Nationale de Développement de l'Investissement — Janvier 2009

EVOLUTION DES PROJETS D'INVESTISSEMENT DECLARES FRANÇAIS

PÉRIODE : 2002 - 2008

Unité montant : Millions de DA

ANNÉE	NOMBRE DE PROJETS	%	MONTANT	%	NOMBRE D'EMPLOIS	%
2002	15	**9,6%**	7 131	**12,6%**	965	**7,7%**
2003	20	**12,7%**	2 011	**3,6%**	1 031	**8,3%**
2004	25	**15,9%**	3 860	**6,8%**	1 268	**10,2%**
2005	16	**10,2%**	1 961	**3,5%**	512	**4,1%**
2006	30	**19,1%**	22 114	**39,1%**	5 117	**41,0%**
2007	29	**18,5%**	7 457	**13,2%**	1 063	**8,5%**
2008	22	**14,0%**	11 985	**21,2%**	2 530	**20,3%**
TOTAL GENERAL	**157**	**100%**	**56 519**	**100%**	**12 486**	**100%**

Agence Nationale de Développement de l'Investissement — Janvier 2009

ملحق رقم 04 : توزيع الاستثمارات الفرنسية حسب قطاع النشاط:

RÉPARTITION DES PROJETS FRANCAIS PAR SECTEUR D'ACTIVITÉ

PÉRIODE 2002 - 2008

Montant : Millions de DA

SECTEUR D'ACTIVITE	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT	NOMBRE D'EMPLOIS
AGRICULTURE	4	532	199
BTPH	15	3 169	1 128
INDUSTRIES	71	20 224	3 637
TRANSPORT	6	2 219	517
TOURISME	6	12 756	3 355
SERVICES	54	17 607	3 636
TELECOMM	1	11	14
TOTAL GENERAL	**157**	**56 519**	**12 486**

ملحق رقم 05: تطور عدد استثمارات دول الاتحاد الأوروبي الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب أصل التدفق وحسب السنوات من 2002 إلى 2009:

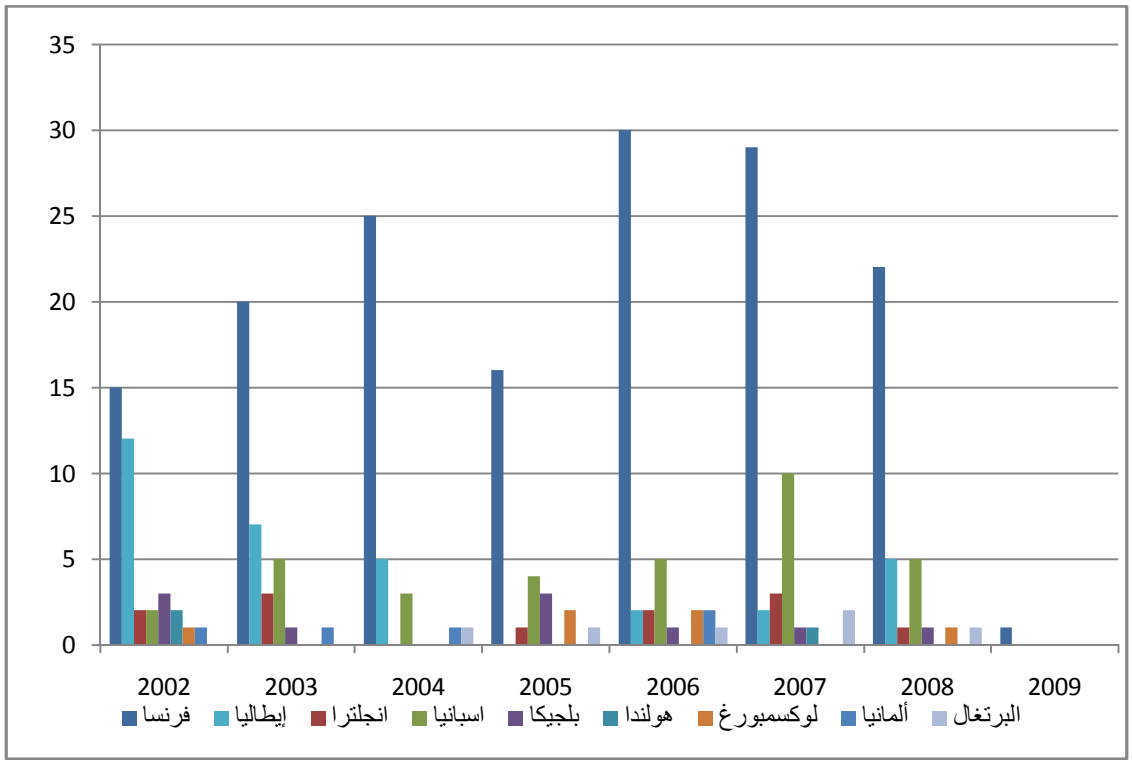

ملحق رقم 06: تطور قيم استثمارات دول الاتحاد الأوروبي الواردة إلى الجزائر المصرح بها حسب أصل التدفق و حسب السنوات من 2002 إلى 2009:

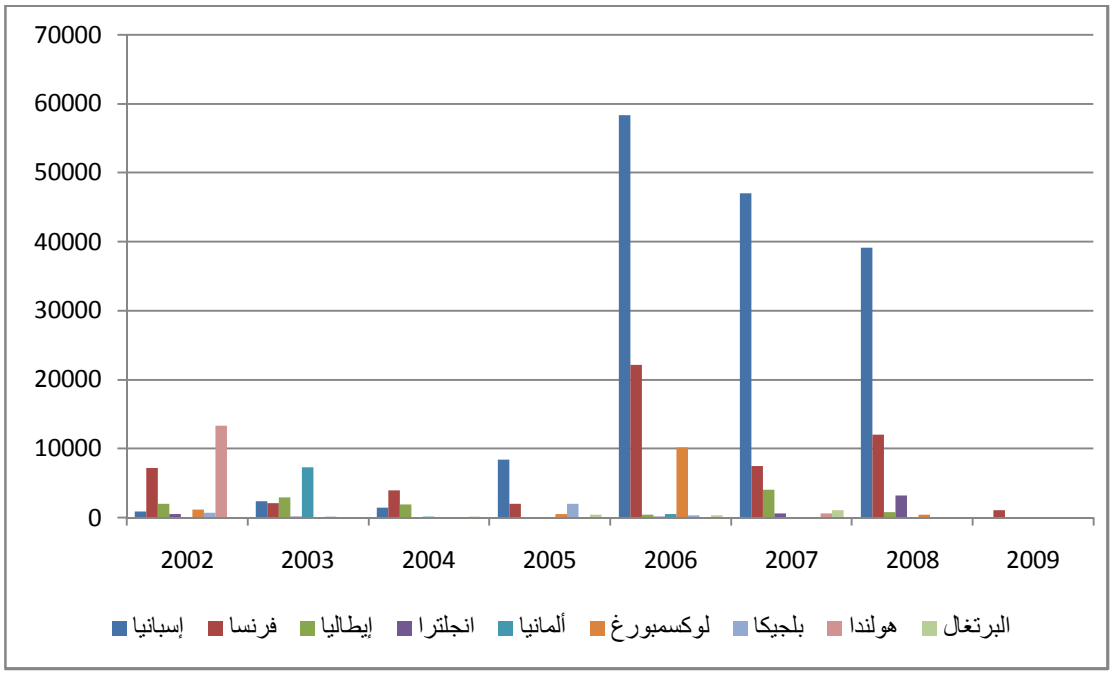

ملحق رقم 07: تشكيلة الشبابيك الوحيدة اللامركزية التابعة للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

الشبابيك الوحيدة اللامركزية، كممثلين عن الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار و الهيئات و الإدارات المعنية بالاستثمار

الشباك الوحيد	الهيئات و الإدارات المعنية بالاستثمار	الخدمات المقدمة
الاستقبال و التوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام ، توجيه، و استلام ملفات التصريح و منح الامتيازات.
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقة التسمية والإيصال المؤقت للسجل التجاري.
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي.
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية و تنفيذ قرار الامتيازات.
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار CALPI	الإعلام حول الإمكانيات العقارية و تسليم قرار حجز العقار.
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء و الوثائق المتعلقة بذلك.
شؤون العمل	مديرية الشغل	تسليم رخص العمل للأجانب وإعلامهم بالقوانين و التنظيمات المعمول بها.
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الإنجاز أو التعديل. المؤسسة و محاضر مداولة هياكل التسيير و الإدارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة المتعلقة بإنشاء الشركات.
المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة لتكوين ملف الاستثمار.

***المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار**